

دراسات في
نحو القرآن
ودلالاته

الأستاذ الدكتور
رعد هاشم العبّودي
كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ذي قار

مكتبة المجتمع العربي
للنشر والتوزيع

للنشر والتوزيع

دراسات في

نحو القرآن ودلالاته

دراسات في نحو القرآن ودلالاته

تأليف
الأستاذ الدكتور
رعد هاشم العبّودي
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة ذي قار

الطبعة الأولى
2015م – 1436هـ

دار الأعصار العلمي للنشر والتوزيع
مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/4/1920)

225.6

العبودي، رعد هاشم

دراسات في نحو القرآن ودلالاته/ رعد هاشم العبودي.- عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014

( ) ص

ر.إ.: 2014/4/1920

الواصفات: /قواعد اللغة//القرآن الكريم/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة العربية الأولى

2015م-1436هـ

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

عمان – وسط البلد – ش. السلط – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان – ش. الملكة رانيا العبد الله – مقابل كلية الزراعة – مجمع سمارة التجاري

www: muj-arabi-pub.com

Email: Info@ muj-arabi-pub.com

Email: Moj_pub@yahoo.com

Join us on Facebook

دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين مجمع الفحيص التجاري

هاتف: 96264646208+ فاكس: 96264646470+

الأردن – عمان-مرج الحمام – شارع الكنيسة -مقابل كلية القدس

هاتف: 96265713906+ فاكس: 96265713907+

جوال: 797896091 – 00962

info@al-esar.com – www.al-esar.com

Join us on Facebook

ISBN 978-9957-83-441-8 (ردمك)

الإهداء

إلى كل مَن علمني حرفاً

إلى والدي - رحمه الله

والدتي العزيز ة... زوجتي أولادي

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع
ترتيب النعوت في السياق القرآني

الفصل الخامس
عطف النعوت في السياق القرآني

المقدمة

يتضمن هذا العنوان خمسة فصول تعقبت القواعد النحوية من خلال القرآن الكريم، ووجدت أنَّ النص القرآني له نحوه الخاص الذي فيه تغليب الدلالة أو المضمون على المعيار أو الشكل.

إذ جاء الفصل الأول تحت عنوان (الاختلاف بالحدث بين المتعاطفين المفردين في السياق القرآني) ليشير إلى إمكانية حصول اختلاف بالحدث بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كانا مفردين.

وتطرق الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان (المطابقة العددية في الجملة القرآنية – دراسة دلالية) إلى ذكر المواضع التي جاء فيها عدم تطابق عددي بين ركني الجملة الأساسيين أو في التوابع، وفسَّرت ذلك دلالياً.

وجاء الفصل الثالث (دلالات الفصل بين المتتابعين في السياق القرآني) معبّراً أو راصداً لتلك الدلالات التي تصاحب انماط الفصل بين المتتابعين، وهو فصل مشترك إذ قام بالعمل فيه بالإضافة إلى صاحب هذا العمل السيدة (هند قصي حسن) وهي تلميذتي النجيبة التي درستها في المرحلة الأولية الجامعية، ومرحلة الماجستير، ونالت شهادة الماجستير تحت إشرافي في الموضوع الموسوم (الشاهد النحوي القرآني بين الرضي وسيبويه)، وتحمل عقلية ناضجة مبدعة.

أمّا الفصل الرابع فجاء تحت عنوان (ترتيب النعوت في السياق القرآني)، ودرست فيه ترتيبها إذا كانت اسماءً صريحة، ودلالات هذا الترتيب، وكذلك درستها في حالة اشتمال السياق القرآني على نعوت صريحة وغير صريحة ورأي كلّ من النحويين والمفسّرين في ذلك.

والفصل الخامس جاء تحت عنوان (عطف النعوت في السياق القرآني)، وفيه تطرقت إلى عطف المفرد على المفرد، ثم عطف الجملة على المفرد وعطف الجملة

على الجملة، كل ذلك كان الغاية منه الوصول إلى الدلالة المصاحبة لكل نمط من أنماط العطف المذكورة، وانتهمت هذه الدراسة بخاتمة وبمجردٍ لمصادرها، وترجو هذه الدراسة المتواضعة أنْ تنال الرضا والقبول، وهي تتقبّل كلَّ نقدٍ جادٍّ هدفه الوصول بها إلى أن تكون أكثر إقناعاً وجديّة، والله من وراء القصد .

الباحث

الفصل الأول

الاختلاف بالحدث بين المتعاطفين المفردين بالواو في السياق القرآني

الاختلاف بالحدث بين المتعاطفين المفردين بالواو في السياق القرآني

تطرقت المصنفات النحوية والرسائل الجامعية الى معنى العطف لغةً واصطلاحاً[1]، وكونه أحد التوابع الخمسة. ومع أنَّ النحويين اختلفوا في ترتيبهم لهذهِ التوابع، إلاّ أنَّ العطف بقيَ هو آخرها. والحديث في تفصيل ما سبق لا يعدو الاّ أن يكون تكراراً لكلام الآخرين، ودون ان يكون له دورٌ فيما نحن بصدده. ومع أنَّ عمل حروف العطف متعددٌ فمنها ما يفيد الإشراك في الحكم والأعراب، ومنها ما يقوم بالإشراك فقط من ناحية الحركة الاعرابية؛ إلاّ أنَّ هدف هذه الدراسة هو الخوض في سمةٍ معنوية أتسم بها العطف بالواو في حالة المفرد على وجه الخصوص، وهذهِ السّمة المعنوية تمثلت في الاختلاف بالحدث بين المتعاطفين؛ إذ أنَّ ما اجمع عليه القوم بخصوصها يدور حول أفكار ثلاثة:

أنها لمطلق الجمع، ولا تفيد الترتيب عند جمهور النحويين[2]، وزمن حصول الحدث معها ليس بثابت لأحد المتعاطفين، فقد يسبق الأول الثاني أو العكس أو أن يكونا معاً[3].

ومعنى مطلق الجمع في الواو أنّها تُشرك المتعاطفين من حيث اللفظ والمعنى.

أمّا الإشراك اللفظي، فهو الاسمية أو الفعلية والرفع والنصب والجر والجزم، فيتبع الثاني الأوّل في اثنين من ستة.

إلا أنَّ حديثنا يبقى مخصصاً للمعنى؛ إذ إننا نرى – ولعلنا نصيب في ذلك– أنَّ الحدث اختلف بين المتعاطفين المفردين؛ وممّا سبب ذلك هو الفصل بين

---

(1) ينظر شرح التسهيل: 202/3، وشرح المفصّل 276/2 والحدود النحوية من النشأة الى الاستقرار /224-226، وحروف العطف بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني /8-11 .

(2) ينظر الكتاب 437/1-438، ومعاني الفراء 396/1، والمقتضب 10/1، والاوصول 55/3، وحروف المعاني /36 و اسرار العربية /302 .

(3) ينظر الكتاب 438/1، وهمع الهوامع 185/3 .

المتعاطفين، أو أنَّ إرادة الاختلاف بالحدث هي التي استلزمت نمطاً خاصّاً من التركيب، جاء بصورة الفصل بين المتعاطفين.

وفي الوقت الذي رأينا فيه القدماء قد ركزوا على التبعية الإعرابية في موضوع العطف، مثلما الحال في التوابع بصفة عامّة رأينا المحدثين قد اهتموا بجانب آخر وهو التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم على حدٍّ تعبير سيبويه[1]، لذلك يرى إبراهيم مصطفى فصل العطف عن التوابع[2]، ومثله فعل الدكتور مهدي المخزومي؛ إذ يعتقد أنَّ عطف النسق ليس من التوابع؛ لأن ما بعد الحرف شريك لما قبله في الحكم اسناداً او اضافة[3].

والذي نراه أنَّ مسألة التشريك في الحكم تبقى مسألة نسبية؛ إذ اختلفت نسبة الحكم بين المتعاطفين -- على وفق ما يأتي من نماذج قرآنية، مّما يشير الى اختلاف نسبة التشريك، وتأسيساً على ما سبق يمكن القول: إن العطف بالواو بين المفردين إذا كان بصورته الاعتيادية كان التشريك بالحكم تاماً، وإذا جاء على غير عادته بأن فصل بين المتعاطفين فاصل ما، كان التشريك ناقصاً.

وما دام التشريكُ بالحكم لم يكن دائماً على مستوى متكامل بين المتعاطفين؛ لذلك نرى الاحتكام إلى التبعية الإعرابية وجعلها الفيصل في انضمام العطف الى التوابع.

ولا مزية بعد ذلك معنوية دقيقة لقولهم: إنَّ الواو تجعل الحدث شركة بين المتعاطفين، والقول الأدق في اعتقادنا: إنَّ الواو تشرك في أصل الحدث، أمّا نسبته فقد تكون مختلفةً بينهما، ثمَّ أننا لا نرى القول بأصالة الثاني الا عودة للقول بوجود حذفٍ من السياق وهو ما أكده المتقدمون ايضاً، والسائد في الدرس النحوي الترابط والتتابع بين المتعاطفين، ولا يفصل بينهما بأجنبي، وأشار النحويون الى

(1) ينظر الكتاب 1/437-438، 4/41 .

(2) ينظر احياء النحو 115-116 .

(3) ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق 191

عدم الفصل بالجملة[1]، وترصد هذه الدراسة عطف مفرد على مفرد، كما في قولنا: جاء زيدٌ ومحمدٌ؛ إذ الاشتراك هنا بالحدث فقط؛ لأنَّ الاختلاف حاصلٌ من حيث الزمن، فأذا قلنا مثلاً: جاء زيدٌ مسرعاً ومحمدٌ، فمما لا شكَّ فيه أنَّ الإسراع ثابت لزيد.

لكنَّ محمداً لم يثبت له ذلك كذلك لو قيل جاء زيد ومحمدٌ مسرعاً؛ اذ لو أراد المتحدِّث ذلك لقال: جاء زيدٌ ومحمدٌ مسرعين، ولا شيء يعجزه عن ذلك.

إنَّ تقديم ما رتبته التأخير لا يمكن ان يكون عشوائياً دون ضابطٍ معينٍ يريدهُ منشيء اللغة لذلك اعتقد أنَّ النماذج القرآنية التي ستأتي لاحقاً تندرج تحت هذا العنوان ولعلي لا اخطئ الصواب اذا تصوَّرتُ أنَّ لذلك سبباً، قد يكون مقنعاً او لا يكون، وحسبي أنني أُشير إليه بالادلة المتوافرة؛ وربّما يُبنى عليه في دراسات لاحقة، وهذا المعنى أو التصوُّر الذهني الخاضع للصواب أو الخطأ، ربمّا يكون عدم المساواة بين المتعاطفين في الحكم او الحدث، أو يمكن القول: إن اختلاف نسبة الحدث بينهما أدّت الى تباعدهما كأسلوب لجأ اليه النص القرآني في ترتيب المتعاطفين.

وأول ما نشاهده من نصوص قرآنية لهذا الغرض هو قوله تعالى:(وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) {البقرة:127} .

إذ اشارت كتب التفسير الى انَّ (اسماعيلُ) عطف على ابراهيم[2]، والسياق هنا يوجب التركيز فيه على العلاقة بين المسند (يرفعُ) ومتمم الجملة المفعول به (القواعد) وليس في واحدٍ منها؛ فرفع القواعد، هل تَمَّ منهما بشكل متماثل تماماً أولا؟

---

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور 259/1، والبحر المحيط 438/3 .

(2) ينظر اعراب القرآن / النحاس 78/1، والبحر المحيط 558/1، وروح المعاني 382/1

فالمتتبع لكتب التفسير يجد أنها أشارت الى أنَّ (ابراهيم (ع)) كان يبني و (اسماعيل (ع)) كان يساعده في ذلك؛ فلذا كان الفصل أو تقديم المفعول به المتأخر رتبةً عن المسند اليه على المعطوف (اسماعيل (ع)) يسانده في ذلك قراءة عبد الله بن مسعود:((يقولان ربّنا تقبّل منا))[1] هذا يعني أنَّ الاستئناف في (اسماعيل(ع)) بعيدٌ عن سياق الآية، ومعنى الاستئناف أنَّ الاول يبني والثاني يدعو له: أي وأسماعيل يقول ربّنا تقبل منا. . . ، وهذا ممّا لم يؤيده جمهور المفسّرين.

وعضّد إرادة العطف والاختلاف بالحدث بين المتعاطفين قول الالوسي:((وإسماعيل عطف على إبراهيم وفي تأخيره على المفعول المتأخر عنه رتبة إشارة إلى أنَّ مدخليته في رفع البناء والعمل دون مدخلية إبراهيم عليه السلام وقد ورد أنَّهُ كان يناوله الحجارة. . .))[2]، ويدرج تحت ذلك ايضاً قوله تعالى: ((ووصّى بها إبراهيم بنيه ويعقوبُ يا بنيَّ إنّ الله اصطفى لكم الدين فلا تموتُنَّ إلاّ وانتم مسلمون))(البقرة /132)

إذ يعتقد الزمخشري أنَّ (يعقوب (ع)) داخل في حكم إبراهيم (ع)، اي ووصّى يعقوب (ع) بنيه ايضاً[3]، والسؤال هنا هو مالذي أعجز النص عن القول: ووصّى ابراهيمُ ويعقوب بنيهم؟

أعتقدُ أن لا شيء يعجزُ عن مثل هذا القول، الاّ أن يكون الاختلاف بالمعنى بين الصياغتين هو العنصر المهم الذي رُوعي مراعاة خاصة؛ لأنَّ جهة المخاطب تختلف اولاً[4]، وانها ليست هي الوصية نفسها ثانياً، يقول الفخر الرازي: ((امّا قوله (يعقوب) ففيه قولان: الأول وهو الأشهر: أنَّه معطوف على إبراهيم، والمعنى أنَّه وصّى كوصية إبراهيم))[5]، فالتشبيه هنا – على ما أظن –لا يشير إلى تمام المماثلة قولاً

---

(1) ينظر المحتسب 108/1 ومجمع البيان 207/1 ومعاني الفراء 78/1 .

(2) روح المعاني 382/1، وينظر البحر المحيط 558/1 .

(3) ينظر الكشاف 191/1 .

(4) ينظر روح المعاني 387/1 .

(5) التفسير الكبير 66/4 .

ومعنىً وإنما يشير إلى المعنى العام – والله اعلم – و يؤيد ذلك قراءة الرفع في يعقوب والخبر عند ذلك محذوف تقديره كذلك ويكون عندها من عطف الجملة الاسمية على الفعلية[1] ونعلم الفرق بين دلالة الجملة الفعلية على التجدد ودلالة الجملة الاسمية على الثبوت.

ولعلَّ اصطفاء الرسل من الملائكة هو غيره اصطفاء الرسل من الناس؛ يبدو ذلك إذا أنعمنا النظر في قوله تعالى: ((اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ)) {الحج:75}

لقد فصل النص القرآني بين المتعاطفين بالمفعول به (رسلاً)؛ إذ الاصطفاء هنا يختلف؛ لأنَّ اصطفاء الرسل من الملائكة ليتوسطوا بينه تعالى وبين الانبياء عليهم السلام بالوحي.

ومن الناس يصطفى الرسل ليدعوا من شاء تعالى إليه ويبلغوهم ما نزل عليهم[2] يثبت الآلوسي هذا الاختلاف في مأمورية كل جهة واختصاصها بقوله: ((وقيل: إنَّ المراد الله يصطفي من الملائكةِ رسلاً الى سائرهم في تبليغ ما كلفهم به من الطاعات ومن الناسِ رسلاً الى سائرهم في تبليغ ما كلفهم به ايضاً))[3]، ويؤيد ذلك ما قاله الفراء: ((قوله: الله يصطفي من الملائكة رسلاً اصطفى منهم جبريل وميكائيل وملك الموت واشباههم، ويصطفي من الناس الانبياء))[4]، وقد يتقدم المفعول الثاني على المفعول الاول المعطوف ليفصل بين المتعاطفين، ومجيء السياق هكذا ايذان الى وجود اختلاف في الحكم، يظهر هذا في قوله تعالى ((اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ)) {التوبة:31}

---

(1) ينظر معجم القراءات القرآنية 117/1 و روح المعاني 387/1

(2) ينظر روح المعاني 197/9 .

(3) روح المعاني 197/9 .

(4) معاني الفراء 230/2

فاتخاذ اليهود الاحبار وكذلك النصارى اتخاذهم الرهبان أرباباً، ليس على اساس أنهم جعلوهم آلهةَ بل أنّهم أطاعوهم في أوامرهم ونواهيهم بخلاف المسيح ابن مريم الذي جعلوه ربّاً معبوداً أو ابناً لله، يقول الفخر الرازي في ذلك: ((الاكثرون من المفسّرين قالوا: ليس المراد من الارباب أنّهم اعتقدوا فيهم أنَّهم آلهة العالم؛ بل المراد أنَّهم أطاعوهم في أوامرهم ونواهيهم))[1] هذا فيما يخص الاحبار والرهبان، أمّا ما يخصّ المسيح ابن مريم فقد أوضح الآلوسي ذلك بقوله:((والمسيح ابن مريم عطف على رهبانهم بأن اتخذوه رَبّاً معبوداً أو بأنْ جعلوه ابناً لله كما يقتضيه سياق الآية...))[2].

ويتبين الاختلاف واضحاً في نسبة الحدث المسند لله سبحانه وتعالى — والمسند لرسوله الاكرم (ص)؛ إذ رؤيته لأعمال الناس تختلف تماماً عن رؤية من سواه، كيف لا ؟ وهو الخالق لكل شيء والعالم بكل شيء، فما يعطيه من علم هو جزء من علمه، وليس كل علمه، لذلك يجب أن يفهم سياق الآية المباركة ((**وَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ**)) {التوبة:94} على وفق ذلك، يقول الآلوسي موضحاً هذا المعنى بقوله: ((أي سيعلمه سبحانه علماً يتعلق به الجزاء، فالرؤية علميّة والمفعول الثاني محذوف، أي أتنيبون عمّا انتم فيه من النفاق أم تثبتون عليه وتقديم مفعول الرؤية على الفاعل من قوله سبحانه (ورسوله)؛ للأيذان بإختلاف حال الرؤيتين وتفاوتهما، وللأشعار بأن مدار الوعيد هو علمه عزَّ وجل بأعمالهم))[3]، ومثل ذلك أيضاً يُقال عند الحديث في قوله تعالى: ((**رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ**)){غافر:8}.

إذ فَصَل السياق القرآني بين المتعاطفين بقوله: (**جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ**)؛ ويتضح من خلال النظر الى الآية المباركة أننا أمام ركنين اساسيين هما الموعودون بالجنّة المتقدّمون في الآية، والمُصلُحون المتأخّرون في السياق ولا شكَّ أنَّ هناك فرقاً

---

(1) التفسير الكبير 30/16 .

(2) روح المعاني 276/5 .

(3) روح المعاني 4/6 –5، وينظر البحر المحيط :93/5 .

بين الجهتين من حيث إدخالهم الجنّة، الأولى تدخل بالأصالة والثانية تدخل بشفاعة الأولى لها، هذا على أساس أنّ العطف يكون بين (من صلح) وبين الهاء في (أدخلهم)، وليس على أساس ما صَرَّح به الفراء والزجاج بجواز أن يكون العطف على الهاء في (وعدتهم)، يقول الفراء: ((من نصبٌ من مكانيين: ان شئت جعلت (ومن) مردودة على الهاء والميم في (وأدخلهم)، وإن شئت على الهاء والميم في (وعدتهم)))[1] والعطف الأول أولى لأنَّ الاختلاف حاصل بين الجهتين والذي أوجد هذا الاختلاف الفصل بين المتعاطفين، يؤيد ذلك اتفاق المفسرين على أنّ ادخال مَن صَلَح الجنّة هو من باب الاتباع، وليس من باب الاصالة، ولكي يتم سرور المتقدّمين منهم وابتهاجهم[2]. ويثبت ذلك الآلوسي بقوله: ((والظاهر العطف على الأوّل والدعاء بالادخال فيه صريح، وفي الثاني ضمني، والظاهر أنَّ المراد بالصلاح الصلاح المُصَحِّح لدخول الجنّة، وإن كان دون صلاح المتبوعين. . .))[3]، ويوضح المعنى السابق القرطبي بقوله: ((قال سعيد بن جبير: يدخل الرجلُ الجنّة، فيقول: يا ربّ أين أبي وجدي وأمي؟ وأينَ ولَدَي وولد ولدي؟ وأين زوجاتي؟ فيقال: إنَّهم لم يعملوا كعملك، فيقول: يا رب كنتُ أعمل لي وَلَهم، فيقال ادخلوهم الجنّة))[4].

فيما سبق من نماذج قرآنية رأينا أنَّ نسبة الحدث للمعطوف عليه كانت أشدُّ وأقوى؛ بسبب الفصل بين المتعاطفين بالمفعول به فقط أو به وأشياء اخرى، أو بكلام أَدق إنَّ ارادة الاختلاف بنسبة الحدث سوَّغت مجيء النصوص المتقدّمة على وفق الترتيب المشار اليه في موضعه، وهذا المعنى يحدث أيضاً إذا كان الفصل بجملة لكنَّها ترتبط بالمعطوف عليه، أي أنَّها ليست بأجنبية عن المعطوف عليه، كما في قوله تعالى: ((**شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ** الحَكِيمُ)) {آل عمران:18} إذ يمكن أن يكون (قائماً بالقسط) منتصباً على الحال من لفظ الجلالة فقط، دون الملائكة وأولى العلم؛ ليس على أساس منع

---

(1) معاني الفراء 5/3، والى هذا المعنى أشار الزجاج، ينظر معاني القرآن واعرابه 278/4.

(2) ينظر التفسير الكبير 33/27، وتفسير القرطبي :193/15 .

(3) ينظر روح المعاني 301/12 .

(4) تفسير القرطبي 193/15 .

الالتباس كما قيل[1] بل يزاد عليه أنَّ الشهادة هنا تختلف؛ إذ كيف نتصور أَنَّ شهادة الله على نفسه هي بالمستوى نفسه لدى الملائكة أو أولي العلم أو غير ذلك؟ فالفصل هنا إنّما لتأكيد الاختلاف بين المتعاطفين، يقول ابو حيان الاندلسي: ((وأنّه لا اله الا هو) مفعول شهد؛ وفصل به بين المعطوف عليه والمعطوف ليدلّ على الاعتناء بذكر المفعول وليدلَّ على تفاوت درجة المتعاطفين بحيث لا ينسقان متجاورين. . .))[2] من خلال قول ابي حيان يتضح وبشكل جليّ – أنَّه إذا كان هناك اختلاف بالحدث بين المتعاطفين كان السياق أمْيَل الى الفصل بين المتعاطفين.

ومثل ذلك يقال عند الحديث في قوله تعالى: ((**لَّكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ** شَهِيدًا)) {النساء:166}.

إذ فصل السياق بين المتعاطفين بالجار والمجرور وجملتين فعليتين متتابعتين، وأرى أنَّ شهادة الله سبحانه وتعالى هي غيرها شهادة الملائكة، ويعضد ذلك ما ذكره الزمخشري؛ إذ يقول: ((ومعنى شهادة الله بما أَنزل اليه: اثباته لصحته باظهار المعجزات، كما تثبت الدعاوى بالبينات، وشهادة الملائكة: شهادتهم بأنَّه حقٌّ وصدق))[3]، هذا يعني أنَّ شهادتهم تبعٌ لشهادته[4]، يُزادُ على ذلك ما في السياق من مخصص اخر للتفريق بين الحدثين لا على الاساس الكلي بل على المستوى الجزئي، وهو وجود الجملة المفسِّرة (أَنزله بعلمه)، يقول الزمخشري في تفسير ذلك: ((معناه أَنزله ملتبساً بعلمة الخاص الذي لايعلمه غيره))[5] إنَّ تكرار لفظة يشهدون لا يعني أنَّ السياق سياق عطف جملة اسمية على اسمية كما أشار الى ذلك بعض المفسّرين[6]؛ لانَّ الذي يتضح أنَّ الله يشهد والملائكة ولكن فصل بينهما، لانّ شهادة الله سبحانه وتعالى هي غيرها شهادة الملائكة، وكأنَّه جيء

---

(1) ينظر الكشاف 343/1، والتفسير الكبير 179/7، وينظر البحر المحيط 420/2 .

(2) البحر المحيط 420/2

(3) الكشاف 592/1.

(4) ينظر البحر المحيط :415/3 .

(5) الكشاف 592/1 .

(6) ينظر تفسير ابي السعود :223/2 وروح المعاني 195/3 .

بيشهدون توكيداً، وقوله تعالى ((وكفى بالله شهيداً)) دليل على أنَّ شهادة الله سبحانه وتعالى هي الشهادة المطلقة التي لا يحتاج معها الى شهادة اخرى.

وممّا فصل فيه بين المتعاطفين بأنْ المصدرية والفعل الناقص واسمه وخبره والجار والمجرور ولا النافية قوله تعالى: ((لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا)) {النساء:172}.

وتقدير الكلام: لن يستنكف المسيحُ العبودية لله ولا الملائكةُ المقرّبون. ولعلَّ الفصل هنا لا يخرج عن المعنى الذي تريده الدراسة؛ ذلك أنَّ المفسّرين أجمعوا على الفرق بين الملائكة المقربين والمسيح (ع) في باب الافضليّة والقرب من الله سبحانه وتعالى بغض النظر عمّن يُقدَّم على الآخر في هذا الجانب؛ لكنَّ الثابت هو الاختلاف بينهم[1]؛ لذا فانَّ استنكاف العبوديّة يختلف بين الطرفين اعتماداً على افضلية قرب احدهما من الله سبحانه وتعالى على حساب الآخر.

وعلى وفق هذا التأويل يمكن توجيه اختلاف الحدث بين الاتقاء من الله والاتقاء من الأرحام، في قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)){النساء:1} في حالة عطف(الأرحام) على لفظ الجلالة (الله)، مع أنَّ النحويين والمفسّرين قد أشاروا الى أنَّ لفظ (الأرحام) معطوف إمّا على محل الجار والمجرور أو محل المجرور فقط أو معطوف على لفظ الجلالة[2]، وقد تحدَّثت المصنفات النحوية وكتب القراءات وكتب التفسير كثيراً عن قراءة الجر في الأرحام[3]، وأظنُّ أنّ المعنى الذي يعطيه عطف (الأرحام) على لفظ الجلالة (الله) هو غير المعنى الذي يعطيه عطف (الأرحام) على محل الجار والمجرور أو المجرور فقط؛ إذ

---

(1) ينظر التفسير الكبير 11/93-94، والبحر المحيط 3/419-420 .

(2) ينظر الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه /119 ، وينظر روح المعاني 2/394، والمبهج في القراءات السبع 2/177: .

(3) ينظر شرح التسهيل 3/233، والهمع 3/221، وينظر النشر 2/247، والحجة في القراءات السبع 118، ومعاني الفراء 1/252، وروح المعاني 2/394 .

الأول يستلزم فصلاً والثاني لا يصاحبه ذلك، لأن الأول يصاحبه اختلاف بالحدث، فيكون تقوى الله ليس كتقوى الارحام؛ باعتبار أنَّ الثانية سبب للوصول إلى الأولى والإتصاف بتقوى الله يشتمل حتماً على تقوى الارحام، ولو أراد الله – سبحانه وتعالى – التشريك بالحدث تشريكاً تامّاً لقال: واتقوا الله والارحام اللذين تساءلون بهما.

وذلك هو القياس في النحو والخروج عليه لا يكون الا لغاية ولعلها التنبيه الى وجود اختلاف بالحدث بين المتعاطفين، يزاد على ذلك أنّه – سبحانه وتعالى – اراد التنبيه الى مكان ذلك منه، تشجيعاً للتقارب بين الناس لبناء المجتمع المتراص المتآخي؛ يقول الآلوسي: ((ولعلَّ الجملة حينئذ معترضة، والا ففي العطف خفاء، وقد نبّه سبحانه إذ قرن الارحام باسمه سبحانه على أَنَّ صلته بمكان منه تعالى))[1].

امّا الثاني – وهو عطف (الارحام) على محل الجار والمجرور او المجرور فقط، فقد جاء بلا فاصل بين المتعاطفين فتكون المشاركة بينهما في معنى المساءلة وليس في التقوى، وأرى ان هناك اختلافاً بين الحالتين من حيث المعنى، أقصد عطف(الارحام) على لفظ الجلالة (الله) أو الجار والمجرور، مع أنَّ النحويين يجيزون ذلك كلّه.

ونجد ذلك أيضاً إذا فصل بين المتعاطفين جار ومجرور كما في قوله تعالى: ((هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ)){البقرة:210} ؛ إذ قرأ الجمهور لفظ (الملائكة) بالرفع عطفاً على لفظ الجلالة (الله)[2]، لكنَّ الله – سبحانه وتعالى – لا يأتي على وجه الحقيقة مطلقاً، بل يأتي امرهُ، في حين اتيان الملائكة على وجه الحقيقة ذلك ممكن فيهم[3]، كما أنَّ اتيان امر الله – سبحانه وتعالى – هو غيره اتيان الملائكة فـ (في ظُلَلٍ من الغمام)

---

(1) روح المعاني 396/2 .

(2) ينظر معاني الفراء 124/1، والبحر المحيط 134/2 .

(3) ينظر – تفصيل ذلك، التفسير الكبير 181/5 – 185 .

مأمورة من الله، ولا يمكن أن تكون مأمورة من الملائكة إلاّ بأذنه تعالى؛ لذلك فأنّ قراءة الجر للملائكة عند بعض أهل المدينة يريدون ((في ظُلَلٍ من الغمام وفي الملائكة))[1] إنّما هي محاولةٌ للتخلص من ذلك التشريك التام في الحدث بين المتعاطفين؛ الذي لا يمكن أن يحدث في هكذا سياق، ولو أراد الله حدوثه لما كان ذلك الفاصل على ما نعتقده على أساس أنّه لا يمكن الاعتقاد أنَّ الله والملائكةُ على حدٍّ سواء يُرسلان الظُلَل من الغمام، إلاّ أن يكونَ الملائكةُ واسطة لهذا الامر.

ويعضد هذا الامر قراءة عبد الله بن مسعود ((إلاّ أنْ يأتيهُمُ اللهُ والملائكةُ في ظُلَلٍ من الغمام))[2]، ويؤيد ذلك ايضاً قول أبي حيان: ((وقيل في هذا الكلام تقديم وتأخير؛ فالاتيان في الظلل مضاف الى الملائكة والتقدير إلاّ أَن ياتيهم اللهُ والملائكةُ في ظُلَلٍ، فالمضاف الى الله تعالى هو الاتيان فقط. . .))[3]

ويؤكد ذلك قول القرطبي: ((تاتيهم الملائكةَ في ظُلل من الغمام ويأتيهم اللهُ فيما يشاء))[4] فهذا – على ما نظن – دليل واضح على وجود اختلاف في نسبة الحدث للمتعاطفين. ولو أنّا اعتقدنا أنّ الواو ليست فقط للتشريك المطلق، بل قد تاتي في نصوص يختلف فيها الحدث لحلِّ هذا الاشكال.

وأذهبُ الى الامر نفسه فيما يتعلق بالعطف على ضمير الرفع؛ إذ أوجب النحويون البصريون ضرورة المجئ بضمير منفصل، يكون مؤكداً للضمير المستتر أو المتصل، فاصلاً بين المعطوف والمعطوف عليه[5]، بينما جوّز الكوفيون العطف دون الحاجة الى الضمير المنفصل[6]، فعلى رأي البصريين القياس أنْ نقولَ: اذهب أنت واخوك، وعلى رأي الكوفيين يجوز: أذهب وأخوك. ومع أنَّ سيبويه وصف العطف على

(1) وهي قراءة الاعمش الاّ الشنبوذي، ينظر المبهج في القرارات السبع 104/2 .
(2) ينظر معجم القراءات القرآنية 159/1 .
(3) البحر المحيط 134/2
(4) تفسير القرطبي 19/3 .
(5) ينظر الانصاف 475/2 .
(6) ينظر نفسه 474/2 .

الضمير المستكن دون وجود ضمير منفصل بالقبح؛ إذ قال:((وإنْ حملتَ الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح؛ لأنَّكَ لو قلت: اذهب وزيدٌ كان قبيحاً، حتى تقول: اذهب انت وزيدٌ))[1]، إلاّ أنَّ النحويين من بعده لم يبتعدوا عن الاتجاه الشكلي عند التعرّض لهذا الموضوع، إذ تصوّر ابن عصفور أنَّ الضمير المنفصل بمثابة الاسم المتقدّم الذي عطف عليه الاسم المتأخّر[2]، ولم يبتعد كلام الرضي في هذه المسألة عمّا سبق – وإن فسَّره باتجاهين لفظي ومعنوي يقول: ((لأنَّ المتصل المرفوع كالجزء ممّا اتصل به لفظاً من حيث إنّه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل، ومعنىً من حيث انّه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عُطِفَ عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة))[3] به، فإن كان مقدراً كما في المثال: قام وزيدٌ فهو من باب عطف الاسم على الفعل، وإن كان ملفوظاً به كما في المثال: قمتُ وزيدٌ فانّما الضمير ينزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جاز العطف عليه، لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل[4].

ولعلَّ المعنى السابق أقرب الى الاتجاه التعليمي منه الى الجانب الحقيقي الذي يفرّق فيه المعنى بين الاساليب اللغوية؛ إذ كيف نعتقد أنَّ زيداً معطوف على قام في المثال الاوّل: قام وزيدٌ – وهم يقولون – الاّ فعلَ بلا فاعل، أو معطوف على (قمتُ) في المثال الثاني: قمتُ وزيدٌ.

ومع أنَّ المفسّرين يشيرون الى الجانب الشكلي في هذهِ المسألة، ويعتمدون رأي النحويين فيها من أنَّ الأصوب والاكثر عند العطف على الضمير المستكن او المتصل هو المجيء بالضمير المنفصل[5]، إلاّ اننا نشعر ملمحاً معنوياً عند استعراضهم تلك المسألة يبدو هذا مثلاً عند حديثهم في قوله تعالى: ((وقلنا ياآدم اسكن انت وزوجُك الجنّة)) [البقرة/35]؛ إذ يُشير أكثر ائمة التفسير الى أنَّ حواء

(1) الكتاب /278/1 .

(2) ينظر شرح جمل الزجاجي 242/1 .

(3) شرح الكافية / الرضي 63/3 .

(4) ينظر الانصاف /477 .

(5) ينظر البحر المحيط 306/1، وروح المعاني 234/1 .

–عليها السلام – قد خُلقت بعد دخول آدم – عليه السلام– الجنّة[1] ممّا يعني أنَّ مجيء الضمير المنفصل هو للايذان بقوة الحدث وتقريره لآدم – عليه السلام – وانَّه اتصف به اتصافاً تاماً على نحو الاصالة، في حين كان دخولها – عليها السلام – على نحو التبعيّة، يقول الآلوسي في ذلك: ((أنت توكيد للمستكن في (اسكن) والمقصد منه بالذات صحّة العطف؛ إذ لولاه لزم العطف على الضمير المستكن بلا فصل وهو ممتنع في الفصيح على الصحيح، وافادة تقرير المتبوع مقصودة تبعاً))[2]

ثم أنَّ السياق لم يلجأ الى أستعمال لفظ (اسكنا) بدل اسكن للإشارة إلى أنَّه – عليه السلام – هو المقصود بالحكم في جميع الأوامر، وهي تَبَعٌ له، كما أنَّها في الخلقة كذلك[3]، ونعتقد الأمرَ نفسه عند الحديث في قوله تعالى: ((**اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي**)) {طه:42} أو غير ذلك من الآيات القرآنية التي جاءت على الشاكلة نفسها.

إنَّ المجيء بالضمير المنفصل في حالة العطف على الضمير المستكن او المتصل، إنّما يكون لحصر الحكم بالمتقدّم أو توجيه الخطاب له؛ لتكون نسبة الحدث التام متخصصة له، ثم يشمل ذلك الحكم المعطوف؛ لأنَّه قد لا يكون موجوداً في حال الخطاب، وهو أمر جائز، والكوفيون – وإن جوزوا– (قام وزيدٌ)، فهذا لا يعني انكارهم الفرق الدلالي بينه وبين(قام هو وزيدٌ) على اساس أنَّ القواعد النحوية قد اجازت ذلك من حيث الشكل، وعدم المجيء بالضمير المنفصل في حال العطف على ضمير النصب بخلاف ضمير الرفع؛ لكون الأخير هو العمدة في الكلام، وهو المقصود بالحكم، فكان الاهتمام به أكبر.

---

(1) ينظر البحر المحيط 306/1، وتفسير الثعلبي 181/1 .

(2) روح المعاني 234/1 .

(3) ينظر روح المعاني 234/1 .

الفصل الثاني

المطابقة العددية في الجملة القرآنية دراسة دلالية

المطابقة العددية في الجملة القرآنية دراسة دلالية

مقدمــة:

تميل اللغة العربية في استعمالاتها المتعددة الى المطابقة العددية، فالمفرد يعود على المفرد والمثنى يعود على المثنى والجمع هو الاخر يعود على الجمع سواء في الاخبار او في ملحقات الجملة، فأذا قلنا: (زيد حاضر) عاد المفرد على المفرد وجملة (الزيدان حاضران) عاد المثنى على المثنى وفي قولنا (الاولاد حاضرون) عاد الجمع على الجمع، لكن ذلك اختلف على مستوى التطبيق في مواضع كثيرة، على مستوى الشعر، وعلى مستوى القرآن الكريم، فحاول النحويون تأويل ما خرج على القاعدة الأساسية، وكانت تأويلاتهم تقوم على الجانب اللفظي، واطلاق الاحكام العامة، من مثل قولهم اذا ما جاء المصدر خبراً مفرداً في مثل قولنا: (القوم عدل) ان المصدر يصلح للمفرد والمثنى والجمع، وكذا اذا كان في الجملة (اسم جنس) كما في قولنا (قتل المشركون بذنبهم) على ان اسم الجنس يصلح للمفرد والمثنى والجمع، لهذا وامثاله ارتأت الداسة التماس الجانب الدلالي لهذا الخرق في القاعدة، وعلى هذا الاساس جاءت في قسمين هما:

1. راي النحويين في عدم المطابقة العددية في الجملة.
2. التفسير الدلالي للظاهرة من خلال نماذج مستقاة من القران الكريم.

وارجو ان تنال الدراسة الرضا والقبول من لدن المهتمين بلغة القران – وان يسددوا بنظرهم الثاقب الهنات التي ترافق عمل الانسان ومن الله العون والسداد.

اولاً: رأي النحويين في عدم المطابقة العددية في الجملة:

يدرس في هذا القسم الجانب النظري لهذه الدراسة وفيه يتم التركيز على قول النحاة ان المثنى جمع، وان المصدر لايثنى ولايجمع على الاغلب والامر ينطبق

على اسم الجنس؟ لان الاهتمام بهذه الموضوعات له علاقة بالقسم الثاني من الدراسة وهو التفسير الدلالي لعدم المطابقة العددية في الجملة.

يرى سيبويه الا فرق بين المثنى والجمع عندما يأخذ احدهما مكان الاخر، على اساس استعمال العرب لذلك، ولان الاثنين جميع عنده، فقولهم (نحن فعلنا ذاك) بمنزلة قول الاثنين. وقد جعلوا المفرد جمعاً ايضاً، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ((وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ))[1].

وفسر ذلك بعضهم على اساس قيام المضاف اليه وهو المصدر (الخصم) مقام المضاف المحذوف الذي هو (ذوو) والمصدر يؤدي عن الجمع عندهم[2]. ويضاف لفظ الجمع الى ضمير المثنى وهو الاكثر في عرفهم، بشرط ان يكون الشيئان كل واحد منها بعض شيءٍ مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسهما، واحسن عواليهما، ومنه قوله تعالى: ((إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا))[3].

وفي الوقت الذي يشير فيه سيبويه الى عدم المطابقة فيما سبق لاينسى استعمال العرب للقياس، في ذلك يقول: ((وزعم يونس انهم يقولون: ضربت رأسيهما. وزعم انه سمع ذلك من رؤبة أيضاً، اجروه على القياس قال هميان بن قحافة[4].

---

(1) ص/21-22، وينظر الكتاب 2 / 48 0

(2) ينظر :اعراب القران/النحاس 459/3، ومشكل اعراب القران مكي بن ابي طالب 624/2 - 625.

(3) التحريم / 4، وينظر الكتاب 3 /621، وشرح المفصل 4 /155

(4) عجز بيت وتمامة: ومهمتين قذفين مدتين 0 ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل الى خطام النجاشعي 4 / 156

❖ ظهراهما مثل ظهور الترسين:

وقال الفرزدق[1]:

هما نفثا في فـي من فمويهما   على النابح العاوي أشد رجام

وقال ايضاً[2]:

بما في فؤادينا من الشوق والهوى   فيجبر منهاض الفؤاد المشعف[3]

ويكون المضاف مفردا، وهو الاولى اذا اضيف لفظاً او معنى الى متضمنيهما، واذا كان المتضمنان بلفظ واحد، كما في قول الفرزدق[4]:

كانه وجه تركيين قد غضبا   مستهدف لطعان غير منحجر

والاضافة معنى كقولك: حياك الله وجهاً للزيدين

فأن لم يكن ذلك متحققا فلفظ الجمع هو الاولى، كقوله تعالى: ((إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا))[5]، يعلل ذلك الرضي بقوله: ((وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى، اما لفظاً فالاضافة، واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه، مع عدم اللبس بترك التثنية، ثم حملت المعنوية على اللفظية، فأن ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين، وهو الحق)) [6].

---

(1) ينظر: الديوان/541 وفيه بدل (نفثا) (تفلا)، والمقتضب 158/3 والخصائص170/1، 3 / 147، 211 0

(2) ينظر: الديوان / 385 وفيه بدل (الشوق) (الهمّ) وبدل (المشعف) (المسقف)

(3) الكتاب 3 / 622 - 626

(4)ديوان الفرز دق 392، وشرح الرضي 4 / 325

(5)التحريم /4.

(6)شرح الرضي 325/4.

ثم اشير الى انهم قد يأتون بالمفرد بعد الجمع، يقول سيبويه: ((وليس بمستنكر في كلامهم ان يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع)) [1] واستدل على ذلك بقول علقمه الفحل[2]:

بها جيف الحسرى فاما عظامها　　　فبيض واما جلدها فصليب

ويقول الشاعر[3]:

كلو في بعض بطنكم تعفوا　　　فان زمانكم زمن خميص

ثم قال: ((ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: ((فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً))[4]، وقررن به عينا، وان شئت قلت اعينا وانفساً))[5]، ويربط ذلك ابن جني بالحمل على المعنى، اذ يرى ان الحمل على المعنى له غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القران وفصيح الكلام، منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، ومن تصور معنى الواحد في الجماعة، قول العباس بن مرداس[6]:

فقلنا اسلموا انا اخوكم　　　فقد بدئت من الاحن الصدور

ومن ذلك قولهم: شكرت من احسنوا الي بفعله. لو قلت شكرت من احسن الي على فعلهم جاز[7].

---

(1) الكتاب 209/1.
(2) الديوان / 132، والمفضليات / 220.
(3) ينظر الكتاب: 1/ 210، وابن يعيش 21/6 – 22.
(4) النساء / 4.
(5) الكتاب 210/1.
(6) ينظر: الخصائص 424/2، واللسان / مادة أخو.
(7) الخصائص 422/2.

ويشترطون لوقوع المفرد موقع المثنى ان يكون في الاشياء التي لاتتفارق، مثل العيينين والرجلين، تقول: عيني لا تنام، وانت تريد العينين، ومما وقع قريب منه، وهو وقوع المثنى موقع المفرد، بدلالة الخبر (ترتع) وليس فيه ضمير يشير الى المثنى قول المتنبي[1]:

حشاي على جسر ذكي من الفضا   وعيناي في روض من الحسن ترتع

ويلتمس الرضي الجانب الدلالي عندما يتحدث عن وقوع المفرد موقع الجمع، لكنه لايشير الى اطراد ذلك في مواضع اخرى مما يهيىء لوجود قاعدة من الممكن ان يفاد منها في الدرس النحوي. يقول: ((وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ((وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا))[2]، وقوله تعالى: ((وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ))[3] وذلك لجعلهم كذات واحده في الاجتماع والترافد كقوله (ص): (المؤمنون كنفس واحده)))[4].

ومسألة ثانية تتعلق بالموضوع، وهي وقوع المصدر مفردا في موضع يكون المعنى فيه جمعاً، يعللون ذلك بان المصدر يقع للواحد والجمع[5]، فلا يثنى ولا يجمع، في حين يرى اخرون قلة مجيئه مثنى او مجموعا[6]، لذا قلت شواهد اعماله مجموعا ومنها قول علقمه الفحل[7]:

وقد وعدتك موعداً لو وفت به   مواعد عرقوب أخاه بيثرب

---

(1) ينظر: شرح الرضي 327/4 وينظر في هذا المعنى: شرح التسهيل 108/1 – 109، وفيه ساق المصنف امثلة كثيرة منها قوله تبارك وتعالى: ((فأتيا فرعون فقولا انا رسول رب العالمين)) (الشعراء / 16).

(2) مريم / 82.

(3) الكهف / 50.

(4) شرح الرضي 4 /328.

(5) ينظر: المقتضب 173/2، ومشكل أعراب القران 625/2، وشرح المفصل 50/3.

(6) ينظر: شرح التسهيل 2 /435.

(7) البيت لعبيد الاشجعي في الخزانه 1 / 58 ولعلقمة في جمهرة اللغة / 1123 وللشماخ في ملحق ديوانه / 430 وشرح المفصل 1 / 113، وبلا نسبة في الكتاب 1 / 272.

ومنها قول اعشى قيس[1]:

وجربوه فما زادت تجاربهم   أبا قدامة الا الحزم والعنفا

وأيد ذلك الرضي؛ اذ يعتقد ان النحاة يستثقلون تثنية وجمع المصدر[2]؛ لكنه يلحظ البعد الدلالي للوصف بالمصدر، فعندما نقول، رجل صوم أو عدل فذلك من اطلاق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانما من كثرة الفعل تجسما فيه[3]، وهذا المعنى اخذه عنه ابن عقيل في شرح الالفية، وفي موضوع النعت بالمصدر اذ بعد ان عدد حالتي التأويل بالمشتق مرة او على اساس حذف مضاف تقديره (ذو) مرة ثانية، قال: ((واما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً، او ادعاءً))[4].

ومسألة ثالثة ارتكزت عليها تأويلات النحويين والمفسرين عندما لاحظوا عدم المطابقة العددية في الجملة القرآنية، تلك هي (اسم الجنس) ويعنون به ما كان معنى مجرداً، أو حقيقة ذهنية مجردة، او المعنى الخيالي العام، ويوضحون ذلك بقولهم: انه متعدد الاصناف في داخل الذهن، فلابد ان يكون في داخل كل صنف، اسم يميزه عن الاخر، وتلك الاصناف الذهنية التي هي المعاني المجردة تسمى: الاجناس، ويسمى الذي يميز كل واحد، (اسماً للجنس)؛ أي الاسم الموضوع لهذا الجنس، ليفرق بينه وبين جنس اخر، مثل: انسان او ذنب او حق... الخ[5] (وهذا المعنى يقع على القليل والكثير بلفظ واحد)[6].

مما سبق يتضح ان التناول القديم والحديث للظاهرة واعني عدم المطابقة العددية في الجملة القرآنية كان منصباً على الجانب اللفظي، وان وجدت اشارات فلم تكن كافية لتخصيص كل قسم مما سبق بمغزى دلالي يشير صراحة الى

(1) ينظر: الديوان / 159، والخصائص 2 / 208.
(2) ينظر: شرح الرضي 4/ 380.
(3) ينظر: نفسه 3 / 21.
(4) شرح ابن عقيل 2 / 201.
(5) ينظر: النحو الوافي1 / 288، هامش رقم (1).
(6) ينظر: شرح الرضي 4 / 280.

المفهوم المعنوي الذي كان وراءه؛ لذا يحاول القسم الثاني من هذه الدراسة الوصول الى المعاني التي توافق عدم المطابقة العددية في نظام الجملة القرآنية.

ثانياً: التفسير الدلالي للظاهرة:

تنوعت نماذج عدم المطابقة العددية في الجملة القرآنية، بين مجيء المفرد بدلاً عن المثنى او الجمع، ومجيء الجمع بدل المفرد، ومجيء المثنى بدل الجمع، ومجيء الجمع بدل المثنى، هذه هي صور عدم المطابقة، ثم ان لكل صورة من هذه الصور دلالة يعتقدها الباحث كانت هي السبب في ذلك الاختراق في القاعدة النحوية، الخاصة بالمطابقة العددية، ونبدا بالأكثر وروداً وصولاً الى الصورة الرابعة.

1. مجيء المفرد بدل المثنى او الجمع:

كثرت نماذج هذا النوع من الجمل القرانية، اذ بلغت خمسة عشر نموذجا مما جعل الدراسة تبدا بها، وتباينت الآراء في ذلك، ففي قوله تعالى: ((فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ))[1]، وجدنا ما ياتي:

ان قوله تعالى (انا رسول) يشبه ان يكون مثل (العدو)، فنقول: (هما عدو لي)، جعله هنا مصدراً فكما لاتثنى المصادر ولاتجمع فكذلك الرسالة[2].

انه بمعنى (الرسالة)، ومعناه: انا رسالة رب العالمين، أي ذوو رسالة رب العالمين، واستدل على ذلك بقول من قال[3]:

لقد كذب الواشون ما فهت عندهم   بسر، ولا أرسلتهم برسول

---

(1)الشعراء / 16.

(2)ينظر: معاني الأخفش / 259، وتأويل مشكل القران / 284.

(3)ينظر: معاني القران وإعرابه 66/4، والكشاف 3 / 305 – 305 ومجمع البيان 7/ 186، والبحر المحيط 7 / 8.

وارى ان تمثيل الطبرسي(للرسول) بمعنى الرسالة ببيت العباس بن مرداس[1] اكثر وضوحاً اذ يقول:

الا من مبلغ عني خفافاً   رسولاً بيت اهلك منتهاها

اذ جاء بالضمير (الهاء) مؤنثاً، بمعنى ان (رسولاً) المقصود به (الرسالة) لاغير.

والرأي الثاني مع انه اعتمد المعنى اللغوي، لكنه لم يبتعد عن مقالة النحويين من ان المصدر لايثنى ولايجمع.

انهما اتحدا واتفقا على شريعة واحدة، فكأنهما نتيجة لذلك رسول واحد[2]، وهذا المعنى يلائم السياق القراني الذي عبر عن العلاقة الوطيدة بين موسى(ع) واخيه (هارون)، ويلاحظ هذا جلياً في جميع الآيات القرآنية التي رصدت تلك العلاقة.

ومعنى الاتحاد في الخير او الشر يعبر عنه بالمفرد افضل تعبير، مما لو كان بلفظ المثنى او الجمع، انظر الى قوله تعالى: ((وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ))[3]، كيف جاءت لفظة(قبلتهم) بلفظ المفرد مع انهما قبلتان، لليهود قبلة، وللمسيح قبلة، فالاتحاد بالبطلان والمخالفة لقبلة الحق، وهي قبلة الدين الإسلامي، جعل السياق ياتي بالشكل الذي هو عليه[4]، فالتوحيد الذي جاءت عليه القبلة، معناه الاتفاق الكامل على مخالفة الإسلام من اليهود والمسيحيين، مع اختلاف توجههم نحو القبلة.

---

(1) ينظر: مجمع البيان 7 / 186.

(2) ينظر: الكشاف 3 / 305.

(3) البقرة / 145.

(4) ينظر: الكشاف 1 / 203 – 204، والبحر المحيط 1 / 432.

وهذا الأفراد يفيد التأكيد؛ اذا كان المشركين في اتحاد امرهم، جماعة متشابكة المصير تجاه الجماعة المؤمنة، ويتضح هذا في قوله تعالى: ((أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ))[1].

ومعنى ذلك، بل أيقولون نحن جميع منتصر، فيدلون بقوة واجتماع عليك[2]، وجاء لفظ (منتصر) على اللفظ ولو كان على المعنى لقيل: (منتصرون)[3]؛ اذ غرهم في ذلك كثرة عددهم، فالأفراد جاء معبراً عن اتحاد المصير، وهو امر يعبر عنه بالمفرد افضل من التعبير بلفظ الجمع[4].

ويأتي بعد هذه الآية، وتاكيداً لها قوله تعالى:

((سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ))[5]؛ اذ يعتقد انه استعمال جائز وصواب، وهو على غرار: ضربنا منهم الرؤوس والأعين، وضربنا منهم الرأس واليد، وهو على غرار قوله تعالى: ((إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ))[6]، ثم ينقل الفراء قول الكسائي: ((وزعم الكسائي انه سمع العرب يقولون: اتينا فلانا فكنا في لحمةٍ ونبيذة فوحد، ومعناه التكثير))[7]، ولو قال اكلوا كلهم من اناء واحد متساوين. لما اخطأ الصواب. واشير الى معان متعددة فيما يخص الآية:

انه جعل للجماعة دبراً واحداً في اللفظ[8].

---

(1) القمر / 44.

(2) ينظر: معاني القران وإعرابه 5 / 73.

(3) ينظر :اعراب القران / النحاس / 299.

(4) ينظر الكشاف 4 / 440، والبحر المحيط 8 / 182.

(5) القمر / 45.

(6) القمر 54.

(7) معاني الفراء 3 / 111.

(8) معاني الأخفش / 289.

انه واحد بمعنى الجمع، كما يقال: كثر الدرهم[1].

انه اسم جنس، وحسن اسم الجنس هنا كونه فاصله[2].

ومدار التأويلات السابقة لعدم المطابقة، انما يقوم على اساس لفظي، هو ان الواحد قام مقام الجمع، ومما حسنه كونه فاصله.

ولعل الذي سوغ الافراد هنا، ان مصير المخاطبين كان واحدا، دون استثناء – فهم مشتركون في المصير – لانهم كانوا يلتزمون جهة الكفر المناهضة لجهة الايمان، فانهزامهم كان واحداً متشابهاً.

هذه المشابهة في الصفات او الخصائص سلباً او ايجاباً، اعني بذلك المشابهة الكلية بين عناصر الجماعة الواحدة، توحي بالتوحد وعدم التفرق؛ لذلك ما كان متشابهاً كلياً من اسماء الاجناس يجنح الاسلوب القراني الى استعمال اللفظ الموحد الدال عليه بدل استعمال لفظ المثنى او الجمع؛ لان التعبير بالمفرد اكثر دلالة على التوحد في هذه المواضع؛ ولعل هذا المعنى متجسد في قوله تعالى: ((وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ◆ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاماً قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ))[3].

وقال تعالى في اية اخرى: ((قَالَ إِنَّ هَؤُلاءِ ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونِ))[4]، وقال تبارك وتعالى في سوره اخرى ((هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ))[5] فجمع النعت. انظر ماذا قالوا في تفسير عدم المطابقة العددية تلك.

---

(1)أعراب القران / النحاس 4 / 299 وينظر مجمع البيان 194/9، والكشاف 4/ 440.

(2)ينظر: البحر المحيط 8 / 183.

(3)الحجر / 51 – 52.

(4)الحجر / 68.

(5)الذاريات / 24.

ان السياق فيه حذف مضاف والأصل ذوو ضيف إبراهيم[1] او أصحاب ضيف إبراهيم[2] ولهذا لم يكثر ضيوف.

ان الضيف للواحد والجماعة، كالزور، والصوم[3]، وعد الضيف هنا مصدرا، والافصح ان لا يثنى ولا يجمع للمثنى والمجموع[4].

انما جعلوا ضيفا لانهم كانوا في صورة الضيف، حيث اضافهم ابراهيم (ع)، او لانهم كانوا في حسبانه كذلك[5].

اعتمد في الرايين الاول والثاني الجانب اللفظي، فلما وجدوا المخالفة العددية في الجملة بين المفرد والجمع راحوا يتأولون النص مرة على اساس حذف المضاف ومرة على اساس ان المصدر يلازم حالة الافراد، دون اعتبار للمعنى الخاص لكل سياق، والراي الثالث، وصف الصورة التي جاء عليها الملائكة للنبي ابراهيم (ع).

ولعل الذي يراد ايصاله من النصوص الثلاثة السابقة للرسول محمد (ص) — هو انكم ايها الرسل. مؤيدون من الله سبحانه وتعالى، ومنصورون، ومكرمون في الدنيا والآخرة، والدليل على ذلك العبرة المستوحاة من سيرة النبي ابرأهيم (ع) التي قصها الله سبحانه وتعالى في الكتاب المبين في مواضع كثيره، ومن عناصر الدليل انزال الله سبحانه وتعالى الملائكة مبشرين النبي ابرأهيم (ع) بالمولود، فعلى هذا تكون الحادثة مهمة، وهي البشارة، وعناصر الحادثة الأخرى تأتي مكمله لها، لذلك لم يكن الاهتمام منصبا على اسماء الملائكة المنزلين او عددهم، بقدر ما كان منصبا على البشارة، كما انهم كانوا ضيوفا متحدين بالصفة الملائكية، ومن ثم فلا اختلاف بينهم، لذا لا حاجة للتعدد انذاك، ومما يؤيد ذلك انهم يرون التوحيد في المصدر اذا

---

(1) ينظر: اعراب القران 2 / 382، 387، 4 / 243.

(2) ينظر: مشكل اعراب القران 1 / 416.

(3) ينظر: الكشاف 4/ 401.

(4) ينظر: مجمع البيان 340/6، وينظر البحر المحيط 458/5، 8/ 138.

(5) ينظر: الكشاف 401/4، ومجمع البيان 6/ 360.

كان معبرا عن جنس واحد او صنف واحد فيقولون: ضربت ضربا أي ضربا متشابها، فاذا ارادوا اصنافا متعدده، قالوا ضربتهم ضروبا أي اجناسا من الضرب[1]، ووردت لفظة (طفل) او (الطفل) مفرده في سياق الجمع في اكثر من موضع في القران الكريم، ولعله اراد معنى الطفولة الذي يشترك فيه جميع من يولد من البشر الى حين النضج: أي الى حين يبدأ الانسان باستشعار الشهوة لدى الجنس الاخر، اذ وردت بصورة المفرد النكره في قوله تعالى: ((ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً))[2]، وقوله تعالى: ((ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً))[3]، وفي هاتين الآيتين، اوضح الله سبحانه وتعالى، المراحل التي يمر بها الجنين الى ان يخرج بها على صورة طفل، الى ماقبل البلوغ، ليشترك بها جميع المخلوقات من البشر دون استثناء، وعندما يبلغون (الحلم) يخرجون من صفة الطفولة الى صفه اخرى، فتتباين الناس عندها، لذلك لجأ السياق القراني الى الجمع، فقال تعالى: ((وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ))[4]، وفي اية اخرى جاء الاستعمال بصوره المفرد المعرفه، اذ قال تعالى: ((أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ..))[5]، في هذه الاية استثنى الله سبحانه وتعالى الاطفال الذين لم يتبينوا شيئا من عورات النساء من الذين تتستر النساء منهم او يحرم على النساء اظهار الزينة امامهم. ولعل ماسبق هو الاقرب الى دلالة النصوص الثلاثة المتقدمة لا ماقيل من ان لفظة (طفل) اسم جنس، وهو يصلح للمفرد والمثنى والمجموع[6]، او انه اسم بمعنى المصدر، كالرضا والعدل وهو يقع على الواحد والجمع[7] ونسب ابو حيان الاندلسي الراي القائل: ان (طفل) اسم جاء على هيئة المصدر وهو يقع على الواحد والجمع الى المبرد[8] لكن المبرد لم يقل ذلك، بل قال: ((وأما قول الله عز

(1) ينظر: معاني القران واعرابه 3/ 149، واعراب القران / النحاس 3/ 169.
(2) غافر / 67.
(3) الحج / 5.
(4) النور / 59.
(5) النور / 31.
(6) ينظر: الكشاف 4/ 177، ومجمع البيان 8/ 531، والبحر المحيط 7/ 474.
(7) ينظر: مجمع البيان 7/71، والبحر المحيط 6/ 346.
(8) ينظر: البحر المحيط 6/ 346.

وجل: ((ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً))[1]، وقوله: ((فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً))[2]، فانه افرد هذا، لأن مخرجهما مخرج التمييز كما تقول: زيد احسن الناس ثوباً، وافره الناس مركباً))[3] وايد ابن يعيش المبرد فيما ذهب اليه[4]، ولكن التمييز ياتي جمعاً ايضاً، وهو ما اجازه المبرد نفسه[5] ومنه قوله تعالى: ((قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً))[6] وما يكون جائزاً لايكون التاويل الذي اعتمد عليه حكماً قاطعاً بل يكون هو الاخر من باب الظن.

ورأينا ابا حيان يعترض على الزمخشري في عد الاخير لفظة ((أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ))[7]، بانه على مثال لفظة(طفل) في الآيتين المتقدمتين، اذ يقول الزمخشري: (وضع الواحد موضع الجمع؛ لانه يفيد الجنس، ويبين ما بعده ان المراد به الجمع، ونحوه (نخرجكم طفلا)...))[8]؛ وهو مما لم يكن كذلك في رأي أبي حيان، وحجته في ذلك كون (الطفل) معرفاً بلام الجنس، و(طفلاً) نكرة[9]، لقد راعى ابو حيان فيما سبق اللفظ؛ لذلك ميز بين الذي يحتوي على (أل) وبين الذي لايحتوي عليها، في حين لم يلتفت الزمخشري الى ذلك وكان هاجسه المعنى فاصاب؛ لان المعنى واحد على ما اعتقد.

ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: ((فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقاً لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ))[10]؛ اذ كان الاقيس نحوياً ان يقول (بذنوبهم) أي بكفرهم وعدم التوحيد وبتكذيبهم الرسل، فهم متشابهون بهذا الذنب ومتوحدون، لذلك تكون نتيجة

---

(1) غافر / 67.
(2) النساء / 4.
(3) المقتضب 2/ 173 – 174.
(4) ينظر: شرح المفصل 6/ 23.
(5) ينظر: المقتضب 3/ 34.
(6) الكهف / 103.
(7) النور / 31.
(8) الكشاف 3/ 232.
(9) ينظر: البحر المحيط 6 / 449.
(10) الملك / 11.

أعمالهم ان يدخلوا (السعير)، ومما يؤيد ذلك قول الطبرسي: ((والذنب مصدر لا يثنى ولا يجمع ومتى جمع فلاختلاف جنسه))[1]. وهذا المعنى ايضا واقع في قوله تعالى: ((فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي))[2] وقوله تعالى: ((وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً))[3] وقوله تعالى: ((وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَساً شَدِيداً وَشُهُباً))[4]، وأظن انّ الاستعمالات السابقة وغيرها كثير، كان المفرد فيها قد اخذ موضع الجمع، لغرض دلالي، مفاده، متى اشترك جمع من المخلوقات بصفات معينة، وهذه الصفات وصلت بينهم حد التشابه، نرى السياق القراني يلجأ الى استعمال المفرد فيها، للدلالة على التوحد والمشاركة الكلية سواء كانت هذه الصفات او المميزات سلبية او ايجابية، كما لو أردنا التعبيرعن قوم يقرؤون القران، نقول:الناس يقرؤون الكتاب، بمعنى كتاب الله، وهو كتاب واحد مع ان النسخ متعددة، فأذا كان المقروء مختلفا او متعددا، قلنا:الناس يقرؤون الكتب، فلفظة (الكتب) تشير الى التعدد والاختلاف.

2. مجيء الجمع بدل المفرد:

يتغير المعنى في هذا الموضع عما سبق من الحديث في مجيء المفرد بدل الجمع، اذ يعبر اللفظ الموضوع للمفرد في اصل الوضع عن المعنى الدلالي المشتمل عليه، كما في قوله تعالى: ((هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ))[5]، فاسم الاشارة (هذا) موضوع للمفرد لكنّ السياق القراني جعله معبرا عن معنى الجمع، اذ عبر بلفظ (هذا) مشيرا الى القران الكريم، باعتبار ما فيه من سور وآيات قرآنية، وما فيه من وعيد، وزجر، وقصص، وعبر، ومنهج رباني يستقيم فيه سلوك الانسان...الخ، ويسند ذلك القراءة القرآنية (هذه بصائر)، أي هذه الآيات[6].

(1) مجمع البيان 10/ 324.
(2) الشعراء / 77.
(3) الفرقان / 74.
(4) الجن / 8.
(5) الجاثية / 20.
(6) ينظر: اعراب القران / النحاس 4/ 145، والكشاف 4/ 289، ومجمع البيان 9/ 76.

لكن هذا السياق قد يراد منه التوحد في الحكم، ومنه قوله تعالى: ((قُرَّةَ أَعْيُنٍ))[1]؛ اذ ذهب الفرّاء الى انه استعمال جائز، ولو قرئت (قرّات اعين) لانهم كثير كان صوابا والوجه عنده التقليل؛ لانه فعل والفعل لايكاد يجمع[2]، ويبدو قول النحاس في شطره الثاني اقرب الى ما ذهبنا اليه عندما يقول: ((لم يجمع لانه مصدر، ولو جمع يراد به اختلاف الاجناس لجاز))[3]، هذا القول فيه نظرة متشابهة للأحفاد وانهم كلهم على قدر متساوٍ من الحب؛ لذلك جاء التوحيد في لفظة (قرة).

3. مجيء الجمع بدل المثنى:

أعطى النحويون هذه الظاهرة تاويلات متعددة تقوم على الاساس الشكلي لا المعنوي[4]، ثم وجدت تلك التأويلات عند غيرهم، كان ذلك من خلال الحديث في قوله تعالى: ((إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا))[5] فعللوا وضع الجمع موضع المثنى بما ياتي[6]:

ان التثنية جمع في المعنى فوضع الجمع موضع المثنى.

ان اكثر ما في الانسان اثنان اثنان نحو اليدين والرجلين والعينين واذا جمع اثنان الى اثنين صار جمعاً، فقال: ايديهما واعينهما، ثم حمل ما كان في الانسان واحدا على ذلك لئلا يختلف حكم لفظ اعضاء الانسان.

(1) الفرقان / 74.

(2) ينظر: معاني الفراء 2/ 274.

(3) اعراب القران / النحاس 3/ 169.

(4) ينظر: الكتاب 2/ 48، 3/ 321 – 323، وشرح الرضي 4 / 325.

(5) التحريم / 4.

(6) ينظر: معاني الاخفش / 295، وتأويل مشكل القران / 283، ومشكل اعراب القران / 742، ومجمع البيان 10/ 312 – 313، والبحر المحيط 8 / 290 – 291.

ان المضاف اليه مثنى، فكرهوا ان يجمعوا بين تثنيتين، فصرفوا الاول منهما الى لفظ الجمع؛ لان لفظ الجمع اخف؛ لانه اشبه بالواحد، فانه يعرب باعراب الواحد، ويستأنف كما يستأنف الواحد، وليست التثنية كذلك.

يلاحظ على ما سبق التعميم في القاعدة، دون النظر الى السياق ومعناه الخاص، والظروف التي تحيط بالنص، ناهيك عن الاحتمالية التي تحملها الفقرة الثانية، وما كان محتملاً لايكون قاعدةً، ثم الوهم الذي تحمله الفقرة الثالثة من عدم امكانية ان يكون المضاف اليه مثنى والمضاف كذلك مع ان سيبويه اشار الى وقوع ذلك صراحة في الشعر العربي[1]، ثم اذا كانت التثنية جمعا فان الجمع تثنية كذلك، واذا كان كذلك فلماذا التعدد في المصطلح اذن؟، وهم يقولون في تحديد الجمع: انه ما زاد على اثنين او اثنتين بزيادة واو ونون اوياء ونون او الف وتاء في جمع المؤنث السالم، بينما تحديد المثنى غير هذا.

وعند العودة الى الآية الكريمة؛ لاستحضار معناها ومدى تأثيره على عدم المطابقة العددية فيها، يلاحظ انها جاءت مهددة، وزاجرة، ثم بينت العاقبة فيما لم تكن التوبة متحققة من لدن المخاطبتين، هذا الجو المشحون يوحي بتأكيد الخبر، والذي عزز ذلك قيام النص على اسلوب الشرط الذي يعتمد على الترابط بين الشرط والجزاء، وزاد التأكيد تأكيداً وجود (قد) في الجواب، كل ذلك جعل حتمية وجود (الجمع) في السياق؛ لان الجمع اختصار للعطف، والعطف تكرار، والتكرار يفيد التوكيد. وارجو الا اجانب الصواب عندما اقول؛ ان المعنى هنا هو الذي شكل النص، او بمعنى ادق ان المعنى طلب النص، والنص عبر عن المعنى افضل تعبير.

ولكي يعبر عن التعدد في وجهات النظر بين طرفين يمثل احدهما المسلمون، ويمثل الاخر الكافرون، مع ما في الكافرين من فرق متعددة، متباينة المشارب، والاهداف، جاء السِياق بـ (اختصموا) في حالة الجمع بعد (خصمان) في قوله تعالى:

---

(1) ينظر: الكتاب 3 / 622 – 623.

((هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِم))[1]، مع انهم عدوا لفظة (خصمين) دالة على معنى جمعين وليس برجلين، ولو قيل اختصما لجاز ذلك[2]او ((لانهما كانا حيين. والخصم يكون واحداً وجماعة))[3]، وذهب الى المعنى نفسه (الطبرسي) الا انه يرى ان الفرق الخمسة الكافرة خصم، والمؤمنين خصم[4]، وايد هذا المعنى الزمخشري اذ قال: ((وقوله (هذان) للفظ و(اختصموا) للمعنى كقوله ((وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا))[5]، ولو قيل: هؤلاء خصمان. او اختصما: جاز، يراد المؤمنون والكافرون، قال ابن عباس: رجع الى اهل الاديان الستة))[6] ولعل الذي سوغ مجيء الجمع بدل المثنى ان لفظ الجمع هنا اكد، من لفظ المثنى؛ لان في الجمع تكراراً اكثر من المثنى هذا من جهة، ومن جهة اخرى فيه مراعاة لجانب التعدد في المذاهب والاهواء في طرف الكافرين؛ لانهم ليسوا على مذهب او طريق واحد؛ اذ لو قال – والله اعلم – (هذان خصمان اختصما) لكانت كفة المتخاصمين متساوية، وهذا ما لم يكن اطلاقاً؛ لان الكافرين لم يكونوا أبداً في مساوات للمؤمنين، من حيث الاعتقاد، والعمل، والمال.

مجيء المثنى بدل الجمع:

ينظر السياق القراني في النصوص التي يأتي فيها المثنى بدلاً من الجمع الى الاصل التكويني للاشياء، فالسماوات والارض كانتا اساساً لافضاء بينهما، أي ان السماء كانت لاصقة بالارض، او كانت السماوات متلاصقات، وكذلك الارضون[7]، قال تعالى: ((أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً...))[8]؛ اذ القياس هو (كن) لذلك فطن الزمخشري الى هذا المنى عندما قال:

---

(1) الحج / 19.
(2) ينظر: معاني الفراء 2 / 220.
(3) معاني الاخفش / 254.
(4) ينظر: مجمع البيان 7/ 78.
(5) محمد / 16.
(6) الكشاف 3 / 149 – 150.
(7) ينظر: اعراب القران / النحاس 3/ 69.
(8) الانبياء / 30.

((و انما قيل: كانتا دون كنّ لانّ المراد جماعة السموات وجماعة الارض....))[1]، وايد هذا المعنى الطبرسي[2]، وابو حيان[3]، وما قيل في الاية السابقة يقال ايضا في قوله تعالى: (قال رب السموات والارض وما بينهما)[4] فالسبب الذي كان وراء استعمال (كانتا) بدلا عن (كنّ) هو ذاته الذي يفسر استعمال (بينهما) بدلا عن (بينهم). والله اعلم.

(1) الكشاف 3/ 113.
(2) ينظر: مجمع البيان 7 / 45.
(3) ينظر: البحر المحيط 6 / 308.
(4) الشعراء / 24.

الفصل الثالث

دلالات الفصل
بين المتتابعين
في السياق القرآني

دلالات الفصل بين المتتابعين في السياق القرآني

مُقدِّمة:

إنَّ للقرآن الكريم أثراً عظيماً في توسيع القواعد النحوية وامتدادها إذْ أصبحت بفضله – تستوعب الكلام بكل جوانبه وأساليبه. فلغتنا العربيَّة غنيةٌ في تراكيبها ثريَّةٌ في دلالاتها ولاسيّما عندما يكون محور الدراسة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم.

وقضية العلاقة بين الجانبين النحوي والدلالي من الموضوعات الدقيقة التي شغلت النحويين والمفسّرين والدارسين لعلوم القرآن وإعجازه. وهذا يتضح من خلال العلاقة بين الإعراب والمعنى الدلالي.

لذا جسدنا هذه العلاقة من خلال موضوع ((دلالات الفصل بين المتتابعين في السياق القرآني))، ونقصد هنا بالمتتابعين التوابع حصراً؛ لأن التوابع من الموضوعات النحوية ذات الأهمية الكبيرة في توضيح المعنى وتوكيده وبيان المراد منه.

ولابدَّ لنا أن ننوه إلى الدراسات الجزئية التي تناولت الفصل بين أحد التوابع، كدراسة الدكتور فاخر هاشم الياسري في كتابه ((النَّعت في التركيب القرآني))، وسعد محمد أحمد محمد الزبيدي في رسالته: ((البدل في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية)).

أما الهدف أو الغرض من دراسة هذا الموضوع هو بيان الغايات الدلالية من الفصل، فقد يحدث الفصل للاهتمام أو للاختصاص أو للتعظيم أو للتأكيد أو للاستبعاد أو للتنبيه وغيرها.

أما الفواصل بين المتتابعات فقد تنوعت بين المبتدأ والخبر والمفعول والجملة الأسمية، والجملة المعترضة إلخ، وقد يكون الفاصل طويلاً أو قصيراً وكل ذلك لدلالات سوف نشير إليها لاحقاً.

تمهيد: في المصطلح ورأي النحويين فيه:

تميّزت لغة القرآن الكريم بتفرّدها عن سائر اللغات بسمات خاصة، ومن هذه السمات الفصل بين الجمل المتلازمة. وهذا يكون لدلالات بيانية متعلّقة بالنظم القرآني.

فالفصل: ((هو ترك العطف بين جملتين))[1]. وقيل هو: ((عبارة عن ترك الواو العاطفة بين الجملتين، وربما أطلق الفصلُ على توسّط الواو بين الجملتين، والأمر في ذلك قريب بعد الوقوف على حقيقة المعاني، لكن ما قلناه أصدقُ في اللقب من جهة أنَّ الجملة الثانية منفصلة عمّا قبلها، فلا تحتاج إلى واصلٍ هو الواو، فلأجل هذا كان ما ورد من غير واوٍ بين الجملتين أحقَّ بلقب الفصل))[2]. وقيل هو القطع[3].

وتكمن أهمية البحث النحوي الدلالي في القرآن الكريم في الكشف عن بعض الأسس والقواعد النحوية التي قد لا يجدها القارئ في كتب النحو؛ لذلك يلجأ إلى الكشف عن تلك القواعد في كتاب الله عز وجل، مستفيداً من كُتب التفسير والإعجاز.

لذا يرى بعض الباحثين أن العنصر النحوي يمد العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة فهو الذي يساعد على تحديد المعنى وتميزه، والعنصر الدلالي

---

(1) البلاغة العربيّة مقدمات وتطبيقات: د. بن عيسى باطاهر: 149، نقلاً عن علوم البلاغة: للمراغي: 193.

(2) كتاب الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: للعلويّ: 541.

(3) يُنظر: الإيجاز لأسرار كتاب الطّراز في علوم حقائق الإعجاز: للعلويّ: 239.

هو العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعده على تحديده وتميزه، وهذا يعني أنَّ بين الجانبين أخذاً وعطاء وتبادلاً تأثيرياً مستمراً[1].

والتوابع من الموضوعات النحوية ذات الأهمية الكبيرة في توضيح المعنى وتوكيده وبيان المراد منه، وفيها من اللطائف ما فيها، لذا يقول السيِّد البطليوسي (ت521هـ) إنَّ: ((البدل والنعت والتوكيد وعطف البيان تشترك كلها في أن الغرض فيها البيان والزيادة في الإيضاح وفي أنَّها جارية على الأسماء التي قبلها في إعرابها))[2].

والحقيقة أنَّ موضوع دلالات الفصل بين المتتابعين في السياق القرآني من الموضوعات التي أثارت اهتمامنا، وبعد أن استقرينا كُتب النحو وجدنا بعض الإشارات اللطيفة. فمن ذلك ما أشار إليه سيبويه (ت180هـ) في ((باب لا يكون الوصف فيه إلاّ منوَّناً))[3] مبيناً جواز الفصل بين الموصوف وصفته، إذ قال: ((وذلك قولك: لا رجلَ اليومَ ظريفاً ولا رجلَ فيها عاقلاً، إذا جعلتَ فيها خبراً أو لَغْواً، ولا رجلَ فيك راغباً، من قِبَل أنه لا يجوز ذلك ان تجعل الأسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما))[4]. فوجوب التنوين حصل لأنه قد فصل بين الموصوف وصفته.

وأشار ابن جني (ت392هـ) في باب شجاعة العربيَّة إلى جواز الفصل في الشعر بين الموصوف وصفته، فمن ذلك قول الشاعر:

أمرَّت منِ الكتَّان خيطاً وأرسلتْ

رسولاً إلى أخرى جرياً يُعنها[5]

---

(1) يُنظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف: 113.

(2) كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: 106.

(3) الكتاب: 289/2.

(4) م.ن: 289/2–290.

(5) لم يُنسب لأحد، يُنظر: الخصائص: 169/2، وشرح جمل الزجاجي: 171/1.

فقد فصلت بالمجرور (إلى أخرى) بين الموصوف (رسولاً) وصفته وهو (جرياً)، والتقدير: ((وأرسلت إلى أخرى رسولاً جريّاً))[1].

ومن النحاة الذين ذهبوا إلى جواز الفصل بين المنعوت ونعته، أبو حيان (ت745هـ)، إذ قال: ((ويجوزُ الفصلُ بين المنعوت ونعته بما يتمحض مباينته))[2]. لكنه يستثني قوله: ((فإنْ تمحَّضتْ مباينته فلا يَجُوزُ ولذلك منع النحاة: مَرَرْتُ برجُلٍ على فرسٍ عاقلٍ ابْلقٍ، على أنْ يكون (عاقل) صفة رَجُل، وأبْلَق صفة فرس، لأنَّ (عاقلاً) مباينٌ لفرس، وصفته))[3].

ومنع أبن عصفور الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي، إذ قال: ((واعلمْ انه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، ونعني بالأجنبي ما ليس بصفة، إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض، وجملة الاعتراض هي التي يكون فيها تأكيد الكلام، وتبين لمعنى من معانيه، فمن ذلك قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ }[الواقعة:76] ففصل بين القسم وصفته وهو (عظيم) بقوله: (لو تعلمون)، لأنَّ تقدير الكلام لو تعلمون ذلك لتبينتم انه عظيم، وتأكيد لمعنى قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ } [الواقعة:76].))[4]

إلاّ أن أبن عصفور جوّز ذلك في ضرورة الشعر، فقد فصل بالمجرور بين المنعوت ونعته[5].

ومن المواضع التي أشار النحاة فيها إلى جواز الفصل بين المتتابعات قوله تعالى: {حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ }[ق:44]، إذ فصل بين التابع والمتبوع بمعمول الوصف.

---

(1) الخصائص: 169/2.

(2) ارتشاف الضرب: 1935/4، وينظر: شفاء العليل: لأبي عبد الله محمد بن عيسى: 733/2.

(3) م.ن: 1935/4، وينظر: م.ن: 733/2.

(4) شرح جمل الزجاجي: 171/1.

(5) يُنظر: م.ن: 172/1.

وقد يفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسّرة[1]، فمن ذلك قوله تعالى: {إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ...}[النساء:176]، قال أبو حيان: ((وفيه دليل على جواز الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسّرة في باب الاشتغال، فعلى هذا القول زيداً ضربته العاقل. وكلما جاز الفصل بالخبر جاز بالمفسّر))[2].

ومن المواضع التي أجازوا فيها الفصل بمعمول عامل الموصوف، قوله تعالى: { سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ }[المؤمنون 91 – 92]، والمبتدأ الذي خبره متعلّق بالموصوف، كقوله تعالى: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ} [ابراهيم:10]، والخبر نحو ((زيدٌ قائمٌ العاقلُ))، والقسم نحو: ((الولد والله البارُّ محبوب))، وجواب القسم: {قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ}[3][سبأ:3]... الخ.

ومن النحاة المتأخرين الذين فصّلوا القول في موضوع الفصل (عباس حسن) فقد أشار في كتابه (النحو الوافي) إلى جواز ذلك[4].

وكذلك أشار النحاة في كتبهم إلى جواز الفصل بين البدل والمبدل منه، لكنهم لم يفصّلوا القول في ذلك، وإنما اكتفوا بذكر الأمثلة التي تناقلوها فيما بينهم. وأشاروا أيضاً إلى جواز الفصل بين التوكيد والمؤكّد. إما فيما يتعلّق بعطف البيان فلم أجد فاصلاً بين عطف البيان والمعطوف عليه.

وهذا يعني أن النحويين تداولوا هذه الإشارات في كتبهم من دون ذكر الأدلة المسوغة لذلك.

---

(1) يُنظر: شرح التسهيل: لابن مالك: 151/3، والمساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل: 382/2-383، وارتشاف الضرب: 1935/4، وهمع الهوامع: 143/3، وحاشية الصبّان: 84/3، والنحو الوافي: لعباس حسن: 309/3، 310.

(2) البحر المحيط: 572/3.

(3) يُنظر: شرح التسهيل: 151/3، والمساعد: 382/2-383، وارتشاف الضرب: 1935/4، وهمع الهوامع: 143/3، وحاشية الصبّان: 84/3، والنحو الوافي: 310/3.

(4) النحو الوافي: 310/3.

وبعد أن استقرينا دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ أو 474هـ) لمحنا أنه جوز عطف الجمل بعضها على بعض دون أن يصرِّح بلفظ الفصل من خلال قوله: ((هذا فنٌّ من القول خاصٌّ دقيق. اعلم أن ممَّا يَقِلُّ نظرُ الناس فيه من أمر (العطف) أنه قد يُؤْتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تُعطف على جُمْلةٍ بينها وبين هذه التي تعطف جُملةٌ أو جملتان))[1].

ومثل لذلك بقول المتنبي:

تَوَلَّوا بَغْتَةً فكأَنَّ بَيْناً	تَهَيَّبني، فَفاجأَني أغْتِيالا
فكانَ مَسِيرُ عيسِهِمُ ذَمِيلاً	وسَيْرُ الدَّمعِ إثرهُم أنْهِمالا[2]

فقوله: ((فكانَ مسيرُ عيسهمُ)) معطوف على ((تولّوا بَغْتَةً))، دون ما يليه من قوله: (ففاجأني)؛ لأنَّه إذا عطف على (ففاجأني) فسد المعنى، من حيثُ انه يدخل في معنى (كأنَّ)، وذلك يؤدي إلى ان لا يكون ((مسير عيسهمُ)) حقيقة، ويكون مُتَوهَّماً، كما كان تهيُّبُ البين كذلك[3].

نلحظ من كلام الجرجاني أنَّهُ جوّز الفصل بين الجمل المتعاطفة بفاصل طويل، وهذا ما سنجده في حديثنا عن دلالات الفصل بين المتتابعين في السياق القرآني.

ومن خلال ما سبق يتضح أن نحاة العربيَّة نظروا إلى هذه القضية من جانب واحد وهو جانب الإعراب وأهملوا جانب المعنى. ويؤيد ذلك ما تفطَّن إليه أحد الباحثين المحدثين عندما أشار إلى بعض دلالات هذا الفصل بين المتناغمين إلاَّ أنَّه لم يكن شاملاً لكل الدلالات[4] قال: ((والذي يُرتأى: أنَّ قضية الفصل بين النعت

(1) دلائل الإعجاز: 244.

(2) ديوانه: 240/2، وينظر: دلائل الإعجاز: 244، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: للزملكاني: 289.

(3) ينظر: دلائل الإعجاز: 244، والبُرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: 289.

(4) ينظر: النعت في التركيب القرآني: د. فاخر الياسري: 203/2-218.

والمنعوت يلزم من قبل كل شيء أن لا يُنْظر إليها نظرة شكلية وإنما يُنْظر إليها نظرةً أخرى تأخذ قيمة دلالية – إن جاز التعبير – إذن فاعتراض هذه الصيغة أو تلك الصيغة بين النعت ومنعوته أو غيره والفصل بينهما إنما هو لهدف محدّد نبه عليه بعض حذّاق النحاة، كابن هشام بقوله: إنما هو ((إفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسيناً))[1].

وهذا يعني أنَّ الفصل بين المتتابعات له مقاصد دلالية يمكن أن يُستدلّ عليها من خلال السياق القرآني.

دلالات الفصل بين المتتابعين في السياق القرآني:

للسياق القرآني أثر كبير في توجيه دلالة الفصل الواردة فيه، وسيظهر ذلك من خلال تحديد أنواع الدلالات التي بينت ذلك.

وقبل أن نبحر في هذه الدلالات لابدَّ لنا أن نبيّن المعنى أو الهدف من وراء هذا الفصل بين المتتابعين في السياق القرآني، نقول أن ذلك يتخذ مسارين:

الأول: معنى قريب يستشف من خلال النص الذي حصل فيه الفصل مباشرة كما هو حاصل في الآيات اللاحقة.

والثاني: معنى بعيد يشمل بعض الآيات كما هو الحال في قوله تعالى: {وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}[الانعام:110]، يقول الزمخشري: {وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ... وَنَذَرُهُمْ }، عطف على { يُؤْمِنُونَ }[الأنعام:109] داخل في حكم وما يشعركم بمعنى: وما يشعركم

---

(1) النعت في التركيب القرآني: 205/2، وينظر: مغني اللبيب: 49/2.

أنهم لا يؤمنون، وما يشعركم انا نقلّب أفئدتهم وأبصارهم...))[1]. نلحظ أثر السياق في تحديد المعنى النحوي لما يحتمل وجهين أو أكثر من المعاني النحوية.

ومن دلالات الفصل بين المتتابعين في السياق القرآني ما يأتي:

التعظيم والتفخيم:

من الآيات التي ورد فيها الفصل بين المتعاطفين بالجملة الاعتراضية، قوله تعالى: {فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ }[2][آل عمران36].

فجملة: {وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ } : معطوفة على جملة: {إِنِّي وَضَعْتُهَا} : والفاصل بينهما قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى }[آل عمران36]. إن التصريح بالجملة المعترضة بين المتعاطفين، إنما جيء به لقصد التعظيم والتفخيم، فالمراد بالخبر في قوله تعالى:(والله أعلم بما وضعت) لازم الفائدة، وليس المراد الرد عليها في إخبارها بما هو سبحانه اعلم به كما يتراءى من السياق بل الجملة اعتراضية سيقت لتعظيم المولود الذي وضعته وتفخيم شأنه والتجهيل بقدره – فالمعنى الله أعلم بالشيء الذي وضعته وما علق به من عظائم الأمور ودقائق الأسرار، وواضح الآيات[3].

قال الزمخشري: ((فإن قلت: علام عطف قوله: (وإني سميتها مريم)؟ قلت: هو عطف على أني وضعتها انثى، بينهما جملتان معترضتان، كقوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} [الواقعة:76]))[4].

---

(1) الكشاف: 55/2.

(2) قرأ الجمهور :(وضعَتْ) بسكون التاء، وقرأ أابن عامر وأبو بكر وعاصم ويعقوب بأسكان العين وضم التاء للمتكلم (وضعْتُ) . يُنظر :اتحاف فضلاء البشر : للدمياطي:86/3، والمحرر الوجيز :424/1.

(3) يُنظر :صفوة التفاسير :199/1، والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:محمود صافي:163/3.

(4) الكشاف: 350/1، وينظر: روح المعاني: 181/3، والدُّرّ المصون: 137/3.

واعترض أبو حيان على قول الزمخشري قائلاً: ((ولا يتعين ما ذكر من انهما جملتان معترضتان؛ لأنه يحتمل أن يكون (وليس الذكر كالأنثى) في هذه القراءة من كلامها، ويكون المعترض جملة واحدة، كما كان من كلامها في قراءة من قرأ: وضعت، بضم التاء، بل ينبغي أن يكون هذا المتعين لثبوت كونه من كلامها في هذه القراءة؛ ولأن في اعتراض جملتين خلافاً، مذهب أبو علي: أنه لا يعترض جملتان.))[1] .

أمَّا بالنسبة لتشبيه هاتين الجملتين بقوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ }[الواقعة:76]، فقال ((وأيضاً تشبيهه هاتين الجملتين اللتين اعترض بهما بين المعطوف والمعطوف عليه على زعمه بقوله: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ}[الواقعة:76]، ليس تشبيهاً مطابقاً للآية؛ لأنه لم يعترض جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعترض بين القسم الذي هو: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ}[الواقعة:75] وجوابه الذي هو: (وإنه لقرآن كريم) بجملة واحدة وهي قوله: (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) لكنه جاء في جملة الاعتراض بين أجزائه، وبعض اعتراض بجملة وهي قوله: (لو تعلمون) اعتراض به بين المنعوت الذي هو: لقسم وبين نعته الذي هو عظيم، فهذا اعتراض في اعتراض فليس فصلاً بجملتي اعتراض لقوله: {وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى}[آل عمران36][2].

وما ذهب إليه أبو حيان رده السَّمين الحلبي(ت756هـ) مؤكداً وقوع الفصل بجملتين، يقول: ((والمُشَاحَّةُ بمثل هذه الأشياء ليست طائلةً وقولُه: ((ليس فصلاً بجملتي اعتراض)) ممنوعٌ، بل هو فصلٌ بجملتي اعتراض وكونُه جاء اعتراض في اعتراضٌ لا يَضُرُّ ذلك ولا يَقْدَحُ في قوله: ((فَصَلَ بجملتين))[3].

---

(1) البحر المحيط: 701/2.

(2) م.ن: 701/2-702، وينظر: الدُّر المصون: 137/3.

(3) الدُّر المصون: 138/3.

التأكيد:

ومن المواضع التي جوّز النحاة فيها الفصل بـ(لا) النافية بين المعطوفين لتأكيد النفي، قوله تعالى: {وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ...}[البقرة:120]: وعليه فالسياق القرآني فصل بين المتعاطفين بـ(لا) النافية لتأكيد النفي، لما مرَّ من ان تصلُّب اليهود في أمثال هذه العظائم أشدُّ من النصارى والإشعار بأن رضا كلٌّ منهما مباينٌ لرضا الأخرى بمعنى لن ترضى عنك اليهودُ ولو خلّيتهم وشأنهم حتى تتبعَ ملّتهم ولا النصارى ولو تركتهم ودينهم حتى تتبع مِلّتهم فأُوجِزَ النظمُ ثقةً بظهور المراد[1].

وما جاء في السياق القرآني لبيان هذا المعنى أيضاً، قوله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ }[النور:56]، فقوله تعالى: (واقيموا الصلاة) معطوفة على قوله: {وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ }[النور:56] والفاصل طويل وليس بأجنبي.

قال الزمخشري: (((واقيموا الصلاة) معطوفة على{أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ }[النساء59، النور: 54، محمد: 33]، وليس ببعيد ان يقع بين المعطوف والمعطوف عليه فاصل وإن طال. لأنَّ حق المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه. وكرّرت طاعة الرسول تأكيداً لوجوبها.))[2].

---

(1) ينظر: تفسير أبي السعود: 1/189-190.

(2) الكشاف: 3/245، ويُنظر: البحر المحيط:6/571، وروح المعاني: 18/541.

ويرى السَّمين الحلبي أن في قوله تعالى: (واقيموا الصلاة) وجهين:

الأول: انه معطوف على: {أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ }[1] [النور:54]. وذكر ما ذهب إليه الزمخشري[2]، ثم قال معقباً عليه بقوله: ((قلت: وقولُه: (لأنَّ حقَّ المعطوف) إلى آخره لا يظهرُ علةً للحكم الذي ادَّعاه.))[3]

والوجه الثاني: أن قوله (واقيموا) من باب الإلتفات من الغيبة إلى الخطاب. وحسَّنه الخطابُ في قولهِ قبل ذلك (منكم)[4].

بينما يعلل الآلوسي مبيناً الغرض من الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله: ((لأن حق المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه الفاصل يؤكد المغايرة ويرشحها؛ لأن المجاورة مظنة الاتحاد والاتصال فيكون تكرير الأمر بإطاعة الرسول عليه الصلاة والسلام للتأكيد، وأكد دون الأمر بطاعة الله تعالى لما ان في النفوس لاسيّما نفوس العرب من الانقياد للبشر ما ليس فيها من صعوبة الانقياد لله تعالى ولتعلّيق الرحمة بها أو بالمندرجة هي فيه وهي الجمل الواقعة في حيز القول بقوله تعالى: {لعلَّكُمْ تُرحمُون} عما علّق الاهتداء بالإطاعة في قوله تعالى: {قُلْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا }[النور54] والانصاف ان هذا العطف بعيد بل قال بعضهم: إنه ممّا لا يليق بجزالة النظم الكريم))[5].

في حين يرى أبن عاشور أن قوله تعالى: [النور:56] معطوف على جملة: {يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً }[النور55]، ويعلل ذلك بقوله: ((لما فيها من معنى الأمر بترك الشرك، فكأنه قيل اعبدوني ولا تشركوا وأقيموا الصلاة؛ لأن الخبر إذا كان يتضمن معنى الأمر كان في قوة فعل الأمر حتى أنه قد يجزم جوابه كما في

(1) ينظر: الدُّرُّ المصون: 435/8.
(2) يُنظر: الكشاف: 245/3.
(3) الدُّرُّ المصون: 435/8.
(4) ينظر: م.ن: 435/8.
(5) روح المعاني: 541/18.

قولــه تعــالى: {تُؤْمِنُــونَ بِاللَّــهِ وَرَسُــولِهِ} إلى قولــه تعــالى: {يَغْفِــرْ لَكُــمْ ذُنُوبَكُمْ}[الصف11 – 12] بجزم (يغفر) لأن قوله (تؤمنون) في قوة أن يقول: آمنوا بالله))[1].

مما سبق يتضح اختلاف المفسّرين في العطف السابق، رأينا الزمخشري والسّمين الحلبي قد عطفاها على [النور:54]، في حين عطفها أبن عاشور على [النور:55] على وفق العناية أو المعنى المراد.

الإنكار:

جاء هذا المعنى في السياق القرآني في قوله تعالى: {قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ}[إبراهيم10]، فقد فصل بين الموصوف (الله) وصفته (فاطر) بالمبتدأ (شكٌ) الذي يشتمل خبره على الموصوف. ووجه الفصل في الكلام هنا هو الشك والإنكار.

قال أبو حيان مصرحاً بذلك الفصل: ((ودخلت همزة الأستفهام الذي معناه الإنكار على الظرف الذي هو خبر عن المبتدأ، لأنَّ الكلام ليس في الشك إنما هو في المشكوك فيه وأنه لا يحتمل الشك لظهور الأدلة وشهادتها عليه... وفاطر صفة لله، ولا يضر الفصل بين الموصوف وصفته بمثل هذا المبتدأ فيجوز ان تقول في الدار زيد الحسنة وإن كان أصل التركيب في الدار الحسنة زيد))[2].

وما ذهب إليه أبو حيان ذكره الزمخشري[3] إلاّ أنه لم يذكر الفصل. أمّا أبن عاشور فيرى أن في الآية: ((استفهام إنكار. ومورد الإنكار وهو وقوع الشك في

---

(1) التحرير والتنوير: 231/18.

(2) البحر المحيط: 524/5.

(3) يُنظر: الكشاف: 521/2.

وجود الله، فقدَّم متعلّق الشك للاهتمام به ولو قال: أشك في الله، لم يكن هذا الوقع))[1].

ويرى ابن عاشور أن التقديم الذي حدث في الآية الكريمة إنما وقع للاهتمام، والفائدة من التقديم إنكار وقوع الشك في أهم الصفات الإلهية وهي صفة التفرد بالإلهية أي صفة الوحدانية[2].

وجوّز أبو السعود (ت982هـ)، الفصل بين الموصوف وصفته بالأجنبي أي بالمبتدأ، لكن الهمزة عنده دخلت على الظرف للإيذان بأن مدار الإنكار ليس نفس الشك بل وقوعُه فيما لا يكادُ يتوهم فيه الشك أصلاً، وأن (فاطر) صفة للاسم الجليل أو بدلٌ منه، وشكٌ مرتفعٌ بالظرف لاعتماده على الاستفهام، وجعلُه مبتدأ على أن الظرف خبره يُفضي إلى الفصل بين الموصوف وصفته بالأجنبي، أي (المبتدأ)، والفاعل ليس بأجنبي من رافعه[3].

أمَّا الآلوسي فلا يُجوِّز هذا الفصل؛ لأنَّ (فاطر) مجرور على أنه بدل من الاسم الجليل أو صفة له. وحيث كان (شك) فاعلاً بالظرف وهو كالجزء من عامله لا يعد أجنبياً فليس هناك فصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وبهذا رجحت الفاعلية على المبتدئية؛ لأن المبتدأ ليس كذلك[4].

الاختصاص:

وممّا جاء في الذكر الحكيم ضمن هذا الضرب، قوله تعالى: (ے ے ۓ ۓ) [ق:44]، إذ فصل بين الموصوف وصفته بمعمول الوصف للدلالة على الاختصاص. وتقدير الكلام: ذلك حشرٌ يسيرٌ علينا، قال الزمخشري: ((تقديم الظرف يدل على

---

(1) التحرير والتنوير: 230/12.

(2) يُنظر: م.ن: 230/12.

(3) تفسير أبي السعود: 3/475-476.

(4) روح المعاني: 245/13.

الاختصاص، يعني: لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم إلا على القادر الذات الذي لا يشغله شأن عن شأن، كما قال تعالى: {مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ}[لقمان28]))[1].

والى هذا الوجه ذهب أبو حيان، إذ قال: ((فصل بين الموصوف وصفته بمعمول الموصوف وهو علينا، أي يسير علينا، وحسن ذلك كون الصفة فاصلة))[2].

ويرى ابن عاشور أن تقديم المجرور (علينا) للاختصاص، بمعنى: ((هو يسير في جانب قدرتنا لا كما زعمه نفاة الحشر))[3].

الترتيب:

ومن الآيات التي فصل فيها بين المتعاطفين بالجملة المعترضة، قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ }[المائدة6]، وفائدة الاعتراض الترتيب، قال ابن فارس في باب الاعتراض مبيّناً الفائدة منه: ((ومن سُنن العرب: أن يعترض بين الكلام وتمامه كلامٌ آخر، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً))[4].

إنَّ النحويين والمفسّرين قد اختلفوا في حقيقة الفاصل هل هو اعتراض أم جملة منشأة، فالنحويون يجيزون الفاصل الجملة المعترضة لكنهم لا يجيزون الفاصل الجملة المنشأة، لذلك وجدنا ابن عصفور (ت669هـ) لا يجيز ذلك، قال: ((وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى: {فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

---

(1) الكشاف: 384/4، ويُنظر: روح المعاني: 480/26، والنعت في التركيب القرآني: 2/209-210.

(2) البحر المحيط: 187/8.

(3) التحرير والتنوير: 14-84.

(4) قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب (وأَرْجُلَكُمْ) نصباً، وقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو في رواية أبي بكر عنه بالجر. يُنظر: السبعة لابن مجاهد: 242، والتيسير للداني: 82، والبحر المحيط: 610/3، والتفسير الكبير: للفخر الرازي: 305/11، والتحرير والتنوير: 5/51-52. وقرأ الحسن والاعمش وسليمان (وأرْجُلُكُمْ) بالرفع. ينظر :الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي: 91/6.

الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ }[المائدة6]. ففصل بين (أرجلكم) وبين المعطوف عليه وهو (وجوهكم) بالجملة وهي: (وأمسحوا برؤوسكم)، لأنه ملتبس بالكلام؛ لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء، ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على (أمسحوا)، الا ترى انها تربط ما بعدها بما قبلها. وحروف العطف كلّها مُشرّكة في العامل))[1].

وما ذهب إليه أبن عصفور استحسنه أبو حيان، إذ قال: ((فدلَّ قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج، وهذا تخريج من يرى أنّ فرض الرجلين هو الغسل))[2].

وقال أيضاً ((وفيه الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض، بل هي منشئة حكماً. وقال أبو البقاء هذا جائز بلا خلاف))[3].

ويرى أحد الباحثين المحدثين أن ما ذكره أبن عصفور فيه حذف أو تحريف على نحو ما، والذي يرجح هذا الظن أننا لا نرى في الكتب التي نقلت عن هذا الكتاب شيئاً من ذلك كارتشاف الضرب لأبي حيان، وهمع الهوامع للسيوطي، ولا يمكن تجاوز عبارة كهذه دون رد ونعي شديدين على قائلها، إن كان قد قالها حقاً[4]. ثم عرض لما قاله أبو حيان وحمل قول أبن عصفور على المحمل الذي رآه أبو حيان فيه، والذي ذكرناه سابقاً.

ومن النحاة الذين استحسنوا هذا الفصل السيوطي، إذ قال: وحسن ذلك أنَّ المجموع عمل واحد، وقصد الإعلام بترتيبه))[5].

أما المعنى المفاد من المسح في الآية المباركة، فقد ذكره القرطبي بقوله: ((إن المعنى المفاد من المسح في الرأس إنما دخل بين ما يُغسل لبيان الترتيب على أنه

(1) الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: 414.

(2) شرح جمل الزجاجي: 1/224-225.

(3) البحر المحيط: 3/610-611.

(4) م.ن: 3/610، ويُنظر: إملاء ما منَّ به الرحمن: 1/208.

(5) ينظر: النحويون والقرآن: د. خليل بنيان: 159.

مفعول قبل الرّجلين، والتقدير: ((فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وأمسحوا برؤوسكم))[1] ولما كان الراس مفعولاً قبل الرِّجلين قُدِّم عليهما في التلاوة – والله اعلم – لانهما مشتركان مع الراس لتقدّمه عليهما في صفة التطهير[2].

والى هذه الدلالة ذهب أبن عاشور، إذ قال: ((وقوله: (وأرجلكم)... بالنصب عطفاً على (وايديكم) وتكون (وأمسحوا برؤوسكم) معترضة بين المتعاطفين وكأنَّ فائدة الاعتراض الإشارة إلى ترتيب أعضاء الوضوء؛ لأنَّ الأصل في الترتيب الذكري أن يدلَّ على الترتيب الوجودي، فالأرجل يجب أن تكون مغسولة، إذ حكمة الوضوء وهي النّقاء والوضاءة والتنظّف والتأهب لمناجاة الله تعالى تقتضي أن يبالغ في غسل ما هو أشدّ تعرّضاً للوسخ؛ فإنَّ الأرجل تلاقي غبار الطلاقات وتفرز الفضلات بكثرة حركة المشي، ولذلك كان النّبي صلى الله عليه وسلم يأمر بمبالغة الغسل فيها، وقد نادى بأعلى صوته للذي لم يُحسن غسل رجليه ((ويْلٌ للأعقاب من النّار))[3].

النتيجة المفادة من الكلام في هذه المسألة أنَّ النحويين نظروا إلى هذا الفصل على الأساس الشكلي الإعرابي فقط، حينما لم يجوزوا الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست معترضة بينما رأينا المفسرين لم يهتموا بهذا الجانب قدر اهتمامهم بالمعنى السياقي المفاد من الآية الكريمة.

---

(1) همع الهوامع: 143/3.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 93/6.

(3) ينظر: م.ن: 93/6

الاستبعاد:

ومما جاء في سياق الآيات من فصل بين المتعاطفين للدلالة على الاستبعاد قوله تعالى: {وَقَالُوا إِنْ هَـٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ }(1) [الصافات15- 17].

فهنا فصل بين المتعاطفين بهمزة الاستفهام. ويرى الزمخشري أن الغرض من هذا الفصل زيادة الاستبعاد فيقول: (((أو آباؤنا) معطوف على محل (إن) واسمها. أو على الضمير في مبعوثون، والذي جوّز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام. والمعنى: أيبعث أيضاً آباؤنا على زيادة الاستبعاد، يعنون أنهم أقدم، فبعثهم أبعد وأبطل))(2).

ونظير ذلك توجيهه العطف في سورة الواقعة عند قوله تعالى: {وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ}[الواقعة47-48]. ههنا دخلت همزة الاستفهام على حرف العطف وفصلت بين المعطوف والمعطوف عليه، قال الزمخشري: ((فإن قلت: كيف حسن العطف على المضمر في (لمبعوثون) من غير تأكيد بنحن؟ قلت: حسن للفاصل الذي هو الهمزة، كما حسن في قوله تعالى: {مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا }[الأنعام148] لفصل (لا) المؤكد بالنفي))(3).

وما ذهب إليه الزمخشري ردّه ابو حيان؛ لأنَّ سيبويه لا يجوِّز عطف (آباؤنا) على محل إن واسمها، لأن قولك: إن زيداً قائم وعمرو، فيه مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف. وأما قوله او على الضمير في (مبعوثون) إلى آخره، فلا يجوز عطفه على الضمير، لأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل، لا على المفرد، لأنه إذا عطف على المفرد كان الفعل عاملاً في المفرد بوساطة حرف العطف، وهمزة

---

(1) التحرير والتنوير: 5/51-52.

(2) قرأ أبن عامر وقالون بسكون الواو على أنَّها (أوْ) العاطفة المقتضية للشك. وقرأ الباقون بفتحها على أنها همزة استفهام دخلت على واو العطف. ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: 357/2.

(3) الكشاف: 37/4، ويُنظر: الدُّرّ المصون: 297/9، وتفسير اللباب: 288/6، وصفوة التفاسير: 30/3.

الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. فقوله: (أو آباؤنا) مبتدأ خبر محذوف تقديره: (مبعوثون) ويدل على ما قبله[1]. والغرض من الاستفهام هو الإنكار والاستبعاد، لذا أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يجيبهم بنعم[2].

ويرى أبو حيان في موضع آخر أن الزمخشري وَهِمَ ثانيةً، عند تفسيره للفصل في [سورة الواقعة آية: 47 – 48] فقال: ((وكرر الزمخشري هنا وهمه... ورددنا عليه هنا وهناك إلى مذهب الجماعة في أنهم لا يقدرون بين همزة الاستفهام وحرف العطف فعلاً في نحو: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا }[محمد10]، ولا اسماً في نحو: (أو آباؤنا)، بل الواو والفاء لعطف ما بعدها على ما قبلها، والهمزة في التقدير متأخرة عن حرف العطف، لكنه لما كان الاستفهام له صدر الكلام قدمت))[3].

وما ذهب إليه أبو حيان ردَّه السَّمين الحلبي، فقال: ((قلت: أمَّا الردُّ الأولُ: فلا يَلْزِمُ، لأنه لا يُلْتزم مذهب سيبويه* . وأمَّا الثاني: فإنَّ الهمزة مؤكِّدة للأولى فهي داخلةٌ في الحقيقة على الجملة، إلاَّ أنه فَصَلَ بين الهمزتين بـ(إنَّ) واسمها وخبرها. يدلُّ على هذا ما قاله هو في سورة الواقعة [يقصد الزمخشري] فإنه قال: "دَخَلَتْ همزة الاستفهام على حرف العطف فإنْ قلت كيف حَسُنَ العطف...الخ". فلم يذكر هنا غير الوجه وتشبيه بقوله: لفصل (لا) المؤكد للنفي، لأن (لا) المؤكد للنفي المتقدم بـ(ما). إلا أن هذا مُشْكلٌ بأن الحرف إذا كرر للتوكيد لم يُعدَّ الأمر العام إلا بإعادة ما اتصل به أولاً أو بضميره))[4].

---

(1) الكشاف: 452/4.

(2) يُنظر: البحر المحيط: 472/7-473.

(3) يُنظر: م.ن: 473/7.

* ذكر محققو تفسير اللُّباب انَّ سيبويه صرح بالرأيين الجائزين وفضل احدهما على الآخر، وهذا ما مالوا إليه في تجويز الرأيين. يُنظر: تفسير اللُّباب: 289/16.

(4) م.ن: 297/8.

الاهتمام:

ومما جاء لبيان هذا المعنى قوله تعالى: { كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ }[إبراهيم 1].

فقوله: (إلى صراط العزيز الحميد) بدل من قوله: (إلى النُّور) وقد فصل بينهما بعامل المبدل منه وهو قوله (بإذن ربهم)، قال ابو حيان: ((والظاهر ان قوله: (إلى صراط) بدل من قوله: (إلى النور) ولا يضر هذا الفصل بين المبدل منه والبدل، لأن (بإذن) معمول للعامل في المبدل منه وهو (لتخرج)))[1]. وفي هذا الفصل زيادة بيان للمبدل منه اهتماماً به وتأكيداً للعامل. وإن اختيار السياق القرآني للفظة (الصراط) المستعار فيه مناسبة للدين الحق، لاستعارة الإخراج والظلمات والنور ولما يتضمنه من التمثيل، ظاهرة. واختيار وصف (العزيز الحميد) من بين الصفات العُلى لمزيد مناسبتها للمقام، لأن العزيز الذي لا يُغلب. وإنزال الكتاب برهان على أحقية ما أراده الله من الناس فهو به غالب للمخالفين مقيمٌ الحجة عليهم[2].

ويؤكد صاحب اللباب رأي أبي حيان، إذ يقول: ((ولا يضرُّ الفصل بالجار، لأنه من معمولات العامل في المبدل منه))[3].

ويرى الزمخشري أن قوله: (إلى صراط العزيز الحميد) بدل من قوله: (إلى النور) بتكرير العامل، ويجوز عنده أن يكون على وجه الاستئناف، كأنه قيل: إلى أي نور؟ فقيل: إلى صراط العزيز الحميد[4].

---

(1) الدُّرّ المصون: 9/297-298، وتفسير اللُّباب: 16/289.

(2) البحر المحيط: 5/517، وينظر: البدل في القرآن الكريم: سعد محمد احمد محمد الزبيدي: 203.

(3) التحرير والتنوير: 12/216.

(4) تفسير اللُّباب: 11/33.

التعريف والتبصير:

من الآيات التي جاءت لبيان هذا المعنى قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً...}[الأنعام74]، وقوله تعالى: {فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي...}[الأنعام76]، إذ فصل بينهما بالجملة المعترضة وهي قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ }[1] [الأنعام75].

وفي الاعتراض بهذه الجملة تنويه قاله الزمخشري: ((والمعنى: ومثل ذلك التعريف والتبصير نُعرف إبراهيم ونبصره. ملكوت السموات والأرض: يعني الربوبية والإلهيه ونوفقه لمعرفتها ونرشده بما شرحنا صدره وسدّدنا نظره وهديناه لطريق الاستدلال وليكون من الموقنين: فعلنا ذلك))[2]. وأضاف الآلوسي بعد أن ذكر المعنى السابق، قال: ((ويحتمل أن يكون تفصيلاً لما ذكر من إراءه الملكوت وبياناً لكيفية استدلاله عليه السلام ووصوله إلى رتبة الإيقان، والترتيب ذكري لتأخر التفصيل عن الإجمال في الذكر))[3].

وجوّز السَّمين الحلبي أن يكون جملة: (فلمَّا جنَّ) نَسَقاً على قوله: (وإذ قال إبراهيم) عطفاً للدليل على مدلوله، فيكون (وكذلك نُري إبراهيم) معترضاً، ويجوز أن تكون معطوفةً على الجملة من قوله: (وكذلك نُري إبراهيم)[4].

الاختلاف والتباعد:

قد يفصل السياق القرآني بين البدل والمبدل منه بآية، وفيها اختلاف وتباعد في الوقت نحو قوله تعالى: {إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَن

---

(1) يُنظر: الكشاف: 516/2، والإعراب المُفصَّل لكتاب الله المُرتل: بهجت عبد الواحد صالح: 6/6.

(2) يُنظر: الكشاف: 38/2، والبحر المحيط: 214/4، والدُّر المصون: 6/5، وتفسير اللُّباب: 239/8، وروح المعاني: 258/7.

(3) الكشاف: 38/2.

(4) روح المعاني: 258/7.

يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ...}[طه40]. فقوله: (إذ تمشي) بدل من: {إِذْ أَوْحَيْنَا}[طه38]. قال الزمخشري: ((فإن قلت: كيف يصح البدل والوقتان مختلفان متباعدان؟ قلت: كما يصح — وإن اتسع الوقت وتباعد طرفاه — أن يقول لك الرجل: لقيت فلاناً سنة كذا، فتقول: وأنا لقيته إذ ذاك. وربما لقيه هو في أولها وأنت في آخرها))[1].

وما ذهب إليه الزمخشري ردَّه أبو حيان، قال: ((وليس كما ذكر لأن السنة تقبل الاتساع فإذا وقع لقيهما فيها بخلاف هذين الطرفين فإن كل واحد منهما ضيق ليس بمتسع لتخصصيهما بما أضيفا إليه فلا يمكن أن يقع الثاني في الطرف الذي وقع فيه الأول، إذ الأول ليس متسعاً لوقوع الوحي فيه ووقوع مشي الأخت فليس وقت وقوع الوحي مشتملاً على أجزاء وقع في بعضها المشي بخلاف السنة))[2].

فالذي أراده أبو حيان أن القياس لا يصحّ على أساس أنَّ السنة فيها متسع بخلاف ما موجود في الآية من عدم الاتساع بسبب التخصيص لما أضيفا إليه.

في حين ردَّ السَّمين الحلبي مذهب أبي حيّان، إذ قال: ((قلت: وهذا تحمُّلٌ منه عليه فإنَّ زمن اللُّقيّ أيضاً ضيق لا يَسَعُ فِعْلَيْهما، وإنما ذلك مبنيّ على التساهل؛ إذ المراد أن الزمان مشتملٌ على فعليهما.))[3]

وجوّز أبو البقاء أنْ يكون (إذ تمشي) بدلاً من (إذ) الأول يعني: {إِذْ أَوْحَيْنَا}[طه38]؛ لأنَّ مشي أخته منة عليه[4].

---

(1) يُنظر: الدُّرّ المصون: 8/5.

(2) الكشاف: 62/3.

(3) البحر المحيط: 302/6.

(4) الدُّرّ المصون: 38/8.

ويعني بذلك ان قوله: ((إذ أَوْحينا) منصوبٌ بقوله: (مننَّا) فإذا جُعِلَ ((إذ تمشي)) بدلاً منه كان أيضاً مُمْتَنًّا به عليه[1].

التخيير:

ومن لطائف السياق القرآني، قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً}[المزمل:1 – 3]، فقوله (نصفه) بدل من (الليل)، و(إلا قليلاً) استثناء، وهو الفاصل بينهما وإن لم يصرح بذلك المفسرون إلا أن السياق القرآني أفصح عن ذلك.

وهذه الآية الكريمة كثُر فيها الاستدلال والاعتراض حول استثناء الأكثر والنصف، وفيها ثمانية أوجه، ذكر الزمخشري أربعة منها:

الأول: أن (نصفه) بدلٌ من (الليل)، بدل بعض من كل. وإلا قليلاً: استثناء من النصف، كأنه قال: ((قم أقل من نصف الليل))[2]. والضمير في (مِنهُ و (عليه) عائدٌ على النصف. قال: ((والمعنى: التَخييرُ بين أمرين، بين أنْ يقومَ أقلَّ من نصف الليل على البتِّ، وبين أنْ يختار أحد الأمرين وهما النُّقصانُ من النصف والزيادةُ عليه))[3].

والثاني: أنْ يكون (نصفه) بدلاً مِنْ (قليلاً)[4]، وإليه ذهب أبو البقاء[5] وابن عطية[6].

---

(1) يُنظر: إملاء ما منَّ به الرحمن: 121/2.

(2) يُنظر: الدُّرُ المصون: 38/8.

(3) الكشاف: 624/4، ويُنظر: إملاء ما منَّ به الرحمن: 271/2، والدُّرُ المصون: 512/10، وتفسير النسفيّ: 1273/4، وتفسير اللباب: 19/454–455، وروح المعاني: 160/29.

(4) الكشاف: 624/4.

(5) م.ن: 624/4، ويُنظر: تفسير النسفيّ: 1273/4.

(6) يُنظر: إملاء ما منَّ به الرحمن: 271/2.

قال الزمخشري: ((وإن شئتَ جَعَلْتَ نصفه بدلاً من قليلاً، وكان تخيير بين ثلاث: بين قيام النصف بتمامه، وبين قيام الناقص منه وبين قيام الزائد عليه؛ وإنما وصف النصف بالقلّة بالنسبة إلى الكلّ))[1].

الوجه الثالث: أنَّ (نصفه) بدلٌ من (الليل)، إلاَّ أنَّ الضمير في (منه) و (عليه) راجع على الأقلّ من النصف. فكأنه قيل: قم أقل من نصف الليل. أو قم أنقص من ذلك الأقل أو أزيد منه قليلاً، فيكون التخييرُ فيما وراء النصف بينه وبين الثُّلثِ))[2]

والوجه الرابع: أنْ يكون (نصفه) بدلاً من (قليلاً)، إلاَّ أنَّك تجعلُ القليل الثاني رُبْع الليل. قال الزمخشري: ((ويجوز إذا أبدلت نصفه منه قليلاً وفسَّرته به أنْ تجعل قليلاً الثاني بمعنى نصف النصف: وهو الربع، كأنه قيل: أو انقص منه قليلاً نصفه. وتجعل المزيد على هذا القليل، أعني الربع، نصف الربع كأنه قيل أو زد عليه قليلاً نصفه. ويجوز أن تجعل الزيادة لكونها مُطلقةً تتمَّة الثلث، فيكون تخييراً بين النصفِ والثلثِ والرُّبع))[3] .

واعترض أبو حيان على الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري، وهو اعتراض يطولُ بيانه، بأنه يلزمه تكرير في اللفظ، وأن ضمير (نصفه) إما أن يعود على المبدل منه، أو على المستثنى منه وهو الليل، لا يجوز أن يعود على المبدل منه، لأنه يكون استثناء مجهول من مجهول، والتقدير: إلا قليلاً نصف القليل، وهذا لا يصح له معنى البتة، ولا جائز أن يعود على المستثنى منه لأنه يلغو فيه الاستثناء إذ لو قيل قم الليل نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه أفاد معناه على وجه أخصر وأوضح وأبعد عن الإلباس[4].

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 387/5.

(2) الكشاف: 624/4.

(3) الكشاف: 624/4، ويُنظر: الدر المصون: 515/10، وتفسير اللباب: 455/19-456.

(4) الكشاف: 624/4، ويُنظر: الدر المصون: 515/10، وتفسير اللباب: 456/19.

وتعقب السَّمين الحلبي قول أبي حيان، قال: ((قلت الوجه فيه إشكال، لا من هذه الحيثية فإنَّ الأمر فيها سهلٌ، بل لمعنى آخر))[1].

ثم أخذ السَّمين الحلبي يناقش أبا حيان: قلت يجوز عَوْدة على كلٍ منهما، ولا يَلْزَمُ محذورٌ. أمَّا ما ذكره: من أنه استثناء مجهولٍ من مجهولٍ فممنوعٌ؛ لأنَّ الليل هو استثناء معلومٍ من معلومٍ، وكذا بعضه من النصف وما دونه وما فوقه ولا ضير في استثناء المجهول من المعلوم نحو قوله تعالى: {مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ}[النساء66]، وكان حقُّه أنْ يقول: لانه بدلُ مجهولٍ من مجهولٍ. وأمَّا ما ذكره منْ أنَّ أخصر منه وأوْضحَ كيت وكيت: أمَّا الأخَصَرُ فمُسلَّمٌ. وأمَّا أنه مُلبس فمنوعٌ. وإنما عَدَلَ عن اللفظ الذي ذكره لأنه أبلغ[2].

أمَّا الرأي الخامس فيُنسب إلى أبن عطية، إذ قال: ((وقد يحتمل عندي قوله: (إلا قليلاً)، أنْ يكون استثناء من القيام فيجعل الليل اسم جنس، قال: (إلا قليلاً) أي الليالي التي تخل بقيامها عند العذر البين. وهذا النظر يحسن مع القول مع الندب جداً))[3].

إما فيما يخص بقية الآراء، فينسب الرأي السادس للأخفش[4]، والسابع للتبريزي[5]، والثامن والأخير لمكي بن أبي طالب القيسي[6].

الاعتناء:

ومثال ذلك قوله تعالى: {شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ }[آل عمران18].

---

(1) يُنظر: البحر المحيط: 503/8.

(2) الدر المصون: 511/10.

(3) يُنظر: م.ن: 513/10-514، وتفسير اللباب: 455/19، وروح المعاني: 161/19.

(4) المحرر الوجيز: 387/5.

(5) معاني القرآن: 299، ويُنظر: الدر المصون: 515/10-516.

(6) الدر المصون: 516/10.

فقد فصل بين المتعاطفين بالمفعول لدلالة الاعتناء بذكره. وقد بيَّنَ ابو حيان انَّ قوله: (((لا إله إلاَّ هو) مفعول (شهد)، وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ليدلَّ على الاعتناء بذكر المفعول، وليدل على تفاوت درجة المتعاطفين، بحيث لا ينسقان متجاورين))(1).

ونظير ذلك في التوجيه قوله تعالى: {وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ} [البقرة96] فقوله: (أنْ يُعَمَّر) بدل من الضمير (هُوَ) وفصل بينهما بالخبر. ودلالة الفصل هو تقرير المحكوم عليه اعتناءً بشأن الحكم بناءً على شدة حرصه على التعمير. قال الالوسي: ((نعم جوّزوا أن يكون لما دلَّ عليه (يُعَمَّر) و (أنْ يُعَمَّر) بدل منه، أي: ما تعميره بمزحزحه من العذاب واعترض بأن فيه ضعفاً للفصل بين البدل والمبدل منه، وللإبدال من غير حاجة إليه، وأجاب بعض المحققين أنه لما كان لفظ – التعمير – غير مذكور، بل ضميره حسن الإبدال، ولو كان التعمير مذكوراً بلفظه لكان الثاني تأكيداً – لا بدلاً – ولكونه في الحقيقة تكريراً يفيد فائدته من تقرير المحكوم عليه اعتناءً بشأن الحكم بناءً على شدة حرصه على التعمير – ووداده إياه جاز الفصل بينه وبين المبدل منه بالخبر))(2).

ويرى أبن عاشور أن: ((قوله: (أن يُعمَّر) بدل منه وهو بعيد والمزحزح المبعد.))(3) التطرية:

ومن المواضع التي يجوز فيها الفصل بين التوكيد والمؤكّد قوله تعالى: {أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ }[التوبة63]. فقد فصل بين التوكيد والمؤكد بجملة الشرط، وهذا القول انفرد به صاحب روح المعاني، يقول: ((وقيل المراد فله نار جهنم وأن تكرير (أن) في قوله سبحانه: (أَنَّهُ) توكيداً قيل: وفيه بحث لأنه لو كان فله و (أن) توكيداً لكان

---

(1) مشكل إعراب القرآن: 767/2، والدر المصون: 516/10.

(2) البحر المحيط: 647/2.

(3) روح المعاني: 449/1.

نار جهنم مرفوعاً ولم يعمل (أن) فيه، ولما فصل بين المؤكد والمؤكد بجملة الشرط، ولما وقع أجنبي بين فاء الجزاء وما في حيزها. وأجيب بانه ليس من باب التوكيد اللفظي بل التكرير لبعد العهد وهو من باب التطرية❖ ومثل ذلك لا يمنع العمل ودخول الفاء))[1].

وخلاصة القول ممّا سبق نرى أنَّ الفصل بين المتتابعات حالة دارجة في اللُّغة العربيَّة، وأسلوب من أساليب القرآن الكريم يحدث لمقاصد دلالية، وكذلك فهو يُفيد تقوية البناء ويؤكد قوة ارتباط الجملة بالمتبوع[2].

وكما يمكن القول إنَّ الفصل بين جمل الآي الكريمة ضروري، لأنَّ كلَّ جملة فيها مؤكِّدة لما يسبقها ومقوِّية لها. وفيه غايات دلالية تؤكد إعجاز النظم القرآني نحوياً.

---

(1) التحرير والتنوير: 601/1.

(2) روح المعاني: 446/10، ينظر: الجملة الوصفية في النحو العربي: د. ليث أسعد عبد الحميد: 66، والنعت في التركيب القرآني: 218/2.

الفصل الرابع

ترتيب النعوت في السياق القرآني

ترتيب النعوت في السياق القرآني

تمهيد: النعت في الاصطلاح

ذكر النحويون لتحديد هذا المصطلح تعريفات كثيرة، منها ما قام على أساس الشكل، ومنها ما قام على أساس المعنى المفاد منه، فمن الأول مثلاً قول الزجاجي: ((تابعٌ للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره))[1]، او قول خالد الازهري: ((تابع للمنعوت إن كان مرفوعاً ونصبه إن كان منصوباً، وخفضه إن كان مخفوضاً، وتعريفه إن كان المنعوتُ معرفةً وتنكيره إن كان المنعوت نكرة))[2] ومن الثاني قول ابن جني: ((لفظٌ يتبع الاسم الموصوف تحليةً له، وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه بذكر معنىً في الموصوف أو في شيءٍ من سببه))[3]، أو قول الأعلم الشنتمري: ((اختصاصُ الاسم المنعوت واخراجه من ابهام وعموم إلى ما هو أخصُّ منه، أمّا في النكرات، فالنعتُ يخرجُ المنعوت من نوع إلى نوع أخصُّ منه، أمّا في النكرات، فالنعتُ يخرجُ المنعوت من نوعٍ إلى نوعٍ أخصُّ منه، وأمّا في المعارف فيخرجهُ من شخصٍ مشترك الاسم عند وقوع اللّبس فيه إلى ان يزول اللّبس))[4]، أقول إبراهيم مصطفى ((التابعُ الذي تنزلُ فيه أو قول الكلمتان منزلة الكلمة الواحدة؛ إذ لا يتمُّ المعنى إلا بهما معاً، وهو بهذا الوصف كالاسم المركب الذي لا يُغني ذكر احد الكلمتين فيه عن الأخرى للدلالة على المسمّى))[5]. وإنَّ هذا النعت قد يكونُ اسماً أو مقدَّراً به من ظرفٍ تامّين وجملة خبرية لتخصيص أو توضيح أو مدح أو ذم أو ترحّم أو تأكيد[6].

---

(1) الجمل/الزجاجي/13.

(2) شرح الاجرومية/خالد الازهري/62.

(3) اللمع/ابن جني/161.

(4) النكت 432/1.

(5) احياء النحو/118.

(6) ينظر تقريب المقرب/أبو حيان الأندلسي/75.

وإنّ النعت مثلما الحال في التوابع بصورة عامّة، يعدّه النحويون فضلةً؛ لذلك رأينا ابن الحاجب يقول: ((إنَّ الصفة فضلةٌ فلا فرقَ بين وجودها وعدمها))[1]، ووجدنا تسمية أخرى أكثر لياقةً من الأولى وهو وصفهم إيّاه بالتكملة[2]، وإنَّ وصفهم النعت بالفضلةِ أو سواه، ممّا زاد على ركني الجملة الأساسيين، الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، وصفٌ فيه إجحاف ومغالطة للواقع اللغوي وللظروف التي تحيط بالنص؛ ذلك إنَّ يقول مثلاً (جاء محمدُ) يريد به معنىً غير الذي يريده عندما يقول: (جاء محمدُ العاقل)؛ لأننا كلّما زدنا شيئاً في الكلام صار له معنىً غير المعنى الأول دون الزيادة[3]، ويفترضُ أحد الباحثين المحدثين انّ العلاقة القوية بين النعت والمنعوت إنما هي نابعة من علاقة الفعل بالفاعل وهي علاقة إسناد، وليست علاقة تبعية، يقول: ((فحين يُقال: هذا حاكمٌ عادلٌ، فهو في البنية المضمرة: هذا حاكمٌ يعدل الحاكمُ. ويقال هذا عن الحال أيضاً؛ فقولنا: جاء زيدٌ ضاحكاً، هو في البنية المضمرة: جاء زيدٌ، يضحك زيدٌ، ويظهر هنا واضحاً حين تكون الحال جملة؛ إذ يُقال: جاء زيدٌ وهو يضحك))[4].

ومع أنَّ هذا الافتراض مهم في أنّه يضع أهمية كبيرة للنعت في الجملة العربية، لكنّه في الوقت نفسه تطرُّفٌ شديدٌ، وإنّما الذي الجأه إلى ذلك، قياسه النعت على الحال الجملة، في حين هناك فرق بينهما، مثلما هناك تشابه.

ثم إنّي وجدتُ الباحثَ يقع في التناقض؛ إذ أنّه من جانب يرى أنَّ العلاقة بين النعت والمنعوت هي كالعلاقة بين الفعل والفاعل؛ إلاّ أنّه لا يُجيز الفصل بين المتناعتين إلاّ بالجملة الاعتراضية، مثلما الحال عند النحويين القدماء[5]، والدراسة توصلت إلى مواضع أخرى للفصل بينهما سوى الجملة الاعتراضية.

---

(1) الامالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)96/2.

(2) ينظر شرح المفصّل 38/3.

(3) ينظر دلائل الإعجاز /533- 534.

(4) نظام الارتباط في تركيب الجملة العربية /182.

(5) ينظر نظام الارتباط والربط /184.

وأوضح الدكتور فاخر الياسري، المعاني الوظيفية للنعت عند النحويين، وحصرها بما يأتي[1] :

1 – التحلية 2– المبالغة 3– التوكيد، 4– النقص والزيادة والفصل، 5– التبعيض، 6– التخصيص، 7– التوضيح، 8– الثناء والمدح، 9– الرِّفعة، 10– الذم والتحقير، 114– الترحُّم، 12– الإبهام، 13– الإعلام، 14– التعميم، 15– التعليل، 16– بيان الماهيّة، 17– التفصيل، 18– التنويع، 19– الاتصال والانفصال، 20– رفع الشك، 21– العدول أو الاستدراك .

ثم بعد ذلك ساقَ المعاني الأخرى، التي وجدت في القرآن الكريم ولم يجد لها صدىً عند النحويين[2].

إنَّ الدراسة التي قام بها الدكتور الياسري، قد أغنت الموضوع وأشبعته بحثاً في أكثر جوانب النعت غموضاً وتعقيداً؛ لذلك رأيت أن لا فائدة ترجى من تكرار ما قاله الرجل؛ لكنّي وجدتُ مجالاً لدراسة ترتيب النعوت في السياق القرآني؛ إذ رأيت أنَّ هناك مواطن لم تكشف، وأسراراً لم تستجلى، أشار إلى بعض منها بعض المفسّرين، وغابَ كثيرٌ عن الأعم الأغلب، والقارئ الكريم، هو الفيصلُ في التمييز بين ما كُتِبَ، وما سيجده – بعون الله – في الدراسة من متابعة دقيقة متأمّلة، لهذا الترتيب في نعت النكرة والمعرفة ويقسم ذلك على قسمين هما:

الأول: ترتيب النعوت الصريحة في سياق واحد:

واقصد بذلك مجيء أكثر من نعت في سياق واحد على شكل اسم صريح سواء كان المنعوت نكرةً أو معرفةً وتخصيصاً له عن حالة مجيء تلك النعوت غير صريحة مفردة أو جملة وشبهها في سياق واحد كذلك.

---

(1) ينظر النعت في التركيب القرآني 1/59– 70.

(2) ينظر النعت في التركيب القرآني 1/94– 107.

من ذلك قوله تعالى: (ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ) [القصص/15] ففي الوقت الذي جوّز ابن النحاس ان يكون (مضلٌّ، ومبينٌ) خبراً بعد خبر، نراه ايضاً جوَّز ان يكونا نعتاً بعد نعت دون توضيح معنى هذا الترتيب[1]، لكنَّ ابن عاشور سار بهذا خطوةً إلى الأمام عندما عدَّ (مضلاً) نعتاً لعدو، و(مبيناً) نعتاً لمضل، يقول: ((ورتَّب على الإخبار عنه بالعداوة وصفه بالإضلال؛ لأنَّ العدو يعمل لالحاق الضرّ بعدوه و(مبين) وصف لـ(مضل) لا خبر ثانٍ ولا ثالث))[2].

وجعل الآلوسي ذلك من تتابع النعوت، معتمداً المعنى؛ إذ أنَّ هذا العدو فيه صفة الاضلال، وفيه صفة إظهار هذه العداوة، وعدم كتمانها؛ يقول في ذلك: ((أي ظاهر العداوة على أنَّ (مبين) صفة ثانية لعدو، وقيل ظاهر العداوة الاضلال، ووجه بأنّه صفة لعدو الملاحظ معه وصف الاضلال..))[3]، ويبدو ذلك من خلال الترتيب الحاصل بين صفتي العزَّة والرحمة في قوله تعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ) {سبا/6}. فإنَّ السؤال الذي يُطرح هنا، كيف قدَّم الصفة التي للهيبة على الصفة التي للرحمة؟ والجواب على ذلك: انَّ صفة العزَّة لله تأتي بالرحمة وتقوّي جانب الرغبة، يقول الرازي في ذلك ((لأنَّ رضا الجبار العزيز أعزُّ واكرَمُ مِن رضا مَن لا يكونُ كذلك، فالعزَّةُ كما تخوِّف تُرجي أيضاً، وكما ترغّب عن التكذيب ترغب في التصديق ليحصل القربُ من العزيز))[4]، ويأتي الترتيب على وفق المنطق المعتاد؛ إذ قدَّم (سبحانه وتعالى) لفظة (فاطر) التي تعني المبدع أو الشاق – على وفق تفسير الرازي[5] على لفظة (جاعل) في قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ). {فاطر/1}؛ إذ أشار إلى معنى الوصفية في (فاطر وجاعل) ابن

(1) ينظر اعراب القرآن / ابن النحاس 158/3.
(2) التحرير والتنوير 31/20.
(3) روح المعاني 163/10– 164.
(4) التفسير الكبير 210/25– 211.
(5) ينظر نفسه 3/26.

النحاس[1]، وأبو حيان الأندلسي[2]، وذكر السمين الحلبي لقوله (فاطر السموات) إعرابين على أساس الإضافة، فان كانت الإضافة محصنةً كان نعتاً لله، وإن كانت غير محضة كان بدلاً[3]، دون توضيح المعنى في كلا الحالتين، وكأنّما المعنى واحد، وهذا ما يثير التساؤل. فإذا كان الاعرابان مختلفين، فكيف يكون المعنى واحداً؟

ونرى السياق القرآني قد قدّم (العزيز) على (الوهّاب) في قوله تعالى: (أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ) {ص/9}. وكان ذلك لاعتبارات هي:

إنه سبحانه وتعالى كامل القدرة، وكامل الجود وأنَّ منصب النبوّة منصبٌ عظيم ودرجةٌ عالية، لا يمكن أن يهبها إلاّ من كان عزيزاً وهّابا[4].

إنَّ حديث العزّة والقهر يناسبُ ما كان عليه الكفرة من ترفعهم بالنبوة عنه (ص) تجبّراً؛ لذلك يقول الآلوسي ((والمبالغة في الوهّاب من طريق الكميّة تناسب قوله تعالى (خزائن) وتدلُّ على حرمان لهم عظيم ... وفي الوصف المذكور أيضاً إشارة إلى أنَّ النبوّة موهبة ربّانية))[5].

إنَّ صفة (العزيز) جاءت لإبطال تدخّل الكفرة في تصرّفاته، وصفة (الوّهاب)؛ لإبطال جعلهم الحرمان من الخير تابعة لرغباتهم دون موادّة الله تعالى[6].

وأشارت كتب التفسير إلى سرِّ ترتيب النعوت في قوله تعالى: (قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ(65) رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ

(1) ينظر إعراب القرآن 244/3.
(2) ينظر البحر المحيط 285/7.
(3) ينظر الدر المصون 209/9.
(4) ينظر التفسير الكبير 157/26 ، وينظر البحر المحيط 370/7.
(5) روح المعاني 162/12.
(6) ينظر التحرير والتنوير 119/23.

الغَفَّارُ(66)]. {ص} . إذ يرى السمين الحلبي أنَّ ذلك من تتابع النعوت، مع اجازته أن يكون (ربُ السموات...) خبرَ مبتدأ مضمر، وفيه معنى المدح[1].

ويعتقد الرازي أنَّ ذلك من باب التعقيب، أي أنَّ الله – سبحانه وتعالى – حينما ذكر الصفات الدالّة على الرهبة أعقبها بالصفات الدالّة على الرحمة والرأفة والحنان حتى يكون هناك توازن، والقهار هو الدليل على الوحدانية؛ لأنهما لو كانا أكثر من واحد لقهر أحدهما الآخر، لكنه مع هذهِ الصفات التي تدلُّ على الخوف أشار إلى الصفات التي تدلُّ على الرحمة والرافة[2].

والى هذا المعنى ذهب أبو السعود إذ يقول: ((وفي هذه النعوت من تقرير التوحيد والوعد للموحّدين والوعيد للمشركين ما لا يخفي، وتثنيةُ ما يُشعرُ بالوعيد من وصفي القهر والعزّة وتقديمهما على وصف المغفرة لتوفية مقام الإنذار حقّه))[3] .

إنَّ مجيء هذه النعوت في المواضع المحدّدة لها في الآيتين المذكورتين لا يمكن إلا أن يكون على وفق هذا الترتيب، ولعلَّ ابن عاشور هو خير من فصَّل الحديث في هذا الجانب؛ إذ قال: ((وذكر صفة الواحد تأكيد لمدلول (ما مِن إله إلاّ الله) إماء إلى ردِّ إنكارهم، وذكر صفة (قهار) تعريض بتهديد المشركين بأنَّ الله قادرٌ على قهرهم، أي غلبهم ... واتباع ذلك بصفة (ربّ السموات والأرض) تصريح بعموم ربوبيته وأنّه لا شريك له في شيء منها. ووصف (العزيز) تمهيد للوصف بـ(الغفار) أي الغفار عن عزّة ومقدرة لا عن عجز وملق أو مراعاة جانب مساواة. والمقصود من وصف (الغفار) هنا استدعاء المشركين إلى التوحيد بعد تهديدهم بمفاد وصف (القهّار) لكي لا ييأسوا من قبول التوبة...))[4]، ومع اعتقادي بأنَّ ما ذهبَ إليه المفسّر الجليل يُعدُّ وعياً تاماً بالنص القرآني، وفقهاً عالياً بنصوصه وتراكيبه؛ إلا أنني

---

(1) ينظر الدر المصون 395/9.

(2) ينظر التفسير الكبير 196/26.

(3) ارشاد العقل السليم 370/5.

(4) التحرير والتنوير 184/23– 185.

يمكن انْ اضيفَ شيئاً عنَّ لي، وهو انَّ (الواحد) تفسير وتأكيد لـ(ما من إله إلاّ الله)، وأن القهّار وربُّ السموات والأرض والعزيز أدلّة على الوحدانية، وأنَّ الغفّار تكميلٌ للقهار حتى يكونَ إلهاً قهّاراً وعزيزاً، وهو في الوقت نفسه غفّار ليكون التكامل الذي لا نجده إلاّ بالذات المقدّسة.

وممّا يصب في هذا المجرى ترتيب النعوت في قوله تعالى: [حم(1) تَنْزِيلُ الكِتَابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ العَلِيمِ(2) غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ المَصِيرُ(3)]. {غافر} يرى ابن النحاس انَّ (غافر، وقابل) يجوزُ فيهما النعت أو البدل، على أساس أنّهما معرفتان أو نكرتان، يقول: ((وتحقيق الكلام في هذا وتلخيصه انّ غافر الذنب وقابل التوب يجوز أن يكونا معرفتين على أنَّهما لما مضى فيكونا نعتين، ويجوز أن يكونا للمستقبل والحال فيكونا نكرتين، ولا يجوز نعتين على هذا ولكن يكون خفضهما على البدل، ويجوز النصب على الحال))[1].

ويشير الرازي إلى انَّ ذلك من تتابع الصفات، ويعطي معاني كل صفة على حدة، لكنّه لا يشير إلى السرّ في ترتيب هذه الصفات[2].

ويرى أبو حيان أنَّ (العزيز العليم) صفتان دالّتان على المبالغة في القدرة والغلبة والعلم، وهما من صفات الذات[3]، ثم يوضح سبب جعل (غافر وقابل) نعتين بقوله: ((وإنّما جُعل (غافر وقابل) صفتين وإن كانا اسمي فاعل؛ لأنَّه فُهم من ذلك أنّه لا يراد بهما التجدّد ولا التقييد بزمان، بل أُريد بهما الاستمرار والثبوت واضافتهما محضة فيعرَّف وصحَّ ان يوصف بهما المعرفة))[4].

---

(1) إعراب القرآن 19/4.

(2) ينظر التفسير الكبير 24/27- 26.

(3) ينظر البحر المحيط 430/7.

(4) البحر المحيط 430/7.

وعند ابن عاشور أنَّ (العزيز العليم) هنا مثله في (العزيز الحكيم) في أوّل سورة (الزمر)، ويعدُّ ما يعدَ ذلك أوصافاً، لكنَّ الفرق بين هذه السورة والسابقة أنَّ (العليم) هنا إشارة إلى أنَّه يعلم ما تكنّه أنفسهم فهو محاسبهم على ذلك.

إذن هو في صفتي (العزيز العليم) يعرِّض بهم، ثم بالأوصاف الأُخرى ترشيح لذلك التعريض[1]، ويوضح ذلك بقوله: ((كأنَّه يقول: إن كنتم أذنبتم بالكفر بالقرآن، فانَّ تدارك ذنبكم في مكنتكم؛ لأنّ الله مقررٌ اتصافه بقبول التوبة ويغفران الذنب...))[2] ثم نراه يعلل مجيء هاتين الصفتين مترتبتين في هذا السياق بقوله: ((ووصف الله بوصفي (العزيز العليم) هنا تعريض بأنَّ منكري تنزيل الكتاب منه مغلوبون مقهورون، وبأنَّ الله يعلمُ ما تكُنُّه نفوسهم فهو محاسبهم على ذلك، ورمزٌ إلى أنَّ القرآن كلامُ العزيز العليم فلا يقدرُ غيرُ الله على مثله ولا يعلم غير الله أنْ يأتي بمثله))[3]، ومن المعلوم أنَّ التسلسل المنطقي للأمور أن يكون قبول التوبة قبل الغفران لكنَّ السياق جاء بعكس الترتيب، لماذا؟ يجيب ابن عاشور إذ يقول: ((وتقديم (غافر) على (قابل) معَ أنَّه مرتبٌ عليه في الحصول للاهتمام بتعجيل الإعلام بهِ لِمنْ استعدَّ لتدارك أمره، فوصفُ (غافر الذنب وقابل التوب) تعريض بالترغيب، وصفتا (شديد العقاب ذي الطول) تعريض بالترهيب))[4].

ونجد النعوت قد تعددت في سياقٍ واحد حتى وصلت إلى ستة نعوت، يبدو هذا في قوله تعالى: (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ(24) مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ(25) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللهِ إِلَهًا آَخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي العَذَابِ الشَّدِيدِ(26)]. {ق} .إذ أشار الرازي إلى ترتيبين في هذه الآيات المباركة[5].

---

(1) ينظر التحرير والتنوير 144/24.

(2) التحرير والتنوير 144/24.

(3) التحرير والتنوير 144/24.

(4) التحرير والتنوير 144/24.

(5) ينظر التفسير الكبير 143/28.

ترتيب يقوم على أساس معاني هذه النعوت، فالكفّار شديد الكفر، والعنيد المنكر لنعم الله على كثرتها، ومناع الخير، إمّا مناع للزكاة التي فرضها الله أو مناع للإيمان، وكلاهما يشيران إلى شدّة الكفر، ومعتدٍ إمّا ان يكون مرتباً على مناع وهو بمعنى مناع الزكاة، وهذا معناه أنَّه تعدّى الواجب، وتعدّى ذلك حتى أخذ الحرام بالربا والسرقة، كما كان عامّة المشركين، أو يكون بمعنى مَنَع الإيمان حتى تعدّاه بأن أهان وآذى مَن آمَنَ، وأعانَ مَنْ كفرَ، والمريب قد يكون لأنه كثير الكفران، ولا يؤدي الزكاة؛ لأنَّه في ريب من الآخرة والثواب أو يوقع الغير في الريبة بالقاء الشبهة.

وترتيبٌ يكونُ بالقياس إلى الله والى الرسول الكريم والى اليوم الآخر، فالكفّار العنيد، إشارةٌ إلى حاله مع الله تعالى يكفر به ويعاند آياته و(مناع للخير معتد) إشارة إلى حاله مع الرسول الكريم، فيمنع الناسَ من إتباعه، ومن الانفاق على مَن عنده، وقوله (مريب) إشارة إلى حاله بالنسبة لليوم الآخر، يريبُ فيه ويرتاب، ولا يظنُّ أنَّ الساعة قائمة.

وعند العودة إلى المفسّرين الآخرين نجدهم يذكرون معاني هذه النعوت دون الإشارة إلى سرِّ هذا الترتيب المعجز الدقيق[1].

والملاحظ أنَّ المفسّرين المعتمدين في هذه الدراسة، لم يعربوا (الذي جعل ...) نعتاً سادساً، مع أنّه يمثل النتيجة التي ترتبت على تلك النعوت المتعدّدة، أو السبب فيها كلها، فغير المؤمن أو المشرك بالله يتحلّى بتلك الصفات جميعاً.

ولوحظ في الآيات المتقدِّمة، وفي قوله تعالى: (مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ) {ق/33}. أنَّ النعوت تذكر أولاً جزئياً، ثم يأتي بعد ذلك الإجمال، فالإجمال هناك حصَل بلفظ (الذي)، وهو نعتٌ كما أسلفنا، ولم يمنع أحدٌ من النحويين النعتَ بالذي، لكنَّهم منعوا ذلك بلفظ (مَن)، مَعَ أني أميل إلى

(1) ينظر البحر المحيط 125/8 ، وارشاد العقل السليم 128/6 ، وروح المعاني 335/13– 336 ، والتحرير والتنوير 259/26– 260.

الرأي الذي يعتقد بإمكانية النعت بها؛ ذلك أنَّ (الذي) هناك أجملت صفات المشركين المنافقين الذين لا يؤمنون بالله، و(مَن) هنا أجملت صفات المتقين، دون النظر إلى الملاحظات النحوية التي تقوم على الأساس الشكلي بعيداً عن المعنى في لفظة (مَن) ههنا، ومع ذلك وجدنا الزمخشري يشير إلى منع النعتية في (من) [1]، ونقل رأيه ونقضه أبو حيان الأندلسي، ثم ذكر رأي ابن عطية المجيز لذلك[2].

ولم يُشر الرازي[3] وأبو حيان الأندلسي[4] وأبو السعود[5] والالوسي[6] إلى الحكمة في ترتيب النعوت في قوله تعالى: [هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ(22) هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلَامُ المُؤْمِنُ المُهَيْمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ(23) هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ(24)]. {الحشر}.

لكنَّ ابن عاشور ذكر ذلك وأجاد؛ إذ يرى أنَّ الابتداء بوصفه (الذي لا اله إلاّ هو) وهو صفة الوحدانية، ثمَّ عقّب ذلك بـ(عالم الغيب)؛ لأنَّ به يُفارقُ علم الله علمَ غيره، ثم جاء بالشهادة؛ ليعلمَ أنَّه لا يعلم الغيب فقط، بل يعلم الشهادة أيضاً، ثم عقّب ذلك بـ(الرحمن الرحيم)؛ لأنَّ عموم علمه يقتضي أن لا يغيب عنه شيءٌ من أحوال خلقه وحاجاتهم إليه، فهو يرحم المحتاجين إلى رحمته ويُمهل المعاندين إلى عقاب الآخرة، ثمَّ إنَّ وصف (الملك) قد أعقب وصفي الرحمة؛ للإشارة إلى أنَّ رحمته فضلٌ وأنَّه مطلق التصرّف كما وقع في سورة الفاتحة، وعقّب الملك

(1) ينظر الكشاف 389/4– 390.
(2) ينظر البحر المحيط 126/8– 127.
(3) ينظر التفسير الكبير 254/29– 256.
(4) ينظر البحر المحيط 249/8.
(5) ينظر ارشاد العقل السليم 232/6.
(6) ينظر روح المعاني 256/14– 257.

بالقدّوس؛ للإشارة إلى انّه منزّه عن نقائص الملوك المعروفة من الغرور والاسترسال في الشهوات، ونحو ذلك من نقائص النفوس[1].

إنَّ وصفَ حاله سبحانه وتعالى بـ(الملك) ربّما يتبادر إلى ذهن الناس ذلك الملك المعروف لديهم بايجابياته ونقائصه لذلك أعقبه بأوصاف (القدّوس) لتنزيه ذاته المقدَّسة، ثم أعقبه بوصف (السلام) لتنزيه تصرفاته الظاهرة عن الجور والظلم، ثم جاء بوصف (المؤمن) لتنزيه ذاته عن الغدر والكيد[2].

وبعد ان أطمع الله – سبحانه وتعالى – البشر بالصفات المتقدّمة، أعقبها بصفات التخويف، وهي صفات (العزيز، والجبار، والمتكبّر) [3]، ثم جاءت بعد ذلك الصفات التي يحصل من مجموعها تصوُّر الإبداع الإلهي للإنسان، فابتدأ بـ(الخالق) الذي هو الإيجاد الأصلي ثم بـ(الباريء) وهو تكوين جسم الإنسان ثم (المصوّر) وهو إعطاء الصورة الحَسَنة[4]، وذكر هذه الصفات عقب الصفات المتقدمة لإثارة داعية شكرهم على ذلك[5].

واختلفت نظرة المفسرين لترتيب النعوت في قوله تعالى: (عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا) {التَّحريم/5}. بين من أعطى المعاني لها وتفسير ترتيب بعضها فقط، كما فَعَل الزمخشري والرازي مثلاً؛ إذ فسَّر الزمخشري (مسلمات مؤمنات) بمقرات مخلصات، و(السائحات) بالصائمات أو المهاجرات، و(القانتات) فسّرها (بالطائعات)، ثم ذكر سبب ذكر الواو بين ثيبات وأبكاراً على أنَّ الصفتين مختلفتان[6]، ويقول الرازي في (مسلمات مؤمنات: ((قوله (مسلمات مؤمنات) يوهم التكرار، والمسلمات

(1) ينظر التحرير والتنوير 106/28– 107.
(2) ينظر نفسه 108/28.
(3) ينظر نفسه 109/28– 110.
(4) ينظر نفسه 111/28– 112.
(5) ينظر التحرير والتنوير 112/28.
(6) ينظر الكشاف 567/4.

والمؤمنات على السواء؟ نقول: الإسلام هو التصديق باللسان، والإيمان هو التصديق بالقلب، وقد لا يتوافقان فقوله (مسلمات مؤمنات) تحقيق للتصديق بالقلب واللسان))[1].

وبينَ مَن أشار إلى سِرِّ ترتيبها مجتمعةً كما هو الحال عند أبي حيان، إذ يقول: ((وبدأ بوصفهنَّ بالإسلام وهو الانقياد ثم بالإيمان وهو التصديق، ثم بالقنوت وهو الطوعية ثم بالتوبة وهي الإقلاع عن الذنب، ثم بالعبادة وهي التلذذ، ثم بالسياحة وهي كناية عن الصوم))[2]، واتجه بعضهم الآخر إلى تفسير عدم ذكر الواو بين هذه النعوت، وهذا التفسير ينحو منحىً دلالياً، على أساس أنَّ ذكر الواو يؤدي إلى احتمال أنْ تكون الواو للتقسيم، أي تقسيم الازواج إلى مَن يثبت لهنَّ بعض تلك الصفات دون بعض، مستدلاً بذكر الواو بين ثيباتٍ وأبكارا، وبهذا يقول ابن عاشور: ((ولم يعطف بعضها على بعض؛ لأجل التنصيص على ثبوت جميع تلك الصفات لكلِّ واحدة منهنَّ ... الا ترى انَّه لمّا أريدت إفادة ثبوت احدى صفتين دون أخرى من النعتين الواقعين بعد ذلك كيف عطف بالواو قوله (أبكارا)؛ لأنَّ الثيبات لا يوصفن بأبكار والأبكار لا يوصفنَ بالثيبات))[3].

وترى الدراسة أنَّ النعوت الخمسة في قوله تعالى: (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ(19) ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ(20) مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ(21)) {التكوير}. قد سارت باتجاهات أربعة:

تبيين الشيء في نوعه ويمثله (رسول كريم)؛ إذ أوضحت التفاسير أنَّ المقصود به هو (جبرائيل (ع))[4] أو انَّه الرسول الأكرم محمد (ص)[5].

---

(1) التفسير الكبير 41/30.

(2) البحر المحيط 287/8.

(3) التحرير والتنوير 324/28.

(4) ينظر الكشاف 712/4 ، وارشاد العقل السليم 387/6.

(5) ينظر البحر المحيط 425/8.

تبيّن مكانته بالنسبة للخالق سبحانه وتعالى، وأنَّ هذه القوّة والمكانة صادرة من الله (عزّ وجل)، والوصفان الدّالان على ذلك هما (ذي قوّة عند ذي العرش مكين).

بيان أهميته في أقرانه والصفة المؤدية إلى ذلك هي (مطاع)، على أنَّه مطاع من قبل الملائكة المقربين يصدرون عن أمره ويرجعون إلى رأيه[1].

بيان نتيجة العمل الذي يقوم به والمحافظة عليه وإنجازه على أتم حال والصفة المؤدية إلى ذلك هي (أمين)؛ لذلك قرنت (ثَمَّ) بـ(ثُمَّ) ((تعظيماً للأمانة؛ وبياناً لأنَّها أفضلُ صفاته المعدودة))[2].

الثاني: ترتيب النعوت للمنعوت النكرة:

تحدث النحويون عن ترتيب النعوت إذا جاء المنعوت نكرةً، إذ يأتي النعت بالمفرد وهذا هو القياس ثم يأتي بعد ذلك النعت بالجملة على أساس أنَّ المفرد أصل والجملة فرع عليه، ولا ينبغي تقديم ما هو فرع على ما هو أصل إلا في ندرة الكلام أو في ضرورة الشعر، وهذا ما ذهب إليه ابن السرّاج[3]، ثم أيَّد ابن عصفور ما رآه ابن السرّاج، يقول ابن عصفور: ((وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان احداهما اسم والأخرى في تقديره قدّمت الاسم، ثم الظرف أو المجرور ثم الجملة ... ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر الكلام أو في ضرورة ...))[4]، لكنَّ سيبويه قبل ذلك جوَّز تقديم الجملة النعتية على النعت المفرد، يبدو ذلك في قوله: ((نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا، إنَّ جملته وصفاً، وإن تجعله وصفاً نصبت، كأنَّه قال: نحن ننطلقُ عامدين))[5]، من هذا يتضح أنَّه لم يتحدث في وجوب تقديم المفرد، ثم إنَّ

---

(1) ينظر الكشاف 712/4.

(2) الكشاف 712/4.

(3) ينظر الأصول في النحو 63/2.

(4) المقرّب /247– 248 ، وينظر شرح جمل الزجاجي 217/1– 218 ، وهمع الهوامع 185/5.

(5) الكتاب 49/2.

هناك طرفاً آخر قال بمسألة الغلبة في تقديم المفرد على شبه الجملة والجملة، دون الإشارة إلى الوجوب، يبدو هذا من خلال قول ابن مالك: ((وإذا نُعت بمفرد وظرف وجملة قُدِّم المفرد وأُخرت الجملة غالباً))[1]، ومال إلى ذلك الرضي[2]، والازهري[3].

إنَّ الراي الذي يوجب تقديم المفرد على سواه، إنما ينطلقُ من الجانب المعياري في النحو العربي، ويحكم المنطق في ذلك دون النظر إلى الأثر الدلالي الذي يصاحب الخروج على هذا الأصل الذي تبناه بعضهم، ومن خلال استقراء القرآن الكريم توصلت الدراسة إلى أنماط متعددة بخصوص ترتيب النعوت للمنعوت النكرة، وهي ما يأتي:

1. الجملة الفعلية قبل المفرد:

ويبدو ذلك في آيات متعددة هي:

قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ...}[المائدة/54]

إذ يرى أبو حيان الأندلسي أنَّ في هذه الآية دليلاً على بطلان مَن ذهب إلى عدم جواز تقدّم الفعلية على المفرد في السياق الذي يحتوي على نعتين او أكثر إلاّ في ضرورة الشعر؛ معللاً ذلك، بأنَّ الفعلية تشير إلى التجدد؛ فلذلك قدَّمها على المفرد، ثم لمّا كانت العلاقة بين المؤمن وربّه أشرف من العلاقة بين المؤمن والمؤمن نراه قد قدَّمَ الفعلية على المفرد[4]، ثم نراه يتحدث عن الوصفين المتأخرين وهما: (يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم)؛ إذ يرى انّهما جاءا نتيجة للأوصاف السابقة؛ ذلك انَّ الذي يحبُّ الله لا يخشى سواه، كما انّهما مساوقين لـ(اذلّةٍ على

(1) تسهيل الفوائد /69.
(2) ينظر شرح الكافية 318/1.
(3) ينظر شرح التصريح 120/2.
(4) ينظر البحر المحيط 524/3.

المؤمنين أعزّةٍ على الكافرين)، ولأنَّ الخوف في هذا السياق أشدُّ تأثيراً في النفس من الجهاد[1]، ويعلل السمين الحلبي تقديم (يحبهم) على (يحبونه) لشرف تلك المحبّة وسبقها على محبتهم له تعالى، يقول في ذلك: ((وقدّمت محبة الله تعالى على محبتهم لشرفها وسبقها إذ محبته تعالى لهم عبارة عن إلهامهم فعل الطاعات وإثابته إياهم عليها))[2].

ومع أنّه يميل إلى التزام أن يكونَ ذلك من باب تعدد النعوت، وسبق الفعلية المفرد – كما سيتضح لاحقاً – وأنّه حلّل ذلك تحليلاً دلالياً دقيقاً تعقّبَ فيه ترتيب هذهِ النعوتِ في هذه الآية؛ إلاّ أنّه يُشير إلى الرأي الآخر فيها وأنّه يمكن أن تكون جملة (يحبّهم، ويحبونه) جملة اعتراض جيء بها تأكيداً وتسديداً للكلام مثلما الحال في قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ }[الواقعة/76]، فقد كانَ الفصلُ بين النعت والمنعوت بجملة (لو تعلمون)، وفي الآية التي نحن بصددها فقد فُصل بين (قوم) و(أذلّة) و(أَعِزَّة) بقوله (يحبّهم وتحبونه)؛ ولذلك لا يكون لهذهِ الجملة محلٌّ من الإعراب؛ لأنها جملة اعتراض[3]، وإذا عُدنا إلى تفسيره ذلك الترتيب للنعوت في هذه الآية وجدناه ينطلق من أنَّ الفعلية تفيد التجدد والحدوث والاسم يدلُّ على الثبوت والاستقرار، يقول في ذلك: ((ووقع الوصف في جانب المحبّة بالجملة الفعلية لأنَّ الفعل يدلُّ على التجدد والحدوث، وهو مناسبٌ فانَّ محبتهم لله تعالى تجدّدُ طاعاته وعبادتَه كلَّ وقت، ومحبّة الله إيّاهم تجدّدُ ثوابه وإنعامَه عليهم كلَّ وقت، ووقعَ الوصفُ في جانب التواضع للمؤمنين والغلظة على الكافرين بالاسم الدال على المبالغة دلالة على ثبوت ذلك واستقراره وأنّه عزيزٌ فيهم، والاسم يدلُّ على الثبوت والاستقرار، وقدَّم الوصف بالمحبّةِ منهم ولهم على وصفهم بأذلّة وأعزّة؛ لأنهما ناشئان عن المحبتين، وقدَّم وصفهم المتعلق بالمؤمنين على وصفهم المتعلق بالكافرين؛ لأنّه آكدُ وألزمُ منه ولشرف المؤمنِ أيضاً))[4]. وجعلُ النعت الثاني حالاً

---

(1) ينظر نفسه 3/524– 525.
(2) الدر المصون 4/307.
(3) ينظر نفسه 4/308.
(4) الدر المصون 4/310.

أمرٌ وجدناه عند النحويين والمفسّرين على حدٍّ سواء، على أساس أنَّ النعت الأوّل قد خصص المنعوت فأصبح به معرفةً، ومن ثمَّ يكون الثاني حالاً، وهو أمرٌ يتناقضُ والمبدأ الذي قرروه في تعدد النعوت، فعلى هذا الأساس لا يكونُ في الجملة أو في التركيب إلا نعتٌ واحد فقط، وموضوع تعدد النعوت يكون من الأوهام التي قرروها، ثمَّ إنَّ ذلك يُلغي مسألة حاجة المنعوت أحياناً إلى أن تعرف أكثر من صفةٍ من صفاته المتعدّدة، هذا من جانب، ومن جانب آخر لا يصبح فارق بين حدِّ النعت والحال، مع أنَّ النحويين قد وضعوا أوصافاً أو حدوداً لكلٍّ منهما، ومكانُها كتب النحو، وكتب التعريفات، وبالإمكان الرجوع إليها ليتضح الأمر؛ إلاّ أنَّ هذهِ الحدود غابَ عنها أمرٌ هام يتعلق بمضمون كلٍّ منهما، وقصدي بالمضمون هنا، ليس الغرض الذي سيق من أجله النعت، مثل: المدح أو الذم وما إلى ذلك من أغراض النعت مثلاً، بل قصدي أنَّ المنعوت له جملة مكونات ذاتية أو تكوينية أو جملة أجزاء، وتأتي النعوت لتشير إلى كلٍّ منها على حدَة، ومثاله قوله تعالى: {وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُواْ هَـذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهاً وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}[البقرة/25] فلقد وصفت الجنّة بثلاث صفات في هذه الآية[1]، بينت ما تتضمنه من مكونات، وهي الأنهار الجارية والرزق والأزواج المطهّرة. وهذا الأمرُ لا نجده في الحال اطلاقاً؛ لأنّه وُضعَ لأمر آخر، وعلى هذا الأساس لا أميل أيضاً إلى عَدِّ النعتِ إذا تقدّم على المنعوت النكرة حالاً ومثاله قوله تعالى: {الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاء وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ ...}[البقرة/22]؛ إذ جعلوا (لكم) حالاً من (فراشاً)؛ لأنّها نعتٌ تقدّم على المنعوت، وكذلك جعلوا (من الثمرات) حالاً من (رزقاً) لأنها نعت تقدّم على المنعوت[2]، ذلك أنَّ الرزق في الآية المباركة قد وصف بوصفين، يمثل كلٌّ منهما جهةً معينة فهو أولاً (من الثمرات) وليس من شيءٍ آخر ثم هو ثانياً موجه للمخاطبين المخصوصين، وإذا تعاملنا مع النعوت على وفق هذهِ الطريقة نكون قد لامسنا معنى كلّ نعت والهدف

(1) ينظر الدر المصون 1/213– 221.

(2) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه 1/64.

من وراء إطلاقه وابتعدنا عن التداخل في الموضوعات والاعتراضات التي توجه إلينا بسبب الاعتماد على ظواهر الأمور دون الغوص في المعاني المتوخاة، ومثل ذلك يُقال أيضاً في قوله تعالى: {قُل لَّوْ كَانَ فِي الأَرْضِ مَلآئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكاً رَّسُولاً} [الإسراء/95]؛ إذ أجاز الزمخشري في (ملكاً) النصب على الحال ولم يتطرق إلى إعراب السماء[1]، وهو أمرٌ أيّده السمين الحلبي[2]، وأبو السعود[3]، ثم إنَّ أولَ مَن قال بهذا الأمر — أعني جعل النعت إذا تقدَّم على المنعوت النكرة حالاً — هو سيبويه، قال: ((وذلك [قولك] هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ. لمّا لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبحُ أن تقول: فيها قائمٌ فتضع الصفة موضع الاسم، كما قَبحُ مررت بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالاً وكانَ المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده))[4]، قال ابن السيرافي في توضيح ذلك: ((يعني أنَّ قائماً لا يجوز أن يكون وصفاً للاسم المتأخر، وهو رجلٌ ولا يجوز أن يكون (قائمٌ) مبتدأ وهذا خبره؛ لأنّه لا يحسن أن تقوم الصفة مقام الموصوف في كلِّ حال، ولا يجوز أن يكون (رجل) نعتاً لقائم؛ فلمّا قبُحت هذهِ الوجوه، وقد جاز عندهم أن يكون (قائم) الذي هو وصف النكرة حالاً فيها في الموضع الذي يحسن فيه الوصف))[5].

والنحويون — بعد سيبويه — وضعوا مسوغات لمجيء الحال من النكرة، لم يَقُل بها سيبويه واختار أبو حيان أن يكون ذلك بلا مسوّغ، ومن هذهِ المسوّغات أن يختص صاحب الحال بوصف أو إضافة أو أن يسبق بنفي أو نهي أو استفهام أو أن يتقدَّم الحال على صاحبها النكرة[6]، وهذا الأمر لم يؤيده الدكتور فاضل السامرائي على أساس أن الحال لها معنى، والصفة لها معنى آخر، وأنه لا داعٍ للمسوّغات التي اشترطها النحاة بعد سيبويه، فسيبويه لم يشترط وجود أيّ مسوّغ،

---

(1) ينظر الكشاف 964/2.

(2) ينظر الدر المصون 412/7.

(3) ينظر إرشاد العقل السليم 159/4.

(4) الكتاب 122/2.

(5) شرح أبيات سيبويه 419/1– 420.

(6) ينظر شرح التسهيل 331/2– 332 ، والارتشاف 1577/3.

وهذا هو رأي الخليل أيضاً، ويرى أنَّ المسوّغ هو المعنى، وأنَّ تقديم الحال على صاحبها النكرة ليس لتسويغ الحالية، وإنّما هو لغرض من أغراض التقديم وهو الاهتمام[1].

2. قوله تعالى: {وَهَـذَا كِتَـابٌ أَنزَلْنَـاهُ مُبَـارَكٌ مُّصَـدِّقُ الَّـذِي بَـيْنَ يَدَيْـهِ ...} [الأنعام/92]

إذ أشار إلى تعدّد النعوت في هذهِ الآية المباركة النحاس[2]، والطبرسي[3]، والفخر الرازي[4]، دون الإشارة إلى الدلالة التي صاحبت الخروج على الأصل النحوي، وخالف ابن عاشور المفسّرين في ذلك؛ إذ عَدَّ جملة (أنزلناه) حالاً من اسم الإشارة أو جملة معترضة بينه وبين خبره، ثم جعلَ (مبارك) خبراً ثانياً، و(مصدق) خبراً عن كتاب أو عطفاً[5].

أمّا السيد طنطاوي فقد مال بتفسيره ذلك ميلاً دلالياً، فقد وصفه هنا بالإنزال – كما يرى – وقدمه على وصفه بالبركة، بخلاف قوله تعالى في موضع آخر: {وَهَـذَا ذِكْرٌ مُّبَـارَكٌ أَنزَلْنَـاهُ} [الأنبياء/50]؛ لأنَّ الأهم هنا وصفه بالإنزال؛ إذ جاء ذلك عُقيب إنكارهم أنْ ينزل الله على بشر من شيء، بخلاف هناك، ووقعت الجملة فعلية؛ لأنَّ الإنزال يتجدّد وقتاً فوقتاً، في حين أنَّ البركة ثابتةٌ مستقرة؛ لذلك جاءت بالاسم[6]، والى مثل هذا ذهب محيي الدين الدرويش؛ إذ يرى أنَّ جملة (أنزلناه) في محل رفع صفة أولى لكتاب، ومبارك صفة ثانية، ومصدق صفة ثالثة ... وجاء بالصفة الأولى فعلية وهي جملة (أنزلناه)؛ لأنَّ الإنزال يتجدّد وقتاً بعد وقت

(1) ينظر معاني النحو 251/2– 253.
(2) ينظر إعراب القرآن 380/1.
(3) ينظر مجمع البيان 416/4.
(4) ينظر التفسير الكبير 375/6– 378.
(5) ينظر التحرير والتنوير 33/5.
(6) ينظر التفسير الوسيط 1500/1.

... ووقعت الصفة الثانية اسماً وكذلك الثالثة للدلالة على الثبوت والاستمرار وديمومة البركة[1].

ووجدنا الاحتمالات النحوية واضحةً في قوله تعالى: {كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ }[ص/29]؛ إذ يرى السمين الحلبي أنَّ جملة (انزلناه) نعت، و(مبارك) خبر لمبتدأ مضمر أو خبرٌ ثانٍ، يقولُ في ذلك: ((لأنَّه لا يتقدَّم عند الجمهور غيرُ الصريح على الصّريح، ومن يرى ذلك استدلّ بظاهرها، وقد تقدَّم هذا محرّراً في المائدة))[2].

والى مثل ذلك مَال ابن عاشور، إذ يقول: ((فقوله (كتاب) يجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف والتقدير: هذا كتابٌ، وجملة (انزلناه) صفة (كتاب)، ويجوز أن يكونَ مبتدأً وجملة (انزلناه) صفة (كتاب) ومبارك خبراً عن كتاب))[3] لكنَّ ابن النحاس وأبا السعود والآلوسي يَرون أنَّ ذلك من تتابع النعوت، لكنهم لم يشيروا إلى دلالة هذا الترتيب[4]، ومما سبق يتضح أنّ المفسّرين المعتمدين في هذه الدراسة لم يتفقوا في إعراب لفظة (مبارك)، فهم بين مَن جعلها نعتاً ثانياً أو خبراً لمبتدأ محذوف أو خبراً ثانياً أو حالاً، وكلُّ ذلك ابوابٌ نحويّةٌ لها دلالاتها الخاصّة، غيرُ المتساوية فنحن بين مَن عَدَّها عُمدَةً وبين مَن عدَّها فضلةً، وهذا بالتأكيد يترك بظلاله على النّص القرآني المجيد، ويقف حائلاً دون فهمه فهماً صحيحاً، وتلك الاحتمالات أجدها لا تبحث عن المفهوم أو المضمون بقدر تعلقها بالشكل وظواهر الأمور، ولعلَّ مآلُ الأمر ههنا – والله أعلم – يتضمن مجالين هما:

أ. وصف الإنزال الذي يفيد التجدد والحدوث، ويفيد جهة المنزّل وأنّها منه – سبحانه وتعالى – باتجاه الرسول الأكرم (ص) .

ب. وصف البركة التي تترتب على هذا الإنزال، وهي الجهة المقابلة المخاطبة – أعني البشر – الذين إذا التزموا بهذا المنزَّل يتحصلوا البركة حتماً، وهذا

---

(1) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه 408/2– 409.

(2) الدر المصون 373/9– 374.

(3) التحرير والتنوير 148/23.

(4) ينظر إعراب القرآن 310/3 ، وارشاد العقل السليم 360/5 ، وروح المعاني 181/12 .

الوصفُ متمّم للوصف الأول؛ لأنّه لو قيل: (وهذا كتاب أنزلناه اليك) لتمَّ الكلام، وأفاد معنى الإنزال فقط، وبإضافة (مبارك) زاد الكلام بُعداً آخرَ وهو الإنزال والبركةُ، وبهذا أرى أن يكون التعامل مع النص القرآني بحذر شديد، وعدم إرغامه ليكون ضمن القوالب النحوية المتعارف عليها.

3. قوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً } [الأعراف/52].

إذ أشار الفراء إلى جواز الخفض في (هدىً ورحمة) على الاتباع للكتاب وأنَّ ذلك صوابٌ لاشكَّ فيه[1]، في حين عَدّهما الزمخشري حالين من الضمير في فصلناه، يقول في ذلك: ((و(هدى ورحمة) حالٌ من منصوب فصلناه، كما أنَّ على علم حالٌ من مرفوعه))[2].

وأوضح السمين الحلبي إعراب (فصلناه) على أنّه نعت لكتاب[3]، أمّا (هدى ورحمة) فقد أعطى فيهما احتمالات إعرابية هي[4]:

أ. النصب أمّا مفعول لأجله: أي فصلناه لأجل الهداية والرحمة أو أنَّه حال من الكتاب، وجاز في ذلك لتخصصه بالوصف، أو حال من مفعول (فصلناه).

ب. الجرّ على التبعية لكتاب، ووصف ذلك بالقراءة.

وأرى أنَّ ما ورد في الآية المباركة هو من تتابع النعوت؛ إذ الكتاب مفصلٌ بالقياس إلى ذاته ومضمونه، ثمَّ هو هدىً ورحمة بالقياس إلى أثره، وكلا الوصفين جاءَ معبّراً عن جهةٍ خاصّة، ويمكن أن يقال: إنَّ النعت الثاني والمعطوف عليه كانا نتيجةً للنعت الأول – والله أعلم–.

---

(1) ينظر معاني الفراء 380/1 ، وينظر جامع البيان 477/12 .

(2) الكشاف 109/2.

(3) ينظر الدر المصون 336/5.

(4) ينظر نفسه 336/5– 337.

4. أن يسبق الجار والمجرور المفرد:

ورد هذا الأسلوب أو هذا التتابع في النعوت بان يأتي الجار والمجرور متقدّماً على النعت المفرد في السياق القرآني ما يقرب من (سبع عشرة مرّة) ، تحاول هذه الدراسة الوصول إلى خصائص هذا الأسلوب النحوي الدلالية من خلال نماذج من الآيات القرآنية التي تضمنته.

ومن هذه النموذج ما يأتي:

قوله تعالى: {وَلَمَّا جَاءهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ كِتَابَ اللّهِ وَرَاء ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ }[البقرة/101]

إذ عدَّ المفسّرون (من عند الله) متعلقاً بمحذوف يقع صفة لرسول[1] وعدّوا كذلك (مصدّق) نعتاً آخر[2] مع انّهم أشاروا إلى صحّة قراءة النصب في (مصدق) على الحالية بقول الطبرسي: ((ومصدق رفع، لأنّه صفة رسول، لانهما نكرتان، ولو نصبت لكان جائزاً، لأنّ (رسولُ) قد وصف بقوله (من عند الله) فلذلك يحسن نصبه على الحال))[3] والى هذا المعنى أيضاً ذهب الآلوسي[4].

ويلاحظ أيضاً أنَّ هناك اختلافاً في إعراب النعت الثاني في هذا النمط القرآني بين عدّهِ نعتاً آخر او عدّه حالاً، ولا ادري كيف يكون النعت حالاً، مع الفارق المعنوي الذي أوضحناه سابقاً، والذي يبدو أنَّ هذا النمط يشير إلى دلالتين هما:

أ. منشأ المنعوت أو الجهة التي أرسلته ويمثله شبه الجملة.

ب. أثره في المخاطبين أو تأييده لما معهم ويمثله النعت المفرد.

---

(1) ينظر ارشاد العقل السليم 170/1 ، ومجمع البيان 253/1 وينظر روح المعاني 335/1.

(2) ينظر المحرر الوجيز 185/1 ، وينظر مجمع البيان 253/1 ، وينظر البحر المحيط 493/1.

(3) مجمع البيان 253/1.

(4) ينظر روح المعاني 433/1.

وعلى وفق ذلك تعبّر شبه الجملة عن علاقة الرسول أو اثره وتأييده لما معهم؛ لذلك وجدنا هذا العدد الكبير من النعوت شبه الجملة وقد قدّمت على النعت الصريح لاعتبارات معنوية؛ ولهذا لا يكون للجانب النحوي التقليدي أثر في تمييزه عمّا سواه إلاّ وصفه بأنه جاء على غير القياس أو أنَّ الثاني يكون حالاً لا نعتاً.

قوله تعالى: {لاَّ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاء مَا لَمْ تَمَسُّوهُنُّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ }[البقرة/236]

إذا أشار السمين الحلبي إلى تعدد النعوت في هذا السياق، فلقد أعرب (بالمعروف) متعلقاً بمحذوف يقع نعتاً لـ(متاعاً) وكذلك اعرب (حقاً) نعتاً في ضمن الاحتمالات الاعرابية التي ذكرها وهي أن يكون حالاً من المعروف أو ممّا كان حالاً منه متاع[1] وهو امر وجدناه عند كثير من المفسّرين قبله أو بعده[2]. وأعني بالأمر هذا الاختلاف الواضح في توجيه الأحكام النحوية وأن تحتمل كل لفظة أوجهاً اعرابية متعددة ممّا شكل عبئاً كبيراً على المتعلّم والقارئ، ولو التزم الجانب المعنوي في هذه الآية المباركة لأمكن التوصل إلى أنَّ هذا المتاع وصف بوصفين هما أنّه متلبسٌ بالمعروف كقواعد شرعية وأنّه بالإضافة إلى ذلك حقٌ وواجب على المحسنين، وعلى هذا الأساس يكون الثاني متمّماً للأول – والله اعلم – .

قوله تعالى: {لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ } [التوبة/128].

فقوله (من انفسكم) يعني من صميم العرب وشرفها، وقرئ (من انفسكم) بفتح الفاء، والأصوب جعل (عزيز) صفة للرسول والعنت المشقّة، وهي هنا لفظة

---

(1) ينظر الدر المصون 2/490– 491.

(2) ينظر البحر المحيط 2/244 ، وارشاد العقل السليم 1/280 ، ومجمع البيان 2/111، وروح المعاني 1/546.

عامّة أي ما شقّ عليكم من كفر وضلال بحسب الحقّ ومن قتل أو أسار وامتحان بسبب الحق واعتقادكم أيضاً معه[1]، و(حريص عليكم) أي على إيمانكم، والرؤوف المبالغ في الشفقة، وهي أرق الرحمة[2].

ويلاحظ على المفسرين انهم يحاولون القول: ومن خلال تقديراتهم التي ساقوها بخصوص إعراب (عزيز عليه ما عنتم) أو (حريصٌ عليكم) في جواز أن يكون (عزيز) خبراً مقدماً و(ما عنتم) مبتدأ مؤخر والجملة صفة لرسول أو أن يكون (عزيز) مبتدأ و(ما عنتم) خبره بأنَّ ذلك ليس من باب تقدّم غير الصريح على الصريح بل هو جار على القياس في تقدّم شبه الجملة على الجملة[3]، لكنَّ ذلك لا يرتضيه بعض المفسّرين؛ يقول ابن عطية: ((وقوله (ما عنتم) معناه عنتكم فـ(ما) مصدرية. وهي ابتداء و(عزيز) خبر مقدَّم، ويجوز أن يكون (ما عنتم) فاعلاً بـ(عزيز) و(عزيز) صفة للرسول وهذا أصوب من الأول ...))[4] ويقول السمين الحلبي بعد أن يعطي الاحتمالات النحوية المتعددة لـ(عزيز) التي سبق ذكرها: ((والأرجح ان يكون (عزيزُ) صفة لرسول؛ لقوله بعد ذلك (حريصُ) فلم يُجعل خبراً لغيره، وادّعاءُ كونه خبر مبتدأ مضمر، أي: هو حريص، لا حاجة اليه))[5].

يتضح من سياق الآية ان الله سبحانه وتعالى قد وصف الرسول الأكرم بخمس صفات هي[6]:

1. (مِن انفسكم) وجيء بذلك إمّا لترغيب العرب في نصرته والقيام بخدمته أو بأنه مثلكم؛ إذ لو كان من جنس الملائكة لصعب الأمر بسببه على الناس، أو أنَّ هذا الخطاب لأهل الحرم؛ لأنَّ العرب كانوا يسمون أهل الحرم أهل الله وخاصته،

---

(1) ينظر المحرر الوجيز 100/3.

(2) ينظر نفسه.

(3) ينظر نفسه 100/3 ، وينظر الدر المصون 142/6 ، وينظر التبيان في غريب إعراب القرآن 407/1.

(4) المحرر الوجيز 100/3.

(5) الدر المصون 142/6.

(6) ينظر اللباب في علوم الكتاب 247/10.

فكأنه قيل للعرب: كنتم قبل مقدمه مجتهدين في خدمة أسلافه الذين سبقوه، فَلِمَ تكاسلتم عن خدمته مع انه أعلى في الشرف من أسلافه.

2. قوله (عزيز) ومعناه يشقُّ عليه مكروهكم.
3. حريص عليكم والحريص هنا يمتنع أن يكون متعلقاً بذواتهم بل المراد حريص على ايصال الخيرات اليكم في الدنيا والآخرة.
4. (بالمؤمنين رؤوف رحيم).

وكان على وفق السياق المتقدَّم أن يقال (رؤوف رحيم بالمؤمنين) ولكن لما قدَّم (بالمؤمنين) أفاد الحصر، أي لا رافة ولا رحمة إلا بالمؤمنين[1].

ويبدو ان هذا السياق قد احتوى على نعتٍ مركزي هو (من أنفسكم) ثم تتابعت النعوت الأخرى كنتائج للنعت الأول، لذلك فطن الزمخشري إلى هذه الميزة الأسلوبية إذ قال: (((من أنفسكم) من جنسكم ومن نسبكم عربي قرشيّ مثلكم، ثم ذكر ما يتبع المجانسة والمناسبة من النتائج بقوله (عزيز عليه ما عنتم) اي شديد عليه شاق – لكونه بعضاً منكم – عنتكم ولقاؤكم المكروه، فهو يخاف عليكم سوء العاقبة والوقوع في العذاب (حريص عليكم) حتى لا يخرج أحد منكم عن إتباعه والاستسعاد بدين الحق الذي جاء به...))[2].

ويكون النعت بالجار والمجرور لبيان موضع المنعوت أي مكانه ولذلك رأيناه يقدَّم على النعت بالمفرد، كما في قوله تعالى: {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَّا تَخَافُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى }[طه/77].

إذ أشار المفسّرون إلى أنَّ (يبساً) نعت لطريق على أنّه مصدر وصف به الطريق للمبالغة[3].

(1) ينظر اللباب في علوم الكتاب 249/10.

(2) الكشاف 325/2.

(3) ينظر البحر المحيط 245/6 ، وينظر ارشاد العقل السليم 297/4. ، وينظر التحرير والتنوير 156/16.

ويأتي الجار والمجرور مقدّماً على المفرد ليبيِّن أصل ذلك الشيء أيّ انه منه هو فقط لا من غيره، كما في قوله تعالى: {مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ}[الأنبياء/2] فمن ربهم: صفة لذكر[1]، والمحدث: أي مُحدث التنزيل مبتدأ التلاوة كنزول سورة وآية بعد آية[2]، وهو وصف آخر لمحدث الذي هو القرآن[3]، وذكر أبو السعود هذه الآية وغيرها دليلاً على جواز تقدّم الصفة الجار والمجرور على الصفة المفرد ووصف مَن قال إنَّ (من ربّهم) حال قد تكلّف بكلامه تكلّفاً لا يخفى[4].

وفي سورة الشعراء وجدنا (من الرحمن) قد وضعت موضع (من ربّهم) في الأنبياء مع الإبقاء على لفظة (محدث)؛ ذلك انّ (من ربّهم) في الأنبياء جاءت موافقةً لقوله بعد ذلك (قل ربّي يعلم) وذكر (من الرحمن) في الشعراء لكثرة الرحيم فيها، فكان الرحمن بالرحيم انسب[5]، وآية الشعراء هي {وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ }[الشعراء/5].

وقد يراد الوصف الذي عُبِّر عنه بالجار والمجرور أن يأتي متقدماً على الوصف المفرد؛ إذ لو تغيَّر الترتيب لأعطى معنىً مغايراً، وهذا يتضح في قوله تعالى: {وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ }[الزخرف/31].

فمن القريتين نعت لرجل وليس الرجل يكون من القريتين، فهو مبني على حذف مضاف والتقدير على رجلٍ من رجلي القريتين[6] والرجلان هما: الوليد بن المغيرة وكان بمكّة وعروة بن مسعود الثقفي وكان بالطائف[7].

---

(1) ينظر مجمع البيان 61/7 ، وروح المعاني 8/9.

(2) ينظر نفسه.

(3) ينظر نفسه 62/7 ، واعراب القرآن / ابن النحاس 35/3 ، وروح المعاني 8/9.

(4) ينظر ارشاد العقل السليم 256/2.

(5) ينظر تفسير النيسابوري 331/5.

(6) ينظر اعراب القرآن 71/4 ، وينظر الدر المصون 584/9.

(7) ينظر الدر المصون 584/9.

وقال أبو حيان في هذين الرجلين: ((وقال قتادة، الوليد بن المغيرة، وعروة بن مسعود الثقفي ... وكان الوليد بن المغيرة يسمّى ريحانة قريش، وكان يقول لو كان ما يقول محمد حقاً لنزل عليَّ، أو على ابن مسعود يعني عروة بن مسعود))[1].

فهم أعني العرب آنذاك كانوا لا يدينون إلا لمن هو من أشهر القبائل في أشهر القرى؛ لأنَّ القرى هي مأوى شؤون القبائل وتموينهم وتجارتهم[2].

إن ذكر هذه الحقائق التأريخية التي صاحبت الدعوة الإسلامية لا يعني أنّها مقصودة لذاتها؛ إنّما لبيان أهمية تقديم الجار والمجرور في سياق الآية المتقدِّمة؛ لأنه لو قيل عكس ذلك لتغيَّر المعنى وأصبح العظيم تعْظُم القريتين به وليس العكس، فالرجل بالأساس من القريتين ثم أصبح عظيماً فيما بعد وكأنما العظمة لا تكون إلا برجلٍ من القريتين.

وقد يكون النعت بالجار والمجرور لإرادة ما ينافي خصائص المنعوت المعتادة؛ لذلك يأتي بعده نعت مفرد لتأكيد معنى النعت الأول وإظهاراً لما ينافي معنى المنعوت وهذا يبدو في قوله تعالى: {وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ } [الواقعة/43– 44].

فاليحموم هو الدخان الاسود وقد وصف به الظل كما وصف بلا باردٍ ولا كريم[3]، وقد بُدئ بالوصف الأصلي الذي هو الظل وهو كونه من يحموم ثم نُفي عنه الوصف الذي يبغي له الظل، وهو كونه لا بارداً ولا كريماً[4].

وأفاد النعت الأول التهكّم، وجيء بالنعت الثاني لتحقيق معنى التهكُّم، وخيرُ من وصف ذلك الترتيب على وفق المصادر المعتمدة ههنا، ابن عاشور إذ يقول

(1) البحر المحيط 14/8.
(2) ينظر التحرير والتنوير 244/25.
(3) ينظر الدر المصون 208/10 ، وينظر إعراب القرآن 222/4– 223.
(4) ينظر البحر المحيط 209/8.

((ولتحقيق معنى التهكُّم وصف هذا الظلّ بما يفيد نفي البرد عنه ونفي الكرم، فبرد الظل ما يحصل في مكانه من دفع حرارة الشمس، وكرم الظل ما فيه من الصفات الحسنة في الظلال مثل سلامته من هبوب السموم عليه، وسلامة الموضع الذي يظلّه من الحشرات والأوساخ... فوصف ظل اليحموم بوصف خاصّ وهو انتفاء البرودة عنه واتبع بوصف عام وهو انتفاء كرامة الظلال عنه))[1].

ويقدّم الجار والمجرور أيضاً ليبيّن أنّ العلاقة بالله التي يعبّر عنها الوصف بالجار والمجرور مقدّمة على اتصاف الموصوف بأيّة صفة كانت، ومثاله قوله تعالى: {ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ}[التحريم/10].

فمن عبادنا وصف يعبّر عن علاقة المخلوق بالخالق، وصالحين وصف يتصف به المخلوقون، وعلاقة المخلوق بالخالق مقدمة على العلاقة الأخرى.

والمفسّرون اتجهوا في هذه المسألة منحىً آخر كان مداره السؤال لماذا ذكرت (من عبادنا)؟ ولم يكن سؤالهم لماذا قدّمت (من عبادنا)؟

لذلك فكلامهم لا يتفق وما تريده الدراسة من حيث البعد الدلالي للتقديم. أمّا البعد الدلالي لذكر ذلك دون مراعاة التقديم أو التأخير، فيتضح من خلال رأي الزمخشري الذي يعتقد أن الناس أو عباد الله لا يكون تفاوتُ بينهم إلا من خلال الصلاح وهذا يكون تجاه الله، أمّا غير ذلك فلا يكون سبباً للرجحان عنده[2] وذكر هذا الأمر الرازي وأضاف بعداً آخر وهو التعظيم لهم[3] وأمر التشريف والتعظيم أيّده أيضاً أبو حيان في معنى (من عبادنا)[4].

(1) التحرير والتنوير 279/27.
(2) ينظر الكشاف 572/4.
(3) ينظر التفسير الكبير 44/30.
(4) ينظر البحر المحيط 289/8.

5. أن يأتي النعت المفرد قبل الجملة الفعلية:

وهذا هو النمط السائد في الاستعمال القرآني بالقياس إلى بقية الأنماط السابقة إذ ورد منه ما يقرب من عشرين حالة على مستوى القرآن الكريم، ونحاول رصد الدلالات التي استوجبت هذا التركيب ونبدأ بقوله تعالى: {لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللّهِ آنَاء اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ }[آل عمران/113].

إذ بدأت النعوت بلفظة (قائمة) ومعناها المستقيمة العادلة[1] وهذه اللفظة مركزية في السياق؛ فكأنّما الذي يقرأ السياق ويتوقف عندها يقول: ماذا تعني هذه اللفظة؟ وكيف تتجسّد في الإنسان؟ أو من أين نعرف أنّها كذلك؟ فلذلك وغيره من التساؤلات جاء التوضيح بالأوصاف الأخرى، وهي (يتلون، يؤمنون[2]...الخ)

يوضح أبو حيان هذا التعدّد بالنعوت بقوله: ((وقوله (وهم يسجدون) جملة في موضع الصفة أيضاً معطوفة على يتلون وصفهم بالتلاوة للقرآن والسجود... وجاءت الصفة الثانية أسميّة لتدلّ على التوكيد بتكرير الضمير وهو (هم) ...))[3].

ومن المفسّرين من اجاز ان تكون جملة (يتلون) حالاً من امّة وهذا ما وجدناه عند السمين الحلبي وأبي السعود والآلوسي على أساس أنَّ هذه الجملة قد سبقت بنعت مفرد وهو (قائمة)[4]، وهم بهذا يُلغون التعدد في النعوت في الكلام العربي بصفة عامّة والقرآن الكريم بصفة خاصة ومن ثمَّ لا يجعلون فارقاً معنوياً بين النعت والحال، وهذا ما اشرنا إليه مفصلاً في مواضع متقدمة من هذه الدراسة ومن ذلك

(1) ينظر الكشاف 402/1.

(2) ينظر نفسه 402/1 وينظر ارشاد العقل السليم 430/1 وينظر روح المعاني 179/3 والبحر المحيط 360/3 ومشكل إعراب القرآن 170/1.

(3) البحر المحيط 360/3.

(4) ينظر الدر المصون 256/3 وينظر ارشاد العقل السليم 430/1 ، وروح المعاني 179/3.

قوله تعالى: {وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }[الأنفال/26] .

أشار السمين الحلبي أنَّ ذلك جاء على وفق القياس النحوي إذ بُدئ بالنعت المفرد ثم بالجملة لكنه أيضاً يشير إلى جواز أن تكون جملة (تخافون) خبراً ثالثاً وهو أوجهها عنده أو ان تكون حالاً من الضمير المستتر في (مستضعفون)[1].

والاحتمال الثاني في (مستضعفون وتخافون) وجدناه أيضاً عند أبي السعود والآلوسي اللذين يريان جواز أن يكون (مستضعفون وتخافون ...) اخباراً أو نعوتاً[2] دون الإشارة إلى الفرق المعنوي في ذلك على أساس انَّ الخبر أساس في الجملة والنعت ليس بأساس في الجملة العربية.

وقدَّم النعت المفرد وثناه بالجملة الفعلية في قوله تعالى: {ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّ يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقاً حَسَناً}[النحل/75]؛ لأنَّ النعت الأول مشتركاً وهو (المملوك) فذكر المملوك ليتميَّز عن الحر؛ لأنَّ الحرَّ قد يقال إنه عبد الله؛ فلذلك جيء بالنعت الثاني وهو قوله (لا يقدر على شيء) من باب التخصيص ذلك أنَّ المملوك قد يكون له تصرّف وقدرة كالمأذون له والمكاتب[3].

لذلك رأينا ابن عاشور يقول: ((وقد وصف (عبداً) هنا بقوله (مملوكاً) تأكيداً للمعنى المقصود وإشعاراً لما في لفظ عبد من معنى المملوكية المقتضية أنَّه لا يتصرّف في عمله تصرُّف الحريّة))[4] ثم يقول أيضاً: ((وجملة (لا يقدر على شيء) صفة (عبداً) أي عاجزاً عن كلِّ ما يقدر عليه الناس، كأن يكون أعمى وزَمِناً وأصم، بحيث يكون أقل العبيد فائدة))[5].

(1) ينظر الدر المصون 594/5.

(2) ينظر ارشاد العقل السليم 91/3– 92 ، وروح المعاني 182/5.

(3) ينظر التفسير الكبير 83/20 ، والبحر المحيط 504/5 ، وارشاد العقل السليم 79/4 ، وروح المعاني 194/14.

(4) التحرير والتنوير 180/13.

(5) نفسه.

وتأتي الصفة الثانية فعلية لتأكيد المعنى الأول، يتّضح هذا في قوله تعالى: { بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ }[الأنبياء/26- 27] فلا يسبقونهُ صفة لعباد[1] وهذه الصفة انبأت عن كمال طاعاتهم وانقيادهم لله تعالى بعد ان وصفهم اولاً بأنهم عبيد له ومكرمون لديه، ثم رأينا السياق جاء أولاً بالقول ثم اتبعه بالفعل على وفق القياس المعتاد لنفهم أنَّ نفيَ سبقهم له تعالى بالقول عبارة عن تبعيتهم له تعالى فيه: كأنه قيل: هم بأمره يقولون وبأمره يعملون لا بأمر غير اصلاً[2].

ومعنى التأكيد ايضاً يتجسَّد في قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ }[سبأ/3]

إذ أشار أبو حيان إلى جواز إعراب (عالم الغيب) صفةً[3] ثم يقول: ((وأُتبع القسم بقوله (عالم الغيب) وما بعده ليعلم أنَّ انباتها من الغيب الذي تفرَّد به تعالى))[4] وهذا الأمر أيّده السمين الحلبي[5]، وهو أمرٌ سبقهم إليه ابن النحاس إذ قال: ((وقد قرأ عمرو وعاصم (عالمِ الغيبِ) على النعت))[6]، وذكر أبو السعود أنَّ ما بعد القسم به هي نعوت وأنَّ هذه النعوت جاءت مؤكِّدةً لما سبق يقول: (((عالم الغيب) الخ، إمداد للتأكيد وتسديد له اثر تسديد وكسر لسورة نكيرهم واستبعادهم، فانَّ تعقيب القسم بجلائل نعوت المقسم به على الاطلاق يؤذن بفخامة شأن المقسم عليه وقوة ثباته وصحّته...))[7].

---

(1) ينظر الدر المصون 146/8.
(2) ينظر ارشاد العقل السليم 332/4 ، وروح المعاني 32/9.
(3) ينظر البحر المحيط 248/7.
(4) نفسه.
(5) ينظر الدر المصون 148/9.
(6) إعراب القرآن 227/3.
(7) ارشاد العقل السليم 246/5.

فعالم الغيب إجمال، ولا يعزب..تفصيل[1]، وفي هذا التفصيل إشارة إلى تقريب إمكان الحشر؛ لأنَّ الكافرين احالوه بعلّة انَّ الأجساد تصيرُ رفاتاً وتراباً فلا يمكن إعادتها، فنُبهوا إلى انَّ علم الله محيط بأجزائها، وأنَّه تعالى يَعْلَم بمواقعها في السموات وفي الأرضِ تفصيلاً[2].

ويأتي هذا النمط ليشير إلى أنَّ النعت المفرد يوضح المنعوت أو أصله التكويني ثم يأتي النعت الجملة الفعلية بعد ذلك موضحاً ما يحيط المنعوت من أمور اخرى، اي انَّ المفرد يوضح ذات المنعوت والمنعت الجملة الفعلية يوضح ما هو خارج عنه.

وهذا المعنى نجده في قوله تعالى: {لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}[الزمر/20] ومبنية إشارة إلى التساوي في القوة مع انَّ البناء في دور الدنيا يستلزم ان يكون البناء الأسفل اقوى من الأعلى[3].

وهذه الصورة الرائعة التي يرسمها القرآن الكريم من بناء هذه الغرب وأنَّ بعضها فوق بعض وهي بنفس القوة وجريان الماء تحت كلٍّ منها يوضحها ابن عاشور بقوله: ((ويجوز ان تكون مبنية وصفاً للغرف باعتبار ما دلَّ عليه لفظها من معنى المبني المعتلي فيكون الوصف دالاً على تمكّن المعنى الموصوف، أي مبنيّةً بناءً بالغاً الغاية في نوعه... ومعنى (من تحتها) انَّ الأنهار تمرُّ على ما يجاور تحتها ويجوز ان يكون المعنى: تجري من تحت اسسها الأنهار اي تخترق اسسها وتمر فيها وفي ساحاتها ... والمعنى: انَّ كلَّ غرفةٍ منها يجري تحتها نهرٌ فهو من مقابلة الجمع ليتقسَّم على الآحاد، وذلك بأن يصعد الماء إلى كلِّ غرفةٍ فيجري تحتها))[4].

(1) ينظر التفسير الكبير 208/25.

(2) ينظر التحرير والتنوير 12/22.

(3) ينظر التفسير الكبير 229/26 ، والبحر المحيط 405/7.

(4) التحرير والتنوير 58/24- 59.

ويؤتى بالنعت جملة فعلية بعد النعت المفرد لبيان اثر النعت المفرد، ويبدو ذلك في قوله تعالى: {اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ}[الزمر/23].

إذ يرى الرازي أنَّ الله سبحانه وتعالى قد وصف القرآن الكريم في هذه الآية بأربعة أوصاف هي، أحسن الحديث، وكتاباً متشابهاً ومثانيَ وتقشعرُّ، لكنه لم يتحدَّث في سرّ هذه الأوصاف المتعددة أو بيان الإعجاز القرآني في ترتيبها[1].

ويعدُّ أبو حيان (مثاني) فقط نعتاً، ولم يصرِّح بإعراب جملة (تقشعرُّ منه...)[2]، وأشار السمين الحلبي إلى أنَّ (متشابهاً ومثاني) نعتان مع انه يعطي احتمالات اعرابية أخرى لمثاني، وأعطى الجملة (تقشعرُّ...) ثلاثة احتمالات اعرابية هي: الصفة والحال والاستئناف دون ترجيح لأحدهما[3].

ويرجح أبو السعود كون جملة (تقشعرُّ...) استئنافاً يقول: ((والأظهر أنه استئناف سيق لبيان آثاره الظاهرة في سامعيه بعد بيان أوصافه في نفسه ولتقرير كونه أحسن الحديث))[4].

والكلام السابق ينطبق على قوله تعالى: {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ}[الدخان/3- 4] إذ رجّح الرازي كون جملة (يفرق فيها ...) صفة لليلة القدر التي هي الليلة المباركة قياساً على قوله تعالى في آية أخرى {تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ} لأنَّ المقصود بها في الحالتين هي ليلة القدر[5] وهو امر رجّحه ايضاً أبو السعود مع أنه أشار إلى إعراب آخر لجملة (يفرق فيها ...) وهو كونها استئنافية[6]، ويوضح ابن عاشور دلالة وصف

(1) ينظر التفسير الكبير 236/26- 238.
(2) ينظر البحر المحيط 406/7.
(3) ينظر الدر المصون 422/9- 423.
(4) ارشاد العقل السليم 389/5.
(5) ينظر التفسير الكبير 203/27.
(6) ينظر ارشاد العقل السليم 47/6.

الليلة بالمباركة؛ إذ ذاك عنده من باب التنويه بها والتشويق لمعرفتها ويرى أنها ليلة القدر[1]، لكنه يرى أنَّ إعراب جملة (فيها يفرق) استئناف بياني وليست نعتاً ثانياً لليلة بحجة أنها موصوفة سابقاً يقول في ذلك: ((وجملة (فيها يفرق كل أمر حكيم) مستأنفة استئنافاً بيانياً ناشئاً عن تنكير (ليلة) ووصفها بمباركة كما علمت آنفاً...))[2].

ويبدو ذلك في قوله تعالى: {إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ}[الذاريات/8– 9]

فالمختلف: أن يقول هؤلاء شيئاً وآخرون شيئاً آخر، أو منهم المصدّق بالقرآن ومنهم المكذِّب به[3]، لكنَّ الرازي يخرج بأربعة تأويلات لقوله (يؤفك عنه من أُفِك) يقول: ((وفيه وجوه: أحدها: أنَّه مدحٌ للمؤمنين، أي يؤفك عن القول المختلف ويصرف مَن صُرِفَ عن ذلك القول ويرشد إلى القول المستوي، وثانيهما: أنّه ذمٌّ معناه يؤفك عن الرسول، ثالثهما: يؤفك عن القول بالحشر، رابعهما: يؤفك عن القرآن ...))[4].

ويكتفي السمين الحلبي بإعراب جملة (يؤفك...) على أنها صفة لقول[5] وأعطى أبو السعود معنىً آخر للجملة الثانية على أساس عود الضمير في عنه إلى القول المختلف فيكون أفك بمعنى صَدَر ويكون المعنى يصدرُ إفكُ مَن أفك عن ذلك القول[6].

وجعل ابن عاشور ذلك خاصّاً بالمشركين فقط أي أنَّ هناك مشركون مصروفون عن التصديق ومشركون صارفون قومهم عن الإيمان، يقول: ((وعلى كلٍّ

---

(1) ينظر التحرير والتنوير 308/25.
(2) نفسه 309/25.
(3) ينظر إعراب القرآن 158/4.
(4) التفسير الكبير 170/28.
(5) ينظر الدر المصون 42/10.
(6) ينظر ارشاد العقل السليم 134/6.

فالمراد بقوله (مَن أُفك) المشركون المصروفون عن التصديق والمراد بالذي فَعَل الافك المجهول المشركون الصارفون لقومهم عن الإيمان، وهما الفريقان اللذان تضمنهما قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ }[فصلت/26]))[1].

ويرى أنَّ القول المختلف المقصود به التردد في الإيمان، معرباً جملة (يؤفك...الخ) بأنّها صفة أو مستأنفة استئنافاً بيانياً[2].

وعلى وفق ما تقدَّم رأينا أنَّ علاقة الجملة الثانية بالنعت المفرد المتقدِّم يحدده مفهوم الأول، فإذا كان المقصود بالقول المختلف اختلاف المؤمنين عن الكافرين يكون المعنى باتجاه، أمّا إذا كان معناه خاصاً بتناقض أقوال الكفرة، وهذا ما نؤيده فيكون معنى الجملة الثانية أنَّ المؤمن بصورة عامّة يصرف بعون الله عن تلك الأقوال المتناقضة، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: { إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ ...}[الجن1- 2]

إذ وصف القرآن بالعجب وهو وصف بالمصدر على سبيل المبالغة وعجب مصدر يوضع موضع العجيب، ويهدي إلى الرّشد يدعو إلى الصواب[3]، وقيل إلى التوحيد[4]، وأضاف السمين بعدين آخرين للوصف بالمصدر بالإضافة إلى المبالغة السابقة، وهو إمّا على حذف مضاف، أي ذا عجب، وإمّا بمعنى اسم الفاعل، أي معجب[5].

وخيرُ من أفصح عن البعدين الدلاليين اللذين يرافقان هذا التتابع في النعوت أي مجيء المفرد ثم بعده الفعلية وأنَّ النعت المفرد يوضح المنعوت في ذاته

---

(1) التحرير والتنوير 11/27.
(2) ينظر نفسه.
(3) ينظر الكشاف 623/4.
(4) ينظر التفسير الكبير 136/30.
(5) ينظر الدر المصون 480/10.

والنعت بالجملة الفعلية يبيّن آثار ذلك في الناس ما قاله أبو حيان الأندلسي إذ أنَّهم ((وصفوا قرآناً بقولهم (عجباً) وصفاً بالمصدر على سبيل المبالغة؛ أي هو عجب في نفسه لفصاحة كلامه، وحسن مبانيه، ودقّة معانيه، وغرابة أسلوبه، ومواعظه، وكونه مبايناً لسائر الكتب .... (يهدي إلى الرشد) أي يدعو إلى الصواب، وقيل: إلى التوحيد والإيمان))[1].

وتأتي الصفة الثانية جملة فعلية مسبوقة بنعت مفرد لتخصيص النعت المفرد، يبدو ذلك في قوله تعالى: {وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} [الجاثية 7– 8]

يلاحظ أنَّ المفسّرين – موضع الدراسة – قد أجازوا في جملة (يسمع ...) ثلاثة احتمالات نحوية هي النعت والحال والاستئناف دون إعطاء الدلالة الخاصّة بكل احتمال نحوي ممّا قرروه، ولا الإشارة إلى دلالة هذا الترتيب[2]، ويعطي الرازي معاني هذه النعوت؛ إذ الأفّاك هو الكذّاب، والأثيم هو المبالغ في اقتراف الإثم، والأثيم له مقامان ان يسمع ذلك وينكر وهو ما تضمنه سياق الآية الكريمة، أو يسمع ويستهزئ، وتضمّن ذلك قوله تعالى {وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئاً اتَّخَذَهَا هُزُواً} [الجاثية/9][3].

6. ان يأتي النعت المفرد قبل الجملة الاسمية:

وهذا النمط أقلُّ بكثير عن سابقه وروداً في القرآن الكريم؛ ومنه قوله تعالى: {شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاء لِلنَّاسِ} [النحل/69]

فالنعت الأول هو (مختلفٌ) وهو مفرد، والنعت الثاني جملة (فيه شفاء للناس) وهي جملة اسمية، جاء النعت الأول توضيحاً لذات الشراب وأنّه مكوَّنٌ من

---

(1) البحر المحيط 340/8.

(2) ينظر الدر المصون 642/9 ، وينظر ارشاد العقل السليم 57/6 ، وينظر روح المعاني 141/13.

(3) ينظر التفسير الكبير 224/27.

ألوان مختلفة ومتعددة على اختلاف من أن يكون المطلوب هو ذات الشراب أو يكون المقصود هو القرآن وأنَّ فيه فوائد متعددة، وجاء النعت الثاني مبيناً – على ما أظن – فائدة هذا الشراب أو نتيجة وأثر هذا الشراب، وهذا المعنى وجدناه أيضاً في مجيء النعت جملة فعلية بعد المفرد فيما سبق.

وعند العودة إلى كتب التفسير وجدنا الآتي:

أ. انَّ النحاس ركَّز على جانبين هما: أنَّ القرآن شفاء للناس كما أنَّ العسل شفاء للناس، يريد أن يقول: إنَّ المعنى المقصود هو القرآن لا غير وجيء بالعسل لغرض إيصال الفكرة[1].

ب. إنَّ أبا السعود يفسر مختلف ألوانه بالأبيض والأسود والأصفر والأحمر حسب اختلاف سن النحل أو الفصل أو الذي أخذت منه العسل، ويرى أن (فيه شفاء للناس)؛ إمّا بنفسه كما في الأمراض البلغمية أو مع غيره كما في سائر الأمراض[2].

ج. رجّح القرطبي أنّ الضمير في (فيه شفاء للناس) راجع إلى العسل[3] وكذلك فعل أبو حيان الأندلسي إذ يقول: ((والظاهر عود الضمير في (فيه) أي الشراب وهو العسل))[4].

د. يبدو أن الفخر الرازي قد وصف السياق وصفاً دقيقاً إذ أشار إلى وصف العسل بثلاث صفات، هي كونه شراباً وأنّه مختلفٌ ألونُه وأنّه فيه شفاء للناس[5].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {بُيُوتاً غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ}[النور/29] إذ وصفَ أولاً البيوت وأنها غير مسكونة، ثُمَّ بين حاجة الإنسان إليها.

---

(1) ينظر إعراب القرآن 84/4.

(2) ينظر ارشاد العقل السليم 75/4.

(3) ينظر تفسير القرطبي 134/10.

(4) البحر المحيط 483/5.

(5) ينظر التفسير الكبير 69/20.

فسَّر الرازي (المتاع) بالمنفعة[1]، وعدَّ ابن عاشور قوله تعالى (فيها متاع لكم) صفة ثانية لـ(بيوتاً) والصفة الأولى هي (غير مسكونة)، وقد فسَّر (فيها متاع لكم) تفسيراً عامّاً على أساس أنَّ الذي يدخلها يضع متاعه فيها، ودخول المسافر وإن لم يكن له متاع لقصد التظلّل أو المبيت، وهو ينطلق في ذلك من ذهابه إلى تفسير المتاع بالمصدر، أي التمتّع والانتفاع[2].

في حين جوّز الالوسي (في الجملة) إلى جانب كونها نعتاً أن تكون استئنافاً جارياً مجرى التعليل[3].

ويأتي النعت المفرد مبيناً عدد المنعوت، ثم تأتي بعده الجملة الاسمية لبيان حالة الاستمرار وعدم الرجوع وهذا ما وجدناه في قوله تعالى: {وَمَا يَنظُرُ هَؤُلَاء إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ} [ص/15].

فالنعت المفرد هو لفظة (واحدة) وقد سبق النعت الجملة (ما لها من فواق)[4] ومعنى (مالها من فواق) أنّها غير متوقفة أو ليس لها رجوع واستراحة[5]، والمجيء بالجملة الاسمية هنا لتوضيح الصيحة الواحدة؛ لذلك رأينا الفخر الرازي يقول: ((وروى الواحدي في البسيط عن أبي هريرة عن النبي (ص) انّه قال في هذه الآية (يأمر اسرافيل فينفخ نفخة الفزع قال فيمدّها ويطولها) وهي التي يقول (ما لها من فواق) ثم قال الواحدي، وهذا يحتمل معنيين احدهما: مالها سكون، والثاني: ما لها رجوع، والمعنى ما تسكن تلك الصيحة ولا ترجع إلى السكون، ويقال لكل مَن بقي على حالةٍ واحدةٍ، إنّه لا يفيق منه ولا يستفيق، والله اعلم))[6].

---

(1) ينظر التفسير الكبير 174/23.

(2) ينظر التحرير والتنوير 162/18.

(3) ينظر روح المعاني 332/9.

(4) ينظر التفسير الكبير 159/26 ، وينظر الدر المصون 363/9– 364.

(5) ينظر الدر المصون 363/9

(6) التفسير الكبير 160/26.

وهذا المعنى يشير إليه ابن عاشور أيضاً، لكن نفهم من كلامه انَّه يعتقد بأنَّ هذه الصيحة وقعت في زمن الرسول (ص) في معركة بدر الكبرى[1].

ويؤتى بالنعت جملةً اسمية بعد النعت المفرد لغرض التأكيد وهذا ما وجدناه في قوله تعالى: {وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ ...} [المؤمنون/117].

إذ أشار الزمخشري إلى احتمالين اعرابيين في جملة (لا برهان له به) احدهما أن تكون صفة لغرض التوكيد والثانية أن تكون معترضة[2]، وهذا الأمر أيّده أبو حيان الأندلسي إذ قال: (((ولا برهان له به) صفة لازمة للاحتراز من أن يكون ثمَّ آخر يقوم عليه برهان فهي مؤكّدة كقوله {يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} [الأنعام/38] ويجوز أن تكون جملة اعتراض؛ إذ فيها تشديد وتأكيد فتكون لا موضع لها من الإعراب كقولك: مَن أساء اليك لا أحق بالإساءة منه فأسي إليه، ومن ذهب إلى أنَّ جواب الشرط هو (لا برهان له به) هروباً من دليل الخطاب من أن يكون ثمَّ داع له برهان فلا يصحُّ لأنه يلزم منه حذف الفاء في جواب الشرط ولا يجوزُ إلاّ في الشعر، وقد خرّجناه على الصفة اللازمة أو على الاعتراض وكلاهما تخريجٌ صحيح))[3].

وهذه الفكرة وجدناها تُدُولت عند السمين الحلبي وأبي السعود والآلوسي[4].

ويؤتى بالنعت جملة اسمية بعد النعت المفرد لقطع الشكّ من عدم حصول الفائدة التي تحصّلت من مفهوم النعت المفرد وهذا يبدو في قوله تعالى: {فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ} [الحاقة/22- 23] فالعالية: المرتفعة المكان من السماء. أو

(1) ينظر التحرير والتنوير 125/23.

(2) ينظر الكشاف 206/3- 207.

(3) البحر المحيط 391/6.

(4) ينظر الدر المصون 375/8 ، وينظر ارشاد العقل السليم 434/4- 435 ، وينظر روح المعاني 270/9.

رفيعة الدرجات. أو رفيعة المباني والقصور والأشجار، والدانية التي ينالها القاعدُ والنائمُ[1].

والدانية عند أبي السعود هي التي يتناولها القاعد[2]، وفسَّر الدنو الآلوسي بسهولة التناول[3] فالذي يسمع بلفظ (العلو) يتبادر إلى ذهنه أولاً البعد المكاني، وإذا كان الأمر كذلك على وفق معطيات البشر الطبيعية، يتساءل: كيف يمكن الوصول إليها؟ فلذلك جاءت الجملة الاسمية لقطع الشك والإبهام، بأنَّ قطوفها دانية لتطمئن القلوب إلى نتيجة العمل الصالح الذي يقوم به البشر في دنياهم.

7. ان تأتي الفعلية قبل الاسمية:

وهذا النمط قليل الورود في القرآن الكريم قياساً إلى مجيء المفرد أولاً أو الجار والمجرور، وهو الأصل عند النحويين عندما يتواجد في السياق جملة نعتية اسمية وفعلية، لكنَّ عدد هذا النوع من حيث وروده في القرآن الكريم يتوافق وتقدُّم الاسمية على الفعلية كما سيتضح فيما بعد.

وهذا النوع نجده في قوله تعالى: {تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ }[البقرة/134] فقد أجاز المفسّرون ان تكون الجملتان (قد خلت)، و(لها ما كسبت) في موضع الرفع لأمّة، مع احتمالات اعرابية أخرى[4]. لكن المفسّرين لا يشيرون إلى ترتيب هذين النعتين، وإنما فقط يشيرون إلى الاحتمالات الاعرابية الجائزة فيهما.

---

(1) ينظر الكشاف 603/4 ، وينظر التفسير الكبير 99/30 ، وينظر البحر المحيط 319/8.

(2) ينظر ارشاد العقل السليم 296/6.

(3) ينظر روح المعاني 54/15.

(4) ينظر مشكل إعراب القرآن 73/1 ، والبحر المحيط 29/2– 30 ، وارشاد العقل السليم 265/1– 266 ، وتفسير اللباب 128/2– 129.

ويتّضح أنَّ السياق بدأ بالإشارة إلى مُضي هذه الأُمّة وانتهائها ثم بعد ذلك الإشارة إلى ما كسبته من أعمال مقروناً بالأعمال التي يكتسبها الحاضرون أو الموجّهة اليهم هذه الآية.

ويأتي النعت فعلية قبل النعت الاسمية؛ لأنَّ الفعلية أرادت بيان هيئة الموصوف والاسمّية خصصت الموصوف، هذا وجدناه في قوله تعالى: {فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ}[القصص/15].

إذا أشار أبو حيان إلى أن (يقتتلان) صفة لرجلين[1]، وأيّد هذا أيضاً السمين الحلبي[2]. وعَدَّ المفسّرون (هذا من شيعته) نعتاً آخر لرجلين[3]. مع أنه لا يحتوي على ضمير يعود على المنعوت وحجتهم في ذلك أنَّ اسم الإشارة قد أغنى عن ذلك الضمير[4].

وتكون الفعلية مشيرةً إلى أصل المنعوت أو المكان الذي يخرج منه المنعوت ثم تأتي الاسمية لتوضيح ما يحمله المنعوت من أشياء، وهذه الصورة شبيهة بحالة الزرع إذ أدل ما يكون منه هو الجذر ثم الساق والأوراق. وهذا يبدو في قوله تعالى: {إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ} [الصافات/64- 65].

(1) ينظر البحر المحيط 104/7.

(2) ينظر الدر المصون 656/8.

(3) ينظر الدر المصون 657/8 ، وينظر التحرير والتنوير 29/20 ، وينظر روح المعاني 263/10.

(4) ينظر روح المعاني 263/10.

إذ أشار الرازي إلى أنَّ هذه الشجرة موصوفة بوصفين هما (تخرج...) و(طلعها...)، وتخرج في أصل الجحيم هو المنبت أي في قعر جهنّم[1]، ولم أجد المفسّرين الآخرين موضع الدراسة قد أشاروا إلى إعراب هذه الجمل[2].

ويؤتى بالجملة الفعلية قبل الاسمية؛ ذلك أنَّ الفعلية تشير إلى حصول الأمر أو البشارة بحدوثه، ثم تسميته، وتضمّن ذلك قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ...}[الصف/6].

إذا أشار الفخر الرازي إلى إعراب الجملتين وبأنهما نعتان قال: ((فقوله (يأتي من بعدي اسمه احمد) جملتان في موضع الجر لأنّهما صفتان للنكرة التي هي رسول))[3].

وأيّد ذلك أبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي والآلوسي[4].

وتأتي الفعلية لبيان أثر المنعوت بالناس، أمّا الاسمية فأثرها بغيرهم، وهذا يتجسّد بقوله تعالى: {فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولاً }[المزمل/17– 18].

اشار الزمخشري إلى أنَّ النعت الأول وصف لليوم بالشدة أو الطول، كما أنَّ الوصف الثاني يشير إلى الشدّة[5]، ورأينا الرازي وأبا حيان قد تابعا الزمخشري فيما مال إليه من معنى هذين الوصفين[6]، وذكر السمين الحلبي أنَّ الجملتين بعد

(1) ينظر التفسير الكبير 124/26.

(2) ينظر البحر المحيط 348/7 ، وارشاد العقل السليم 358/5 ، والدر المصون 314/9– 316 ، وروح المعاني 92/12– 93 .

(3) التفسير الكبير 272/29.

(4) ينظر البحر المحيط 259/8 ، والدر المصون 315/10 ، وروح المعاني 280/14.

(5) ينظر الكشاف 641/4– 642.

(6) ينظر التفسير الكبير 162/30– 163 ، والبحر المحيط 357/8.

(يوما) نعت، وكرّر المعاني المرافقة لذلك وهي المذكورة عند الزمخشري[1]، لكنَّ أبا السعود لم يُجز أن يكون من باب وصف اليوم بالطول، مع أنه تناغم وما سبقه في المعاني المذكورة[2].

ويبدو أنَّ الصفة الثانية قد أعطت معنىً إضافياً لمعنى الصفة الأولى، فكان الترقي من الأقل إلى الأعلى وهذا البعد المعنوي الإضافي حدّده ابن عاشور عندما قال: ((وهو ارتقاء في وصف اليوم بحدوث الأهوال فيه فإنَّ انفطار السماء أشدُّ هولاً ورُعباً ممّا كُنّي عنه بجملة (يجعل الولدان شيبا) أي السماء على عظمها وسمكها تنفطر لذلك اليوم فما ظنُّكم بأنفسكم وأمثالكم من الخلائق))[3].

8. أن تأتي الاسمية قبل الفعلية:

وهذا النمط مثل سابقه في عدم شيوعه في النص القرآني، لكنه أيضاً يجري على غير القياس النحوي، بمعنى يُعدُّ خروجاً عن النمط القياسي على وفق نظرة النحويين، ومع ذلك، فقد ارتبط هذا التسلسل في تتابع النعوت بدلالات هي:

أ. يأتي هذا النمط لتشير فيه الجملة الاسمية المتقدِّمة إلى وصف المنعوت أي تتحدث عن ذات المنعوت وتأتي الجملة الفعلية بعد ذلك لبيان أثر المنعوت، وهذا يتضح في قوله تعالى: {مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هِـذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللّهُ وَلَـكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }[آل عمران/117].

فالجملتان (فيها صرٌّ) و(أصابت حرث قوم...) في موضع الجر نعتين لـ(ريح)[4]، وإنّما وصفوا بذلك؛ لأنَّ الإهلاك عن سخط أشدُّ وافضع[5]، ولا يمكن ان

(1) ينظر الدر المصون 10/526– 527.
(2) ينظر ارشاد العقل السليم 6/323.
(3) التحرير والتنوير 29/257.
(4) ينظر التبيان /العكبري 1/147 ، والدر المصون 3/359– 361.
(5) ينظر ارشاد العقل السليم 1/442.

تكون جملة (أصابت حرث...) نعتاً لصر؛ لأنَّ الصرَّ مذكر والضمير في أصابت مؤنث[1].

ومن ذلك قوله تعالى: {وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ}[آل عمران/133] فعرضها السموات والأرض المراد وصفها بالسعة والبسطة[2]، وجملة (أُعدّت للمتقين) جاز فيها الصفة بالإضافة إلى الحال؛ لأنَّ النكرة تخصصت بالنعت الأول كما يقولون[3].

وعلى الشاكلة نفسها ننظر إلى قوله تعالى: {سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاء وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ}[الحديد/21] .

إذ بدأ أولاً بوصف الجنّة مشيراً إلى اتساعها، ثم بيّن إلام تؤول، لكن اللافت هنا أنَّ السمين الحلبي أجاز في جملة (أعدَّت) بالإضافة إلى الوصف أن تكون استئنافاً في حين في الآية السابقة المماثلة أجاز الحالية بالإضافة إلى الوصفية[4]، ووجدت كثيراً من المفسّرين يناقشون مسألة عرضها وطولها، وأنّه ليس هذا المدلول عليه باللفظ، بل الإشارة إلى الاتساع والتشبيه فيه جاء بما يتلاءم وما يراه البشر، فهو تشبيه تقريب، ويناقشون كذلك الدليل في لفظة (أُعدّت) على أنَّ الله خلقها فعلاً، فهي موجودة، وتكون نتيجة للأعمال الصالحة.

ب. وصف المنعوت ثم إعطاء معنى اضافي في سوى ما تقدَّم، يبدو ذلك في قوله تعالى: {وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لاَ يَقْدِرُ عَلَىَ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لاَ يَأْتِ ....} [النحل/76] فـ((الابكم: الموصوف بالبكم – بفتح

(1) ينظر التبيان 147/1 ، وينظر اللباب 288/4.
(2) ينظر الكشاف 415/1 ، وينظر الدر المصون 394/3.
(3) ينظر الدر المصون 394/3 ، وارشاد العقل السليم 455/1. ، وينظر التبيان 149/1 ، وينظر روح المعاني 215/3.
(4) ينظر الدر المصون 251/10 و 394/3.

الباء والكاف – وهو الخرس في أصل الخلقة من وقت الولادة بحيث لا يَفهم ولا يُفهم. وزيد في وصفهِ انّه زمنٌ لا يقدر على شيء))[1].

ج. جعل السياق القرآني النعت (الجملة الاسمية) مشيراً إلى التسمية، ثم جاءت الصفة الأخرى وهي الفعلية نافية اعطاء تلك التسمية لغير المنعوت، وهذا يتضح في قوله تعالى: {يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيّاً }[مريم/7].

فقد ذكر صاحب الوسيط أنّ الآية اشتملت على التسمية أولاً ثم بيان عدم المشاركة بهذا الاسم ثانياً[2]، وهو أمر أيّده السمرقندي أيضاً[3]. ويرى أبو السعود أنّ ذكر الاسم تأكيد للوعد وتشريف له عليه الصلاة والسلام و (لم نجعل له من قبلُ سميّا) أي شريكاً له في الاسم حيث لم يسمَّ أحدٌ قبله بيحيى وهذا مزيد تشريف وتفخيم[4].

9. الفعلية بعد الفعلية:

وجدتُ هذا النمط في موضع واحد دون أن يكون هناك عاطف بين الجملتين الفعليتين، وهذا ما تضمنه قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ}[الممتحنة/13] غَضِبَ الله: صفة لـ(قوماً) وكذلك (قد يئسوا)[5] .

ولعلّ الجملة النعتية الثانية تعدُّ نتيجة للأولى، فغضب الله على هؤلاء نتيجة أعمالهم السيئة يؤدي إلى يأسهم من الآخرة.

---

(1) التحرير والتنوير 183/13.
(2) ينظر الوسيط / سيد طنطاوي 764/1.
(3) ينظر بحر العلوم/السمرقندي 68/2.
(4) ينظر ارشاد العقل السليم 200/4.
(5) ينظر الدر المصون 311/10 ، واللباب 40/19.

10. الجار والمجرور قبل الفعلية:

وهذا النمط يُعدُّ الأكثر شيوعاً في الاستعمال القرآني، ويقف على مستوى واحد مع المفرد إذا سبق الجملة الفعلية والذي ذكرنا دلالاته سابقاً، ولهذا النمط دلالات هي:

أ. وصف أصل المنعوت ويأتي بالجار والمجرور ثم ما يخرج عن هذا الأصل، وهذه الدلالة هي الأكثر في هذا النمط ويمثلها قوله تعالى: {رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ...}[البقرة/129].

إذ أشار المفسّرون إلى تعدد النعوت في هذه الآية، فالنعت الأول هو الجار والمجرور والثاني هو جملة (يتلو عليهم)[1]، ومنها أيضاً قوله تعالى: {كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ ... }[البقرة/151] .

فقد تتابعت صفتان للفظ الرسول وهي (فيكم) و(يتلو عليكم) وهذا ما أشار إليه ابن عطية[2] وأبو السعود[3] ، والطبرسي قبلهما[4]، والصفة الثانية كاشفة لكمال النعمة[5].

ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: {لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ ... }[آل عمران/164] ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي... }[الأنعام/130]. ومنها قوله تعالى: {وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى...}[القصص/20]؛ إذ أعطى الفخر الرازي رأيين اعرابيين في (يسعى) الأول: كونها وصفاً لرجل والثاني انتصابه على الحال من رجل؛ لأنّه قد تخصص بقوله

(1) ينظر روح المعاني 11/2 ، واللباب 112/2.
(2) ينظر المحرر الوجيز 171/1.
(3) ينظر ارشاد العقل السليم 225/1.
(4) ينظر مجمع البيان 323/1- 324.
(5) ينظر ارشاد العقل السليم 225/1.

(من اقصى المدينة)[1] وسار على هذه الاحتمالات الاعرابية كلٌ من أبي حيان الأندلسي[2] وأبي السعود[3] وابن عاشور[4] والألوسي[5]، ووازن السمين الحلبي بين ما جاء في الآية المتقدمة، وقوله تعالى: {وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى...}[يس/20]؛ على أساس أنَّ تقدُّم شبه الجملة هنا يشير إلى أنه لم يكن من اقصاها وإنما جاء منه؛ وفي آية القصص وصفه بأنه من اقصاها، وهما رجلان مختلفان وقصتان مختلفتان[6].

ب. ان تدلَّ شبه الجملة على وصف ذات الموصوف، ثم تأتي الفعلية لتأكيد هذا الوصف أو أن تكون نتيجة لذلك الوصف السابق، ويمثل ذلك قوله تعالى: {قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُواْ عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ ...}[المائدة/23].

إذ يرى السمين الحلبي أنَّ شبه الجملة (من الذين يخافون) نعت أول وأعطى خمسة احتمالات اعرابية لجملة (أنعم الله عليهما) في مقدمتها ان تكون نعتاً ثانياً[7]، وجعل ابن عطية إعراب (أنعم الله عليهما) صفةً للرجلين[8]، في حين ذكر لها الزمخشري اعرابين فقط وهي أن تكون نعتاً لرجلين أو جملة معترضة[9].

ج. أنَّ يُبيّن النعت شبه الجملة نوع المنعوت ثم تأتي الجملة الفعلية لبيان تحقق ذلك المنعوت، يبدو هذا في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ} [المائدة/94].

(1) ينظر التفسير الكبير 203/24.
(2) ينظر البحر المحيط 106/7.
(3) ينظر ارشاد العقل السليم 117/5.
(4) ينظر التحرير والتنوير 35/20.
(5) ينظر روح المعاني 268/10.
(6) ينظر الدر المصون 661/8.
(7) ينظر نفسه 232/4– 233.
(8) ينظر المحرر الوجيز 175/2.
(9) ينظر الكشاف 620/1– 621.

فمن الصيّد في محل جر صفة لـ(شيء) وجاء مبنيّناً للنوع؛ لأنّه لّما قال (بشيء) لمْ يُعلَم مِن أيّ جنسٍ هو فبيّنَ فقال: (من الصيّد) و(تناله) في محل جرّ صفة ثانية لـ(شيء)[1].

وأجاز أبو البقاء في (تناله) الحالية، إمّا من الصيّد، وإمّا من شيء، وإن كان نكرةً لأنه قد وصف فتخصّص[2].

11. الجار والمجرور قبل الجملة الاسمية:

وهذا النمط جاء قليلاً في القرآن الكريم بالقياس إلى تقدُّم الجار والمجرور على الجملة الفعلية الذي سبق ذكره، وأشار إلى دلالات هي:

أ. الجار والمجرور يبيّن النوع والاسميّة تبيّن الوظيفة، يبدو هذا في قوله تعالى: {أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ }[الأنبياء/21]؛ إذ أشار السمين الحلبي إلى أنّ (من الأرض) يجوز أن يتعلّق بالاتخاذ وأن يتعلّق بمحذوف صفة لآلهة، و(هم يُنشرون) جملة في محل نصب صفة لآلهة أيضاً[3]، ومعنى (من الأرض) أي من معادنها كالذهب والفضّة والنحاس والحجر[4]، وهم ينشرون بمعنى يحيون الأموات[5]، وأشار ابن عاشور إلى أنّ وصف الآلهة بأنّها من الأرض تهكّم بالمشركين، وذكر الأرض هنا مقابلة لقوله تعالى: {وَمَنْ عِندَهُ}[الأنبياء/19]، وجملة (همُ ينشرون) صفة ثانية للآلهة[6].

ب. تخصيص المنعوت أولاً ويكون بشبه الجملة ثم بيان الاستمرار عليه ويكون بالجملة الاسمية، يتضح هذا في قوله تعالى: {بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَذَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ}[المؤمنون/63] فسّر الرازي هذه الآية

---

(1) ينظر الدر المصون 4/415– 416.
(2) ينظر املاء ما من به الرحمن 1/266.
(3) ينظر الدر المصون 8/141.
(4) ينظر أيسر التفاسير/الجزائري 3/1065.
(5) ينظر : التفسير الكبير 11/2 ، وتفسير البغوي 5/314.
(6) ينظر : التحرير والتنوير 17/28.

المباركة، بأنه أراد الأعمال سوى ما تقدّم من أعمال، أي سوى جهلهم وكفرهم، وذكر الرأي الذي يرى أنَّ زمن الأعمال هو في الحال، وبعضهم رأى أنَّ الزمن هو المستقبل، وهذا هو الأقرب لديه يقول في ذلك ((وهذا أقرب؛ لأن قوله (هم لها عاملون) إلى الاستقبال أقرب، وإنما قال (هم لها عاملون) لأنَّها مثبتة في علم الله تعالى وفي حكم الله وفي اللوح المحفوظ، فوجبَ أن يعملوها ليدخلوا بها النار لما سبق لهم من الله من الشقاوة...))[1].

وسبب مجيء النعت الثاني جملة اسميّة هنا للدلالة على أنَّهم مستمرون على هذه الأعمال لا يبارحونها ولا يقلعون عنها وثابتون عليها[2].

ج. تخصيص المنعوت أولاً ثم بيان صحته ثانياً، واتضح ذلك في قوله تعالى: {قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ}[القصص/49].

أشار ابن عاشور إلى أن (من عند الله) يُعرَب نعتاً يقول في ذلك: ((ووصف (كتاب) بـ(من عند الله) إدماج لمدح القرآن والتوراة بأنّهما كتابان من عند الله...))[3] وأعربهما صاحب الاعراب المفصل بأنهما نعت أول ونعت ثانٍ[4].

(1) التفسير الكبير 95/23.
(2) ينظر التحرير والتنوير 66/18.
(3) التحرير والتنوير 73/20.
(4) ينظر الاعراب المفصل 415/8.

الفصل الخامس

عطف النعوت في السياق القرآني

عطف النعوت في السياق القرآني

مقدمة:

الذي تريده هذه الدراسة في هذا الجزء منها هو الحديث في عطف النعوت سواء كان المنعوت معرفة أو كان نكرةً؛ لذلك لم يكن من همها تعقّب تعريف العطف من حيث اللغةِ والاصطلاح ولأنَّ ذلك قد أشبع بحثاً في كتب النحو والتعريفات؛ إنّما الذي تريده هو بيان الأسس التي تحكم هذا العطف في السياق القرآني وبيان الدلالات التي ترافقه.

إذ أشار النحويون إلى جواز عطف النعوت المتعددة في ضمن السياق الواحد بشرط ان تكون معانيها مختلفةً ومتباعدةً، امّا اتفاق هذه النعوت وتشابهها فأنه يؤدّي – كما يقولون – إلى عطف الشيء على نفسه وهذا مما لا يجوز[1].

وفي مسألة مجيء الصفات أو النعوت المتعددة متتالية بدون عاطف أو به رأينا النحويين يفصلون الحديث في ذلك؛ إذ أنَّ:

- الموصوف اذا كان متعدداً واختلفت الصفة وجب التفريق بين الصفات بالعطف بالواو نحو (مررت بالزيدين الكريمِ والبخيلِ) ومنه قوله تعالى: {رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ }[النساء/165].
- وإن كان الموصوف متعدّداً متفرقاً وكانت الصفات متّحدة في الفاظها ومعانيها، وجب عدم تفريقها، نحو قولنا: سافرَ محمود وعليٌّ ومحمد المهندسون، ومنه قوله تعالى: {وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ}[الفتح/6].

---

(1) ينظر شرح الكافية 318/1، والمقرب /246، وارتشاف الضرب 594/2.

- وإذا كانت مختلفةً وجب أحد أمرين هما:

1. إمّا ان توضع كل صفة عقب موصوفها مباشرةً نحو قوله تعالى: {وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاء مُّؤْمِنَاتٌ}[الفتح/25].
2. او تقـدُّم الموصـوفات المتفرقـة كلـها متواليـة تليهـا الصـفات كلـها متفرقـة ومرتبـة نحو قولنـا: مـا أعظـم القـادة والجنـود والحـرّاس المتيقظين، الصابرين، المتواضعين[1].

- فـان اتفقـت الصـفة جـيء بهـا مثنـاة أو مجموعـة نحـو قولنـا: مـررتُ بـرجلين كريمين، ورجال كرماء[2].
- وإذا كان الموصوف واحداً والصفات متعدّدة ومعانيها مختلفة فيجب التفريق بين هذه الصفات بالعطف بالواو نحو قولنا: (كان زيدُ رجلاً صادقاً ومجتهداً وأميناً)[3]، ويمتنـع عطفهـا إذا لم يتضـح إلاّ بهـا جميعـاً كقولـه تعـالى: {وَإِلَـهُكُمْ إِلَـهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ}[البقرة/163] وقوله تعالى: {مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ }[ق/25]

أمّا فائدة عطف هذه الصفات فلأنّه ((يُغني عن إعادة الكلام ففيه نوع من الاختصار، يفيد اجتماع الصفات المتعددة لموصوفها، وفيه نوع من تجديد المعاني وكثرتها بالعطف حيث تصبح جملاً مستقلة مقصودة بالحكم))[4].

---

(1) ينظر النحو الوافي / عباس حسن 483/3.

(2) ينظر شرح ابن عقيل .

(3) ينظر التوابع أصولها وأحكامها / فوزي مسعود / 21.

(4) الجملة الوصفية /105.

وعطف النعوت يقسم على إلى ثلاثة أقسام هي:

1. عطف النعوت الصريحة:

وهذا النمط جاء قليلاً في النص القرآني؛ إذا تمثّله خمس آيات قرآنية على وفق ما توصّلت إليه الدراسة، وأوّل ما جاء من ذلك قوله تعالى: {الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ }[آل عمران/17/16]؛ إذ يشير الزمخشري إلى أنَّ الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كلٍّ واحدةٍ منها[1].

وفسَّر السمين الحلبي هذه الواو على أساسين الأول إنها لإفادة التفخيم وأنَّ هذه الصفات لموصوف واحد على أساس أنَّ كل صفة مستقلة بالمدح، والثاني أنَّ هذه الصفات متفرقة فيهم، فبعضهم صابرٌ، وبعضهم صادق، فالموصوف بها متعدّد[2]، وحاول أبو حيان تعقّب هذه الأوصاف دلالياً إذ قال: ((لمّا ذكر الإيمان بالقول، أخبر بالوصف الدال على حبس النفس على ما هو شاقٌ عليها من التكاليف، فصبروا على أداء الطاعة، وعن اجتناب المحارم، ثم بالوصف الدّال على مطابقة الاعتقاد في القلب للفظ الناطق به اللسان ... وقيل: هم الذين صدقت نياتهم، واستقامت قلوبهم والسنتهم في السر والعلانية، وهذا راجع للقول الذي قبله، ثم بوصف القنوت، وتقدّم تفسيره في قوله (كلٌّ له قانتون) فأغني عن إعادته، ثم بوصف الانفاق، لان ما تقدّم هو من الأوصاف التي نفعها مقتصر على المتصف بها لا يتعدّى ... ولمّا ذكر أنَّهم رتبوا طلب المغفرة على الإيمان الذي هو أصل التقوى، اخبر أيضاً عنهم، أنَّهم عند اتصافهم بهذه الأوصاف الشريفة، هم مستغفرون بالأسحار، فليسوا يرون اتصافهم بهذه الأوصاف الشريفة ممّا يسقط عنهم طلب المغفرة...))[3].

---

(1) ينظر تفسير الكشاف 343/1.

(2) ينظر الدر المصون 71/3.

(3) البحر المحيط 418/2.

ويقول أيضاً: ((فالمعنى: الصابرين على تكاليف ربِّهم، والصادقين في أقوالهم، والقانتين لربِّهم، والمنفقين أموالهم في طاعته، والمستغفرين الله لذنوبهم في الأسحار))[1]، وأشار البيضاوي إلى أنَّ هذا الأسلوب هو حصر لمقامات السالك على أحسن ترتيب إذ يرى أنّ معاملة المخلوق مع خالقه إمّا بتوسل أو بطلب وشمل التوسل الصفات الأربع المتقدّمة في حين ضمَّ الطلب الاستغفار[2] ثم أشار إلى سبب توسط الواو بين هذه الصفات بقوله: ((وتوسيط الواو بينهما للدلالة على استقلال كل واحد منها وكمالهم فيها أو لتغاير الموصوفين بها))[3]، وأنَّ هذه الواو تقتضي تحقق الوصف المتقدّم وتؤكده وبها ندرأ توهّم الإنكار[4].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ }[التوبة/112].

إذ جاءت سبع صفات متتابعة دون عطف وهذه الصفات المفردة المقطوعة موصوفها متقدّم في آية (111) من السورة نفسها وهو لفظ (المؤمنين)[5] لكنَّ الوصف الثامن والتاسع جاءا معطوفين بحرف العطف الواو، أقصد الناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله. فما السبب في ذلك؟

لم يذكر العاطف بين الصفات المتقدّمة على الآمرين بالمعروف لمناسبتها لبعضها، إلاّ في صيغتي الأمر والنهي للتباين بينهما؛ لأنَّ الأمر طلبُ فعل والنهي طلبُ ترك أو كفّ، والحافظون عطفه وذكر متعلّقه في حين الصفات المقدّمة لم يُذكر المتعلّق[6]، وذكر ابن عطية أنَّ معنى هذه الواو هي الربط بين هاتين

(1) نفسه.
(2) ينظر تفسير البيضاوي 330/1.
(3) تفسير البيضاوي 330/1.
(4) ينظر بدائع الفوائد 91/1.
(5) ينظر المحرر الوجيز 88/3.
(6) ينظر الدر المصون 130/6.

الصفتين؛ لأنهنَّ غير الصفات المتقدّمة أو أنها واو الثمانية كما هي أيضاً في قوله تعالى: {ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً }[التحريم/5][1]، أما قوله تعالى: (والحافظون لحدود الله) فيرى أنه ((لفظٌ عام تحته إلزام الشريعة والانتهاء عمّا نهى الله في كلِّ شيء وفي كل فن))[2] ويُفسِّر ابن عاشور وجود هذه الواو بدفع التوهم، يقول: ((إنَّ الصفات المذكورة قبلها في قوله (الراكعون الساجدون) ظاهرة في استقلال بعضها عن بعض. ثم لّما ذكر (الراكعون الساجدون) عُلِم أنَّ المراد الجامعون بينهما؛ أي المصلّون بالنسبة للمسلمين، ... ولّما جاء بعده (الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر) وكانا وصفين مستقلين عطفتا بالواو لئلاّ يتوهم اعتبار الجمع بينهما كالوصفين اللذين قبلهما وهما (الراكعون الساجدون) فالواو هنا كالتي في قوله تعالى (ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً)))[3]، ويرى أيضاً ابن عاشور أنَّ سبب وجود الواو في (والحافظون...) لإزالة الوهم في حالة ترك الواو في أنها تصبح مع التي قبلها وصفاً واحداً والأمر بالمعروف وصف لوحده[4].

ويرى الألوسي أنَّ وجود الواو في (والناهون عن المنكر)؛ لما بينهما من التقابل أو لدفع الإيهام[5]، أمّا وجود الواو في (والحافظون...) فهو للتنبيه على أنَّ ما قبله جاء تفصيلاً للصفات وهذا جاء مجملاً فلأجل المغايرة في الإجمال والتفصيل والعموم والخصوص عطف عليه[6] ثم يمكن أن تكون الواو في (والناهون عن المنكر) من الصفات الأُوَل، صفات محمودة للشخص في نفسه، والناهون ... له باعتبار غيره، فلذا تغاير تعبير الصنفين فترك العطف في القسم الأول وعطف في الثاني[7] ويرى

(1) ينظر المحرر الوجيز 90/3.
(2) نفسه
(3) التحرير والتنوير 212/10.
(4) ينظر التحرير والتنوير 212/10.
(5) ينظر روح المعاني 31/6.
(6) ينظر نفسه.
(7) ينظر نفسه 31/6-32.

أبو السعود انّ العطف في (والناهون عن المنكر) للدلالة على أنَّ المتعاطفين بمنزلة خصلة واحدة[1].

ومن عطف النعوت المفردة أيضاً قوله تعالى: {حم تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ... }[غافر/1- 3]

يوضح الزمخشري وجود هذه الواو بقوله: ((فان قلت: ما بال الواو في قوله (وقابل التوب)؟ قلت: فيها نكتة جليلة، وهي إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين: بين أن يقبل توبته فيكتبها له طاعة من الطاعات، وأن يجعلها محاءة للذنوب، كأن لم يذنب، كأنّه قال: جامع المغفرة والقبول))[2]، وذكر السمين الحلبي أنَّ وجود العطف في ذلك لاجتماعهما وتلازمهما وعدم انفكاك احدهما عن الآخر، وهذا التلازم واضح لأنَّه متى قبل الله سبحانه وتعالى التوبة فقد غفر الذّنب[3]، ورجّح ابن عاشور رأي الزمخشري في سبب وجود الواو، يقول: ((وإنما عطفت صفة (وقابل التوب) بالواو على صفة (غافر الذنب) ... إشارة إلى نكتةٍ جليلة وهي إفادة أن يُجمع للمذنب التائب بين رحمتين بين أن يقبل توبته فيجعلها له طاعة، وبين أن يمحو عنه بها الذنوب التي تاب منها وندم على فعلها، فيصبح كأنَّه لم يفعلها. وهذا فضلٌ من الله))[4]، ويرى الآلوسي أنَّ توسيط الواو هنا؛ لأنّه سبحانه وتعالى جامع بين الغفران وقبول التوب للتائب خاصّة، ولا ينافي ذلك أنَّه عز وجل قد يغفر لِمن لم يَتُب[5]، ورأي آخر يرى أنَّ هذه الأوصاف من صفات الأفعال وفعله في غيره لا في نفسه، فدخل حرف العطف للمغايرة بين المعنيين وتنزّلهما منزلة الجملتين[6].

---

(1) ينظر ارشاد العقل السليم 197/3.
(2) الكشاف 149/4.
(3) ينظر الدر المصون 457/9.
(4) التحرير والتنوير 145/24.
(5) ينظر روح المعاني 297/12.
(6) ينظر نتائج الفكر 239–240، والبرهان الكاشف / 286.

ومن عطف النعوت المفردة ما جاء في قوله تعالى: {وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ}[الواقعة/32 – 33] .

فـ(لا مقطوعةٍ ولا ممنوعة) نعتان متعاطفان لفاكهةٍ، إذ ((جاز ان يفرّق بين النعت والمنعوت بقولك (لا) لكثرة تصرّفها وانّها تقع زائدة))[1]، ولا مقطوعة، اي هي دائمة لا تنقطع في بعض الأوقات، ولا ممنوعة: لا يُمنع منها احد، ولا يُحظر عليها كالتي في الدنيا[2]، والترتيب الذي جاءت عليه الآيتان هو الترتيب المنطقي، فالقطع أوّلاً؛ لأنّه للوجود والمنعُ بعد الوجود؛ لأنّها توجد أوّلاً ثم تُمنع، فان لم تكن موجودةً لا تكونُ ممنوعة محفوظةً[3]، ولسائل ان يسأل، لماذا لم يكن بدل الوصفين المنفيين (لا مقطوعةٍ ولا ممنوعة) بأنْ يقال: (دائمة ومبذولة)، فالجواب على ذلك: أنَّ النفي هنا أوقع من الإثبات؛ لأنّه بمنزلة وصف وتوكيده على ما قال ابن عاشور[4]، وإنّما جاء الجمعُ بين الوصفين ((لأنَّ فاكهة الدنيا لا تخلو من احد ضدّي هذين الوصفين، فانَّ أصاحبها يمنعونها، فان لم يمنعوها فإنَّ لها إباناً تنقطعُ فيه))[5].

ووقع مثل هذا في قوله تعالى: {وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ}[الواقعة/43- 44].

فـ(لا باردٍ ولا كريمٍ) نعتان متعاطفان، واليحموم هو الدخان الأسود[6]، ومعنى ذلك أنّه ظلّ حارٌّ ضارٌّ، والنفي هنا آكد من الإثبات لذلك راينا الزمخشري يقول: ((والمعنى انّه ظلٌّ حارٌّ ضارٌّ إلاّ أنَّ للنفي في نحو هذا شأناً ليس للإثبات. وفيه تهكُّم بأصحاب المشأمة وانّهم لا يستأهلون الظلّ البارد الكريم الذي هو لأضدادهم

(1) اعراب القرآن / ابن النحاسي 221/4، وينظر الدر المصون 207/10.

(2) ينظر البحر المحيط 206/8، وارشاد العقل السليم 189/6، وروح المعاني 141/14.

(3) ينظر التفسير الكبير 145/29.

(4) ينظر التحرير والتنوير 275/27-276.

(5) نفسه.

(6) ينظر الكشاف 463/4، واعراب القرآن / ابن النحاس 222/4-223.

في الجنّة))[1]، والوصفان المتعاطفان الأوّل خاص وهو انتفاء البرودة عنه والثاني عام وهو انتفاء كرامة الظلال عنه[2]، ومعنى هذا أنَّ النعتين المتعاطفين قد جاءا مرتبين على أساس الخاص ثم العام.

ومن عطف النعوت المفردة أيضاً قوله تعالى: {عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً}[التحريم/5]

والنعتان المتعاطفان في الآية المباركة هما (ثيبات وأبكارا) وفسَّر الزمخشري وجود الواو فيهما على أساس أنَّهما صفتان متناقضتان لا يجتمعن فيهما اجتماعهنَّ في سائر الصفات فلم يكن بد من الواو[3]. ويقول ابن عطية في معنى ذلك: (((ثيبات وأبكارا) تقسيم لكل واحدة من الصفات المتقدّمة، وليست هذه الواو ممّا يمكن أن يقال فيها: واو الثمانية؛ لأنها هنا ضرورية، ولو سقطت لاختلَّ هذا المعنى))[4].

وأشار ابن عاشور إلى السر في تقديم ثيباتٍ على أبكار بقوله: ((وتقديم وصف (ثيبات) لأنَّ أكثر ازواج النبي (ص) لمّا تزوجهنَّ كُنَّ ثيبات، ولعلّه إشارة إلى انَّ الملام الأشدَّ موجه إلى حفصة قبل عائشة وكانت حفصة ممّن تزوجهنَّ ثيباتٍ وعائشة هي التي تزوجها بكراً))[5]، ووُصِفَ ذلك أيضاً أنه من باب الترقي من الأدنى إلى الأعلى[6].

---

(1) الكشاف 463/4.

(2) ينظر التحرير والتنوير 279/27-280.

(3) ينظر الكشاف 567/4، وينظر الدر المصون 369/10.

(4) المحرر الوجيز 332/5، وينظر تفسير ابن كثير 390/4.

(5) التحرير والتنوير 324/28.

(6) ينظر البحر المديد 359/6.

2. عطف جملة على مفرد:

في ذلك جاء قوله تعالى: {وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ...}[محمد/20]

إذ جاءت الصفة الثانية وهي (وذكر فيها القتال) معطوفةً على الصفة الأولى (محكمة)، والمحكمة: هي المبينة غير المتشابهة التي لا تحتمل أكثر من وجه واحد، ولا يقع فيها نسخٌ[1]، لذلك فالمحكمة ((فيها فائدة زائدة من حيث أنَّهم لا يمكنهم ان يقولوا المراد غير ما يظهر منه أو يقولوا هذهِ آية نسخت فلا نقاتل))[2].

وجاءت الصفة الثانية معطوفةً على الأولى؛ لأنه في الصفة الأولى بيّن الوضوح في آيات هذه السورة وعدم النسخ وفي الصفة الثانية أكّد وجود ما يشير إلى وجوب القتال في بعض آياتها، ووضح هذه الأفكار ابن عاشور عندما قال: ((وحذف وصف (سورة) في حكاية قولهم: (لولا نزلت سورة) لدلالة ما بعده عليه من قوله (وذكر فيها القتال)؛ لأنَّ قوله (فإذا أُنزلت سورة)، اي كما تمنّوا اقتضى أنّ المسؤول سورة يُشرح فيها قتال المشركين، فالمعنى: لو نُزّلت سورةٌ يُذكر فيها القتال وفرضه، فحذف الوصف إيجازاً. ووصف السورة بـ(المحكمة) باعتبار وصف آياتها بالإحكام، أي عدم التشابه وانتفاء الاحتمال ... وإنما قال: (وذكر فيها القتال) لأنَّ السورة ليست كلّها متمحضة لذكر القتال، فانَّ سور القرآن ذوات اغراضٍ شتّى))[3]، ويتضح ممّا سبق أنَّ النعت الثاني تمم النعت الأول وأكّده، وهو أيضاً من ذكر الخاص بعد العام.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {انطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ}[المرسلات30- 30] في هذا السياق عُطِفَ النعت الثالث على النعت الثاني.

(1) ينظر الكشاف 324/4، والمحرر الوجيز 117/5.

(2) التفسير الكبير 54/28، وينظر ارشاد العقل السليم 89/6، وروح المعاني 222/13.

(3) التحرير والتنوير 90/26-91.

وفي كلام الزمخشري نشعر بإحالة معنى السياق في هاتين الآيتين إلى ما جاء في قوله تعالى: {وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ }[الواقعة43- 44] ؛ يقول: (((إلى ظلٍّ) يعني دخان جهنّم، كقوله: وظلٌ من يحموم ... (لا ظليل) تهكُم بهم وتعريض بأنَّ ظلّهم غير ظل المؤمنين، (ولا يُغني) في محل الجر، أي: وغير مُغنٍ عنهم من حرِّ اللهب شيئاً))[1]، وكرّر الرازي رأي الزمخشري في معنى (لا ظليل)[2]، وأعطى الرازي في مسألة (لا يغني) ثلاثة احتمالات معنوية هي[3]:

1. انّه بمعنى (لا كريم)، وبهذا يكون (لا ظليل) بمعنى (لا بارد).
2. أنَّ ذلك يكون قبل ان يدخلوا جهنَّم فيقالُ لهم: إنَّ هذا الظل لا يظلّكم من حرِّ الشمس ولا يدفع لهب النار.
3. أو أنَّ اللهب هنا بمعنى العطش.

ونظر السمين الحلبي إلى هذا التعاطف من زاوية أُخرى وهي عطف الجملة الفعلية على المفرد، فالمفرد المنفي دلالة على نفي ثبوت هذه الصفة واستقرارها للظلّ، والفعلية المنفية تفيد نفي التجدد والحدوث للاغناء عن اللهب[4].

من هذا نشعر أنَّ الصفة الثانية أو المعطوفة قد كمّلت معنى الصفة الأولى (المعطوف عليها) فالصفة الأولى نفت الوصف والثانية نفت إمكانية حدوثه أو تجدّده والنظر إلى هاتين الصفتين المتعاطفتين من هذا المنظار يُوجد اختلافاً بين أن يكون المتعاطفان مفردين كما الحال في آيتي الواقعة السابق ذكرهما ذلك أن (لا باردٍ) يشير إلى معنى غير المعنى الذي يشير إليه (ولا كريم) والله أعلم.

---

(1) الكشاف 680/4.
(2) ينظر التفسير الكبير 243/30.
(3) ينظر نفسه .
(4) ينظر الدر المصون 638/10.

3. عطف جملة على جملة:

وهذا هو الأكثر وروداً في القرآن الكريم بالقياس إلى ما سبق من أنواع عطف النعوت وأول نموذج يتضمنه نجده في قوله تعالى: {رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ }[البقرة/129]

إذ وصف الرسول في الآية المباركة بأربع صفات متتابعة هي الجار والمجرور ثم جملة (يتلو عليهم آياتك) وجملة (يعلمهم ...) وجملة (ويزكيهم) وجاءت جملة (يعلمهم) معطوفة على جملة (يتلو...) وجملة (يزكيهم) معطوفة على جملة (يعلمهم...)؛ وهذا الترتيب المذكور على حسب الترتيب الوجودي لهذه النعوت، يقول أبو حيان: ((وكان ترتيب التعليم بعد التلاوة؛ لأنّه أوّل ما يقرع السمع هو التلاوة والتلفظ بالقرآن، ثمّ بعد ذلك تتعلّم معانيه ويتدبّر مدلوله...))[1] وهذا المعنى أيّده ابن عاشور؛ إذ يرى أنّ أول تبليغ الرسالة تلاوة القرآن ثم يكون تعليم معانيه ثم العلم تحصل به التزكية وهي في العمل بإرشاد القرآن[2].

لكن هذا الترتيب قد اختلف في قوله تعالى: {كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ}[البقرة/151] وفي قوله تعالى: {لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ }[آل عمران164] واختلف أيضاً في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ}[الجمعة/2].

يلاحظ ممّا سبق أنّ هناك ثلاث آيات جاءت على نمط واحد من حيث ترتيب النعوت وعطفها، وخالفت النموذج الأول وهو (آية 129 من سورة البقرة) .

---

(1) البحر المحيط 563/1.

(2) ينظر التحرير والتنوير 704/1.

ويرى الرازي أنَّ في توسيط (ويزكيكم) بين التلاوة والتعليم أقوالاً ثلاثة هي[1]:

1. انّه صلى الله عليه وآله وسلّم يعلمهم ما إذا تمسكوا به صاروا أزكياء .
2. يزكيهم بالثناء والمدح، أي يعلمهم ما أنتم عليه من محاسن الأخلاق فيصفكم به.
3. أنَّ التزكية عبارة عن التنمية، كأنّه قال يكثركم ونظر الآلوسي إلى تأخير التعليم عن التزكية نظرة أُخرى؛ لأنَّه يرى أن تعليم الكتاب وتفهيم ما انطوى عليه من الحكمة الالهية والأسرار الربانية إنّما يكون بعد التخلي عن دنس الشرك ونجس الشك بالإتباع[2].

وفسَّر السمين الحلبي هذا التوسط للتزكية بين التلاوة والتعليم وتأخرها في آية 129/البقرة، على أساس أنَّ التزكية حالة توسطها تدلُّ على التطهر من الكفر، وفي دعاء إبراهيم [129/البقرة] الشهادة لهم بأنّهم خيارٌ أزكياء، وهذا متأخِّر عن تعلُّم الشرائع والعمل بها[3]، وتوسيط التزكية ههنا أيضاً بين التلاوة والتعليم إشارة إلى أنَّ كلاًّ من التلاوة والتعليم نعمة جليلة على حيالها مستوجبة للشكر، فلو روعي ترتيب الوجود لتبادر إلى الفهم كون الكل نعمة واحدة، كما مرَّ في سورة البقرة، وهذا هو السر في التعبير عن القرآن أحياناً بالآيات وأخرى بالكتاب والحكمة رمزاً إلى أنَّه باعتبار كل عنوان نعمةً على حِدة[4] أو أنَّ هذا الترتيب يشير إلى تبليغ الدعوة ويكون بإبلاغ الوحي ويكون بالقراءة للقرآن الكريم ثم يكون التطهر من الرجس المعنوي، وهو الشرك، وما يعلق به من مساوئ الأعمال والطباع، والذي عبَّر عنه بالتزكية ثم يكون تعليمهم الحكمة وهو الغاية؛ لأنَّ من تدبَّر القرآن وعمل به وفهم خفاياه نال الحكمة[5].

---

(1) ينظر التفسير الكبير 130/4.
(2) ينظر روح المعاني 417/1.
(3) ينظر الدر المصون 183/2-184.
(4) ينظر ارشاد العقل السليم 247/6.
(5) ينظر التحرير والتنوير 188/28.

ويربط الزبير الغرناطي توسيط التزكية بين التلاوة والتعليم أو تأخيره عنهما بالجو العام للآيات، فهو يرى أنَّ آية الدعاء قد جاءت على وفق الترتيب الوجودي، أي يأتي أولاً السبب ثم المسبب لأنَّها جاءت معبّرة عن حالهم قبل وجود الضلال في الذريّة المدعو لها، فالتلاوة والتعليم تزكيهم وترفع ضلالهم المتوقع، في حين جاء السياق في الآيات الأخرى معبّراً عن ذكر الامتنان عليهم بهدايتهم بعد الضلال الذي كان قد وجد منهم، فأخّر ذكر تعليمهم الكتاب والحكمة المزيلين لضلالهم ليكون تلّوه ذكر الضلال الذي انقذهم الله منه بما علمهم واعطاهم وامتنَّ عليهم[1]. من هنا يتضح أنَّ أواخر الآيات هنا له علاقة بتأخر التعليم عن التزكية، إذ أنَّ آية البقرة (151) اختتمت بـ(ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) وهو ملائم لتأخير التعليم عن التزكية وكانت الآية (164 آل عمران] و[الجمعة/2] اختتمت بقوله (وإن كنتم من قبلُ لفي ضلال مبين) وهذا متوافق مع معنى التعليم – والله اعلم- .

ومن عطف النعوت الجملة الفعلية، قوله تعالى: {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}[هود/1].

إذ بدأ السياق بالنعت الجملة الفعلية ثم عطف عليها جملة فعلية أُخرى ثم جاء بالنعت الجار والمجرور (من لدن)، والأحكام يعني النظم الرصين المحكم الذي لا يقع فيه نقص أو خلل، والتفصيل يعني الأغراض أو المعاني من السور والآيات، أو التفصيل إلى سورة سورة، وآية آية، وفرّقت في التنزيل ولم تنزّل جملة واحدة[2]، ويرى الزمخشري أنَّ (ثم) هنا لا تدلُّ على التراخي في الزمن، ولكن في الحال[3]، لكنَّ ابن عطية يرى أنّها على بابها من التراخي في الزمن، وأنَّ الأحكام صفة ذاتية تخصُّ الشيء ذاته، والتفصيل يكون بحسب مَن يفصّل له[4]، وهو امر ايّده السمين الحلبي[5]

---

(1) ينظر ملاك التأويل 51.

(2) ينظر الكشاف 377/2.

(3) ينظر نفسه .

(4) ينظر المحرر الوجيز 148/3.

(5) ينظر الدر المصون 279/6.

وأيّد ابن عاشور ما يراه الزمخشري في أنَّ (ثم) تدلُّ على التراخي في الرتبة، كما هو شأنها في عطف الجمل؛ لما في التفصيل من الاهتمام لدى النفوس؛ لأنَّ العقول ترتاح إلى البيان والإيضاح[1]، وربط أبو السعود معنى الترتيب هنا بمسألة التنزيل؛ فان أريد التنزيل المنجّم بالفعل فالتراخي زماني، وإن أُريد جعلها في نفسها بحيث يكون نزولها منجماً حسبما تقتضيه الحكمة والمصلحة فهو رتبي؛ لأنَّ ذلك وصف لازم لها حقيق بأن يرتب على وصف أحكامها[2] من هنا يتضح أنَّ المفسّرين بصورة عامّة أعطوا المعنى لكلٍّ من الإحكام والتفصيل وأنّهما يختلفان من هذه الناحية ثم انَّ الاحكام صفة ذاتية ورأيناها مقدَّمة في السياق على الصفة الأخرى التي تكون فيها مراعاة مَن يفصَّل له.

وتعطف الجملة الفعلية على جملة فعلية أُخرى كما هو الحال في قوله تعالى: {فَوَجَدَا عَبْداً مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً}[الكهف/65] .

فجملة (وعلمناه من لدنا علما) تشير إلى تعليمه علماً من علوم الله خاصاً[3] يزاد على إعطائه الوحي والنبوة الذي تمثله الجملة المتقدّمة وهي (آتيناه رحمةً من عندنا)[4] ثم إنَّ علم الغيب لا يكون الا بعد إعطاء الوحي والنبوة وكأنما النعت الثاني ترتب على النعت الأول.

وقريب من ذلك قوله تعالى: {إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ }[الزخرف/59] .

---

(1) ينظر التحرير والتنوير 279/6.

(2) ينظر ارشاد العقل السليم 281/3.

(3) ينظر الكشاف 733/2، وينظر ارشاد العقل السليم 542/3.

(4) ينظر الكشاف 733/2 .

فالأنعام كان عليه بالنبوة والرسالة[1] ثم تمم ذلك بان جعله مثلاً لبني إسرائيل، أي عبرةً لهم مجدّداً للإيمان بينهم ومبرهناً بمعجزاته على عظم قدرة الله[2].

ودلالة التتميم نجدها أيضاً في قوله تعالى: { وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ} [الواقعة/18 – 19].

إذا جاء النعت المعطوف (ولا ينزفون) الذي يحمل معنى عدم ذهاب العقول بسبب هذه الخمرة[3] متمماً لمعنى النعت المعطوف عليه (لا يصدّعون) ومعناه لا يصيبهم الصداع بسببها[4]، وحلل الرازي هذا الترتيب تحليلاً رائعاً عندما قال: ((والذي يحسن ذكره هنا أن نقول: إن كان معنى (لا ينزفون) لا يسكرون، فنقول: إمّا أن نقول معنى (لا يصدعون) انّهم لا يصيبهم الصداع، وأمّا انّهم لا يفقدون، فان قلنا بالقول الأول، فالترتيب في غاية الحسن؛ لأنَّه على طريقة الارتقاء، فان قوله تعالى (لا يصدعون عنها)، معناه لا يصيبهم الصداع لكن هذا لا ينفي السكر، فقال بعده لا يورث السكر... تتميماً للبيان، ولو عكس الترتيب لا يكون حسناً، وإن قلنا: (لا ينزفون) لا يفقدون فالترتيب أيضاً كذلك؛ لأنّا قولنا: (لا يصدعون) أي لا يفقدونه ومع كثرته لأنَّ ودوام شربه لا يسكرون؛ فإنَّ عدم السكر لنفاد الشرب ليس بعجب، لكن عدم سكرهم مع أنَّهم مستديمون للشراب عجب))[5]. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ}[المائدة/54]، فجملة (يحبهم) في محل جر صفة لقوم، و(يحبونه) فيها وجهان أظهرهما: أنَّها معطوفة على ما

---

(1) ينظر التحرير والتنوير 277/25.

(2) ينظر نفسه . وينظر نفسه.

(3) ينظر البحر المحيط 205/8، والدر المصون 200/10.

(4) ينظر البحر المحيط 205/8، والدر المصون 200/10، وارشاد العقل السليم 188/6.

(5) التفسير الكبير 133/29.

قبلها، فتكون في محل الجر أيضاً[1].إذ بدأ بمحبته لهم ثم تمم بمحبتهم له سبحانه وتعالى، فبدأ بالذات المقدَّسة ثم عطف عليها محبة المؤمنين له.

ومن هذا المعنى أيضاً قوله تعالى: {وَاخْشَوْا يَوْماً لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ}[لقمان/33].

إذ عطف في السياق جملة (ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً) على (لا يجزي والد عن ولده)[2] تتميماً للفكرة، وبدأ بالوالد؛ لأنَّه أكثر شفقة على ابنه من الابن على والده، وأتى في الجملة الأولى على صورة فعل دلالة على التجدد في كل حال، وغاير في المعطوف إرادة الثبوت وللاختلاف بين الجزأين[3]. وفي مسألة التأكيد الذي تضمنته الجملة الثانية بسبب بدءها بالاسم ثم تعقيبه بالضمير إشارة إلى نفي الوهم الذي قد يتبادر إلى ذهن الأبناء في أنّهم يلقون آباءهم ما يلقونه من أهوال يوم القيامة إذا كانوا كفّاراً وماتوا على كفرهم سواء كانوا في زمن الجاهلية أو في أيِّ زمن آخر[4]. والبدء بالخاص ثم عطف العام عليه وجدناه أيضاً في قوله تعالى: {فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً}[مريم/6] فالنعت الأول (يرثني) جاء أولاً ثم عطف عليه جملة (ويرث من آل يعقوب) فهذا أيضاً ينضوي تحت معنى التتميم؛ لأنَّ يرثني معناه هنا الشرع والعلم كون الأنبياء لا يورثون المال، (ويرث من آل يعقوب) المُلك[5].

ويأتي الفعل بعد القول في النعوت المتعاطفة ههنا، ومثاله قوله تعالى: {بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ }[الأنبياء/26 – 27]، يوضح أبو السعود معنى الآيتين المباركتين بقوله: ((ولا يسبقونه بالقول: صفة

---

(1) ينظر الدر المصون 307/4.

(2) ينظر التحرير والتنوير 132/21.

(3) ينظر البحر المحيط 189/7، وينظر الدر المصون 74/9.

(4) ينظر الكشاف 504/3، وهامش رقم (3) من الصفحة نفسها، وينظر ارشاد العقل السليم 195/5، وينظر روح المعاني 105/11.

(5) ينظر الكشاف 5/3، وينظر المحرر الوجيز 5/4 .

أخرى لعباد منبئة عن كمال طاعاتهم وانقيادهم لأمره تعالى ... وأصله لا يسبق قولهم قوله تعالى ... (وهم بأمره يعملون) بيان لتبعيتهم له تعالى في الأعمال إثر بيان تبعيتهم له في الأقوال ... كأنَّه قيل: نعم بأمره يقولون وبأمره يعملون لا بغير أمره أصلاً))[1].

وقد يبدأ السياق القرآني بتقديم أفعال الله على أفعال البشر، ويأتي المعطوف مؤكداً للمعطوف عليه الذي يمثّل الفكرة المركزية في الآية المباركة، ويمثله قوله تعالى: {وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتاً وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُوراً }[الفرقان/3]

فالجملة النعتية الأولى (لا يخلقون شيئاً وهم يُخلقون) تمثل الركن الأساس في الآية – في اعتقادي – وهي المركز الذي أُيِّد من الجملة النعتية الثانية (ولا يملكون لأنفسهم ضرّاً ولا نفعا) والجملة النعتية الثالثة (ولا يملكون موتاً ولا حياةً ولا نشورا)، ويتضح أنَّ الجملة الثانية أكدت الأولى وكذلك الجملة الثالثة اكّدت الأولى، فالذي لا يخلق شيئاً، لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً وكذلك لا يستطيع الإماتة أو الإحياء أو النشور، ووضح هذه الفكرة أبو حيان عندما قال: ((ثُمَّ وَصْفُ الآلهة بانتفاء إنشائهم شيئاً من الأشياء إشارة إلى انتفاء القدرة بالكلية، ثُمَّ بأنَّهم مخلوقون لله ذاتاً، أو مصنوعون بالنحت والتصوير على شكل مخصوص، وهذا ابلغ في الخساسة ...وإذا عجزوا عن الأفعال ودفع الضرر وجلب النفع الذي يقدر عليه العباد كانوا عن الموت والحياة والنشور التي لا يقدر عليها إلاّ الله أعجز))[2]، واعتمد ابن عاشور مبدأ المقابلة بين هذه النعوت المتعاطفة في هذه الآية، والآيات الأخرى في سورة الفرقان، إذ يرى أنَّ جملة (لا يخلقون شيئاً) مقابلة لجملة {الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[الفرقان/2] وجملة (وهم يُخلقون) مقابلة لجملة {وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً}[الفرقان/2]؛ لأنَّ ولد الخالق يجب أن يكون متولّداً منه، فلا يكون مخلوقاً، وجملة (ولا يملكون لأنفسهم ضرّاً ولا نفعا) مقابلة لجملة: {وَلَمْ يَكُن لَّهُ

---

(1) ارشاد العقل السليم 332/4، وينظر التحرير والتنوير 38/17، وروح المعاني 32/9.

(2) البحر المحيط 441/6.

شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ}[الفرقان/2]؛ لأنَّ الشركة في المُلك تقتضي الشركة في التصرّف، وجملة (ولا يملكون موتاً ولا حياةً ولا نشورا) مقابلةٌ لجملة {وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً }[الفرقان/2]؛ لأنَّ أعظم مظاهر تقدير الخلق هو مظهر الحياة والموت، وذلك من المشاهدات[1].

ويأتي المعطوف مفسِّراً وموضحاً للمعطوف عليه، وهذا يتضح في قوله تعالى: {فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ}[النور/36]

فمعنى الجملة الأولى وهي النعت الأول المعطوف عليها، أمر الله ببنائها أو إشارة إلى تعظيمها والرفع من قدرها[2]، ومعنى الجملة الثانية المعطوفة (ويذكر فيها اسمه) ان يُتلى فيها كتابه سبحانه وتعالى[3]، ويرجح الرازي أن يكون معنى (أذن الله أن ترفع) هو التعظيم[4] وأيّد هذا الاتجاه أبو السعود مستدّلاً بالعطف عليه بالجملة النعتية (ويذكر فيها اسمه) ليكون من قبيل العطف التفسيري، يقول: ((وقيل: هو الأمرُ برفع مقدراها بعبادة الله فيها، فيكون عطف الذكر عليه من قبل العطف التفسيري))[5].

وينضوي ضمن هذا المعنى أيضاً في قوله تعالى: {إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ}[النمل/23].

فالنعت الأول (تملكهم) كان مثار تعجب وسخرية، فكيف يمكن أن تملك هؤلاء الناس امرأة[6]؛ لذلك عُطِف عليها ما يفسّرها ويوضحها، ويرفع هذا

(1) ينظر التحرير والتنوير 11/19.

(2) ينظر الكشاف 242/3، وينظر التفسير الكبير 4/24، وينظر الدر المصون 409/8، والتحرير والتنوير 189/18.

(3) ينظر الكشاف 242/3.

(4) ينظر التفسير الكبير 4/24.

(5) ينظر ارشاد العقل السليم 464/4.

(6) ينظر التحرير والتنوير 249/19.

التعجب بالنعتين الثاني والثالث، وأمر تجويز عطف الماضي على المضارع في السياق اشار إليه أكثر من مفسّر[1].

ويأتي التعاطف ايضاً منوهاً إلى الإنزال المجمل للسورة ثم فرضها على المسلمين ثم التنويه إلى كل آيةٍ من آيات هذه السورة دلالة على توكيد الفكرة، ويتضح هذا النسق في قوله تعالى: {سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }[النور/ 1].

اشار الزمخشري إلى انَّ (انزلناها) صفة لـ(سورة)[2]، ومعنى فرضناها: اي جعلناها واجبةً مقطوعاً بها[3]، وانزلنا فيها آيات بينات: يعني امثالاً ومواعظ واحكاماً ليس فيها مُشكل يحتاج إلى تأويل[4]، ومعنى العطف ههنا توكيد الفخامة الذي افاده التنكير في لفظة (سورة)، وتكرير (انزلنا ...) إشارة إلى تخصيص إنزالها بالذكر ابانة لخطرها ورفعاً لمحلّها[5].

---

(1) ينظر الدر المصون 597/8، وينظر روح المعاني 185/10.

(2) ينظر الكشاف 208/3، وينظر الدر المصون 378/8.

(3) ينظر نفسه، وينظر الدر المصون 379/8.

(4) ينظر البحر المحيط 393/6.

(5) ينظر ارشاد العقل السليم 437/4.

نتائج الدراسة:

توصل الفصل الأول (الاختلاف بالحدث بين المتعاطفين المفردين بالواو في السياق القرآني) إلى نتائج هي:

1. إنَّ حرف العطف الواو قد يخرج عن معناه الأصلي وهو التشريك بالحدث بين المتعاطفين المفردين إلى الاختلاف بينهما من ناحية الحدث بحيث يتصف الأول اتصافاً تامّاً به وينقص الثاني بهذا الاتصاف أو يكون تبعاً له في الحكم، وبمعنى آخر يكون الأول متصفاً بالحدث على نحو الأصالة في حين يكون الثاني متصفاً به على نحو التبعية.
2. إنَّ السبب الأساس لذلك الاختلاف هو وجود فاصل بين المتعاطفين المفردين، والفاصل اتخذ أشكالاً متعددة؛ إذ يكون مفعولاً به أو جملة أو شبه جملة أو ضميراً منفصلاً وغير ذلك.
3. وذلك المعنى ينطبق أيضاً في حال العطف على ضمير الرفع المستكن أو المتصل؛ إذ أنَّ وجود الضمير المنفصل هو إشارة إلى اتصاف المتبوع اتصافاً أقوى من اتصاف التابع.

أمّا الفصل الثاني الذي جاء بعنوان (المطابقة العددية في الجملة القرآنية – دراسة دلالية) فقد خرج بنتائج هي:

1. إنَّ التأويلات التي قيلت في مجيء المفرد بدلاً من الجمع في السياق القرآني كانت تقوم على الأساس الشكلي، من مثل قولهم: إذا وقع المصدر أو اسم الجنس موقعاً يُراد منه الجمع بأنَّ المصدر أو اسم الجنس يصطلحان للواحد وللمثنى وللمجموع، بينما ارتأت الدراسة أنَّ ذلك سببه إرادة الاشتراك التام في خصائص الجماعة الواحدة، ممّا جعل الاخبار أو الوصف بالمفرد هو الأدلُ عليه.
2. تبنت الدراسة دلالة اللفظ على الموضوعات التي يشتمل عليها كما في قوله تعالى {هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ} إذا أخبر عن المفرد بالجمل لما يشتمل

عليه لفظ (هذا) من دلالة تعبّر عمّا في القرآن الكريم من سور وآيات، ووعد ووعيد، وزجر، وحكم، ومواعظ، وقصص...الخ.

3. ذهبت الدراسة إلى أنَّ مجي الجمع بعد المثنى في النصوص القرآنية المستشهد بها، يُراد منه التأكيد، كما في قوله تعالى: {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا} ؛ لأنَّ الجمع اختصارٌ للعطف والعطف تكرار، والتكرار يفيد التأكيد؛ ونتيجة لذلك تكون دلالة التأكيد موجودة في الجمع أيضاً.

4. ترى الدراسة أنَّ مجيء المثنى بدل الجمع يُنبِّر عن معنى الأصل التكويني للأشياء، فالسموات والأرض كُنَّ متصلات، أو السموات متصلات والأرضون كذلك، ثم بعد ذلك كان الانفصال، على هذا الأساس يمكن تفسير عدم المطابقة العديدة في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً} ؛ إذ القياس أن يحتوي السياق على لفظة (كُنَّ) بدلاً من (كانتا)، لكنَّه نظر إلى الأصل التكويني للسموات والأرض – والله أعلم.

وخرج الفصل الثالث الذي كان بعنوان ((دلالات الفصل بين المتتابعين في السياق القرآني)) بنتائج هي:

1. إنَّ الفصل بين المتتابعات جاء في مواضع كثيرة من القرآن الكريم وبأنماط متعددة، وأبدع فيه المفسِّرون، ولاسيّما الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عاشور وغيرهم.

2. أظهرت الدراسة ما يجوز فيه الفصل بين المتتابعين، كأنْ يكون بالمبتدأ أو بالخبر أو بالجملة الاعتراضية، والجملة المفسّرة، وبالمفعول، وجوّزوا الفصل بالفاصل الطويل أو القصير ... الخ.

3. إنَّ هذا الفصل لا يكون إلا لمعنى، وهذا المعنى يحدّده السياق القرآني، فقد يكون للاهتمام أو الاختصاص أو التعظيم ... الخ.

4. اتضح من خلال الدراسة أنَّ النحويين غالباً ما يبحثون عن القاعدة النحوية دون الخوض في المعاني المضادة من السياقات، بينما رأينا المفسّرين يبحثون عن دلالات السياق القرآنية؛

وفي الفصل الرابع ((ترتيب النعوت في السياق القرآني)) اتضح ما يأتي:

1. أنَّ ترتيب النعوت في السياق القرآني اتخذ شكلين: إمّا أن تكون النعوت صريحة فقط، وجاء ترتيبها منطقياً على وفق ما اتضح في الدراسة، أو يكون بعضها صريحاً والآخر غير صريح مثل الجملة أو شبه الجملة والترتيب في هذه الحالة يحكمه المعنى وإرادة المشرِّع المقدّس.
2. وصل عدد أنماط هذا الترتيب للنعوت المختلفة بين الصريحة وغير الصريحة إلى تسعة أنماط، بعضها كان قياسياً والآخر خرج على القياس، وصاحبت هذه الأنماط دلالات خاصة محكمة.

وخرج الفصل الخامس ((عطف النعوت في السياق القرآني)) بنتائج منها:

1. انَّ أنماط هذا العطف ثلاثة هي: عطف مفرد على مفرد، وعطف جملة على مفرد، وعطف جملة على جملة.
2. أنَّ لكل نمطٍ من تلك الأنماط دلالاته الخاصّة، فمن الأول، دلالة التفخيم ورفع التوهم، والتنبيه والتقسيم، ومن الثاني: دلالة التأكيد والتتميم، ومن الثالث: أنَّ المعنى الذاتي يقدَّم على المعاني الأخرى، والخاص يقدَّم على العام، وعلاقة الخالق بالمؤمنين تقدَّم على علاقة المؤمنين فيما بينهم أو محبة الله للمؤمنين تقدَّم على محبتهم له سبحانه وتعالى.

المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب المطبوعة:

1. القرآن الكريم.
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ابن البنا (ت1117هـ)، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2001م.
3. احياء النحو: ابراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م.
4. ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي –بالقاهرة .
5. ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب/ أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: د.مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني، القاهرة، 1989.
6. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم / أبو السعود (ت982هـ)، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1999م.
7. اسرار العربية / أبو البركات الانباري (ت577هـ)، عُنيَ بتحقيقه: محمد بهجة العطار، مطبعة الترقي دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العراقي – دمشق /1957م
8. الاصول في النحو / ابن السرّاج (ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، 1973م .
9. إعراب القران / ابن النحاس (ت 338 هـ) تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط3، 1988م
10. إعراب القرآن / ابن النحاس (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه، عبد المنعم

خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

11. إعراب القرآن الكريم وبيانه / محيي الدين الدرويش، منشورات كمال الملك، ط2، مطبعة سليمان زادة، (1428هـ).

12. الإعراب المُفصَّل بكتاب الله المُرتل / بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، ط1، 1993م.

13. الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)/ابن الحاجب، تحقيق: حسن هادي حمودي، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1985م.

14. إملاء ما منَّ به الرحمن / أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1979م.

15. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / ابن الانباري، تاليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي .

16. الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز / يحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ)، تحقيق الدكتور: بن عيسى باطاهر، دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 2007.

17. أيسر التفاسير / الجزائري، المكتبة العصرية، بيروت، 2010م.

18. بدائع الفوائد/ابن قيم الجوزيه (ت751هـ)، الطباعة المنيرية، مصر.

19. البُرهان الكاشف عن إعجاز القرآن / الزملكاني (ت651هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، 1974م.

20. البلاغة العربية مقدِّمات وتطبيقات / د. بن عيسى باطاهر، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

21. البيان في غريب إعراب القرآن /أبو البركات الانباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السّقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

22. تأويل مشكل القران/ ابن قتيبة (ت276 هـ) تحقيق: احمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1973م .

23. التبيان في إعراب القرآن/أبو البلقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

24.التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور/ محمد الطاهر بن عاشور (ت1393هـ)، مؤسسة التاريخ، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

25.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك (ت672هـ)، حققه وقدّم له: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م.

26.تفسير ابن كثير/ابن كثير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

27.تفسير البحر المحيط / أبو حيان الاندلسي، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط 1، 2001م .

28. تفسير البحر المحيط /ابو حيَّان الأندلسي، حقّق أصُوله وعلّق عليه وخرَّج أحاديثه د. عبد الرزّاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1431هـ/2010م.

29. تفسير البيضاوي/ عبد الله بن عمر الشيرازي (ت685هـ)، مطبعة: مصطفى محمد محمد، المكتبة التجارية، مصر.

30. تفسير السمرقندي المسمّى بحر العلوم/نصر بن محمد ابو الليث السمرقندي، تحقيق د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.

31.تفسير القرطبي / القرطبي (ت671 هـ)، تحقيق: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م .

32. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب / الفخر الرازي (ت604هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2000م.

33. تفسير النَّسفيّ المسمَّى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل / أبو البركات أحمد بن محمود النسفي (ت701هـ)، تحقيق: سيِّد زكريًّا، مكتبة نزار مصطفى الباز، (د.ط)، (د.ت).

34. التفسير الوسيط/ السيد طنطاوي، ضمن المكتبة الشاملة الالكترونية.

35. التيسير في القراءات السبّع / الداني (ت44هـ)، عني بتصحيحه: أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 2002م.

36. جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ ابن جرير الطبري (ت310هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2005م.

37. الجامع لأحكام القرآن / القرطبي (ت671هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1995م.

38. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه / محمود صافي، دار الرشيد، طهران، ط1، 1425هـ ق – 1383 هـ ش.

39.الجمل/ابو القاسم الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984م.

40. الجملة الوصفية في النحو العربي / د. ليث أسعد عبد الحميد، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ط1، 2006م.

41. جمهرة اللغة/ ابن دريد (ت321هـ)، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م .

42.حاشيَّة الصَّبان على شرح الأشموني / الصبَّان (ت1792م)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصَّفا، القاهرة، ط1، 2002م.

43. الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه (ت370 هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط1، 1977م .

44. حروف المعاني / ابو القاسم الزجاجي (ت340هـ)، حققه وقدَّم له: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1، 1984م .

45. خزانة الادب ولب لباب لسان العرب / عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1989م .

46. الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3، 2003م.

47. الخصائص / ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، مشروع النشر العربي المشترك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة – العراق، كنوز التراث، بغداد، 1990م.

48. الدر المصون في علم الكتاب المكنون / السمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).

49. دلائل الإعجاز /عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، قراه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط3، 1992م.

50. ديوان الاعشى / شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1983م .

51. ديوان الشماخ بن ضرار / تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ط1، 1968م.

52. ديوان علقمة الفحل/تحقيق: لطفي الصقال ودريّة الخطيب، راجعه: فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط1، 1969م.

53. ديوان الفرزدق / شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

54. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبّع المثاني / الآلوسي (ت1270هـ)، تحقيق: محمَّد أحمد الأمد، وعمر عبد السَّلام السَّلامي، دار إحياء التراث العربي، مؤسَّسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1999م.

55. السبعة في القراءات / ابن مجاهد (ت324هـ)، تحقيق:الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، 1988.

56. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك/ بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط2، مطبعة منير، بغداد

57. شرح أبيات سيبويه / ابن السيرافي (ت385هـ)، حققه د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، 1974م.

58. شرح التسَّهيل / بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 2001م.

59. شرح التصريح على التوضيح / خالد الازهري (ت905هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

60. شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور الاشبيلي (ت669 هـ) تحقيق د. صاحب ابو جناح، طبع بمطابع دار الكتب، جامعة الموصل، 1982م.
61. شرح جمل الزجاجي /ابن عصفور الإشبيليّ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1998م.
62. شرح ديوان المتنبي/البرقوقي، تحقيق: د. عمر فاروق الطبّاع، شركة دار الأرقم بن ابي الارقم، 1995م.
63. شرح الكافية / الرضي الاستراباذي (ت686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985م، وطبعة عالم الكتب، القاهرة، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، 2000م.
64. شرح المفصّل/ ابن يعيش (ت643 هـ): المطبعة المنيرية، مصر .
65. شفاء العليل في إيضاح التسهيل /أبو عبد الله محمد بن عيسى الساسيلي (ت770هـ)، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986م.
66. الصاحبي في فقه اللغة العربيَّة وسنن العرب في كلامها /ابن فارس (ت395هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء التراث العربي، 1977م.
67. صفوة التفاسير/ محمَّد علي الصَّابوني، دار الصَّابُونيّ، القاهرة، ط9، (د.ت).
68. في النحو العربي قواعد وتطبيق / د. مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1966 .
69. كتاب سيبويه (ت 180 هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م .
70. كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل /ابن السيّد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.
71. كتاب الطّراز المتضمّن لأسْرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز / العلوي، مراجعة وضبط وتدقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1995م.

72. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل / الزمخشري (ت528 هـ)، ، ط1، القاهرة، 1946 وط4، بيروت، 2003م.
73. الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي / للثعلبي (ت427 هـ) دراسة وتحقيق: محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2002م .
74. اللباب في علوم الكتاب /ابن عادل الدّمشقي (ت880هـ)، تحقيق وتعلّيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمَّد معوّض، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1998م.
75. لسان العرب / ابن منظور (ت711هـ) دار صادر، بيروت.
76. اللمع/ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، منشورات جمعية منتدى النشر، النجف الاشرف، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1982م.
77. المبهج في القراءات السبع / سبط الخياط البغدادي (ت541 هـ) تحقيق:سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2006م .
78. مجمع البيان في تفسير القرآن / الطبرسي (ت548هـ) دار احياء التراث العربي، بيروت –لبنان، 1379هـ .
79. المحتسبُ في تبيّن وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها / ابن جنّي، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1998م.
80. المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز /ابن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشَّافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2001م.
81. مُشكل إعراب القرآن / مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975.

82. معاني القران / الاخفش الاوسط (ت215 هـ)، قدَّم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

83. معاني القران / الفراء (ت207هـ)، تحقيق: احمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور .

84. معاني القران واعرابه / الزجاج (ت311هـ) شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، خرج احاديثه الاستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، 2004م.

85. معاني النحو/ د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989م.

86. معجم القراءات القرآنية / اعداد الدكتور احمد مختارعمر والدكتور عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1998م .

87. المفضليات/ المفضّل الضبي (ت168هـ)، تحقيق: د.قصي الحسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1998م.

88. المقتضب / المبرد (ت 285 هـ) تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

89. المقرّب/ ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1971م.

90. ملاك التأويل القاطع بذوي الالحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل/ ابن الزبير الغرناطي (ت708هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

91. نتائج الفكر/السهيلي، تحقيق: محمد ابراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، 1978م.

92. النحو الوافي / د. عباس حسن، نشر: دار المعارف، مصر، ط4، 1976م .

93. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى الدلالي / محمد حماسة عبد اللطيف، مطبعة المدينة، القاهرة، 1993م.

94. النَّحويُّون والقُرآن / د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان – الأردن، ط1، 2002م.
95. النشر في القراءات العشر /ابن الجزري (ت833هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ: علي محمد الضباع، ط2، 2003م.
96. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية/د. مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1997م.
97. النَّعت في التركيب القرآني / د. فاخر هاشم الياسري، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق – بغداد، ط1، 2009.
98. النكت في تفسير كتاب سيبويه/الاعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن، ط1، الكويت، 1987.
99. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / السيوطي (ت911هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ساعدت جامعة الكويت على نشره، 1979م، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، 1998م.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

أ. البدل في القرآن الكريم – دراسة نحوية دلالية / سعد محمد أحمد محمد الزبيدي، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2006م.
ب. الحدود النحوية من النشأة الى الاستقرار / زاهدة عبد الله محمد العبيدي، اطروحة دكتوراه، آداب الموصل، 1990م .
ج. العطف بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني / عبد الستار مهدي علي، اطروحة دكتوراه، آداب المستنصرية، 1998م

دراسات في

نحو القرآن ودلالاته

$ ١٣

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - ش. السلط - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 96264632739+ - خلوي: 962795651920+

ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - شارع الملكة رانيا العبد الله

مقابل كلية الزراعة - مجمع سمارة التجاري

Email: Moj_pub@yahoo.com - info@muj-arabi-pub.com

www.muj-arabi-pub.com

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

دار الأعصار العلمي للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - مرج الحمام - شارع الكنيسة - مقابل كلية القدس

هاتف : 96265713906+ فاكس : 96265713907+

جوال : 00962-797896091

الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - شارع الملكة رانيا العبد الله

مقابل كلية الزراعة - مجمع سمارة التجاري

هاتف : 96265347917+ فاكس : 96265347918+

info@al-esar.com - www.al-esar.com

دار الاعصار العلمي

9 789957 834418